وزارة التعليـــــم العـــــالـي و البحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية :2019/2018

قسم :العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إستراتيجية التنويع الاقتصادي في التنمية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

- تحت إشراف الدكتور:
خنفر مانع

من إعداد الطلـــبة:

طلبة زكرياء

بوخاري وليد

ملخص

تهدف هذه الدراسة الي ابراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي، ما يجعل من حتمية تنويع الاقتصادات الغنية بالموارد امرا لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نموذج نمو صادرات المواد الخام، وتفادي تأثير التقلبات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصاديات الوطنية.

في هذا الإطار كان يستلزم التطرق الي الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي ودوره في دفع عجلة التنمية ومدى تأثيره عليها من خلال عرض نماذج لبعض البلدان الرائدة في التنويع الاقتصادي.

نستخلص من خلال هذا ان أهمية التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما ان للتنويع هذه الأهمية الكبيرة ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد (الريعية) ان تسلك طريق التنويع الاقتصادي من اجل الوصول الي بر الأمان من تلك المخطر والتقلبات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، البلدان الريعية، التجارب الدولية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de la stratégie de diversification économique, qui impose de diversifier les économies riches en ressources afin de réduire les risques liés à une forte dépendance du modèle de croissance des exportations de matières premières et d'éviter les effets des fluctuations des prix des produits de base sur les économies nationales.

Dans ce contexte, il était nécessaire d'aborder le cadre théorique et conceptuel de la diversification économique et son rôle dans le développement et son impact sur le développement en prenant pour modèles certains des pays leaders en matière de diversification économique.

Nous en concluons que l'importance de la diversification économique est démontrée en évitant et en évitant les risques et les fluctuations résultant de la dépendance vis-à-vis d'une ressource unique. Cette diversification revêtant une grande importance, tous les pays à ressource unique devraient s'engager sur la voie de la diversification économique afin de parvenir à la sécurité. De ces notifiant et de la volatilité

- Mots clefs : Diversification économique, Développement économique, Pays de location. Expériences internationales.

-إهداء-

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

الي عائلة طلبة الي الكتاكيت الصغار

" بسام و ادريس "

-إهداء-

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من أفتقدك منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

الي عائلة بوخاري

ـ شكر و عرفان ـ

الحمد لله رب العالمين، جعل ذكراه حدائق المؤمنين ومناجاته غذاء لأرواح المتقين والتضرع اليه سبحانه عزّ العالمين

أولا: الشكر لله عز وجلّ والذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني في انجاز هذا العمل ومن ثم اخراجه على هذه الصورة التي أرجوا أن تكون مقبولة.

ثانيا: التوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور " **خنفر مانع**" الذي لم يبخل علينا بوقته وبتوجيهاته ونصائحه والمعلومات القيمة التي كانت عونا لي في اتمام هذا البحث، كما أشكره على صبره وسعة دهره، واسأل الله العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

ثالثا: الشكر للجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذا البحث وعلى جميع ملاحظاتهم التي سيقدمونها والتي تعود على بالفائدة.

رابعا: الشكر لوالدي واخوتي وأخواتي الذين وقفوا معي في اعداد هذا البحث مشجعين وداعمين.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 01	رسم توضيحي يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي و دوافعه	**(00)**
شكل رقم 02	تقسيمات التنويع الاقتصادي	**(00)**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(%)	(64)
2.3	مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي	(65)
3.3	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	(66)
4.3	مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت	(67)
5.3	التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية (%)	(68)
6.3	مؤشر هيرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية	(68)
7.3	تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات	(69)
8.3	تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات	(70)
9.3	توزيع قوة العمل حسب القطاعات الانتاجية (%)	(70)
10 3.	مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة	(71)
11.3	المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي	(71)
12.3	نسبة مساهمات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي	(83)
13.3	الصادرات وإعادة التصدير الهندية إلى العالم حسب أهم عشر سلع القيمة	(88)
14.3	أهم الدول المستوردة من الهند عام 2013	(89)
15.3	واردات الهند من العالم حسب أهم عشر سلع	(90)
16.3	أهم الدول المصدرة الى الهند عام 2013	(91)
17.3	واردات الجزائر خلال الفترة 2016 – 2017	(95)
18.3	هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014 -2016	(97)

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

- ملخص ..... **(i)**
- Resumé ..... **(ii)**
- إهداء..... **(iv)**
- شكر و عرفان..... **(v)**
- قائمة الأشكال ..... **(vi)**
- قائمة الجداول..... **(ix)**
- فهرس المحتويات..... **(x)**
- المقدمة :..... **(01)**
- **الفصل الأول: التنويع الاقتصادي الإطار النظري والمفاهيمي**..... **(07)**
- المبحث الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي ،مجالاته واهدافه..... **(09)**
  - المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي..... **(09)**
  - المطلب الثاني: مجالات التنويع الاقتصادي..... **(11)**
  - المطلب الثالث: اهداف التنويع الاقتصادي..... **(14)**
- المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي ،عناصره وانماطه..... **(15)**
  - المطلب الاول: مؤشرات التنويع الاقتصادي وآلية قياسه..... **(15)**
    - الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي..... **(15)**
    - الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي..... **(16)**
  - المطلب الثاني: عناصر التنويع الاقتصادي. ..... **(19)**
  - المطلب الثالث: انماط التنويع الاقتصادي..... **(21)**
- المبحث الثالث: مستويات التنويع الاقتصادي، معوقاته ودوره في الاستقلال الاقتصادي..... **(22)**
  - المطلب الاول: مستويات التنويع الاقتصادي..... **(22)**
  - المطلب الثاني: دور التنويع في الاستقلال الاقتصادي..... **(24)**
  - المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي..... **(26)**
- **الفصل الثاني: التنمية بالتنويع الاقتصادي، الإجراءات والأهداف** ..... **(28)**
- المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية..... **(30)**
  - المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية..... **(30)**
  - المطلب الثاني: أنواع التنمية الاقتصادية..... **(31)**
  - المطلب الثالث: اهداف التنمية الاقتصادية..... **(32)**
- المبحث الثاني: التنمية المستدامة، مبادئها، أهدافها ومصادر تمويلها..... **(33)**
  - المطلب الاول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها..... **(33)**

– الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة..... (33)
– الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة..... (34)
– المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة و أهدافها..... (34)
– الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة..... (35)
– الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة..... (36)
– المطلب الثالث: مصادر التمويل في التنمية..... (37)
– الفرع الأول: تعريف التمويل..... (37)
– الفرع الثاني: مصادر التمويل الداخلية والخارجية للتنمية..... (37)
– المبحث الثالث: إمكانية التنمية بالتنويع الاقتصادي..... (41)
– المطلب الاول: ادماج التنمية المستدامة في التنويع الاقتصادي..... (41)
– الفرع الأول: مراجعة و تعديل مسار التنمية الراهن..... (41)
– الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية المستدامة..... (45)
– المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي ومتانة النمو الاقتصادي..... (50)
– المطلب الثالث : آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية..... (52)
– الفرع الأول: إعادة الاعتبار لدول التنمية..... (53)
– الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام و الخاص..... (53)
– الفرع الثالث: تفعيل و متابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي..... (54)
– الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر..... (55)
– الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة..... (55)
– **الفصل الثالث: نماذج لتجارب بعض الدول في التنويع الاقتصادي** ..... (58)
– المبحث الأول: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي..... (60)
– المطلب الأول: أهداف ومحاور سياسة التنويع الاقتصادي في دول الإمارات العربية المتحدة..... (60)
– الفرع الأول: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة..... (60)
– الفرع الثاني: محاور سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة..... (61)
– المطلب الثاني: عرض وتحليل اهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الاقتصادي في إ.ع.م..... (63)
– المطلب الثالث: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في إ.ع.م والدروس المستفادة منها.... (72)
– المبحث الثاني: التجربة الهندية نموذجا لدور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية..... (75)
– المطلب الاول: النموذج الاقتصادي الهندي ودور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية..... (75)
– الفرع الأول: النموذج الاقتصادي الهندي..... (75)
– الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية..... (78)
– المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي وتطور الأداء الاقتصادي للهند..... (80)
– الفرع الأول: انطلاقة الاقتصاد الهندي..... (80)
– الفرع الثاني: تطور اداء الاقتصاد الهندي..... (81)
– المطلب الثالث: المناخ الاستثماري وملامح التجارة الخارجية للهند..... (84)
– الفرع الأول: : المناخ الاستثماري والقطاعات الجاذبة للاستثمار في الهند..... (84)
– الفرع الثاني: ملامح التجارة الخارجية للهند..... (86)

– المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في التنويع الاقتصادي..... **(91)**
– المطلب الاول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر..... **(91)**
– المطلب الثاني: فرص وامكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التصنيع لإحلال الواردات. **(93)**
– المطلب الثالث: الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر..... **(99)**
– خاتمـة..... **(105)**
– قائمة المراجع ..... **(108)**

1. مدخل الدراسة:

يشكل التنويع الاقتصادي أحد اهم القضايا الأساسية التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتوج الواحد، خصوصا إذا كان هذا المورد ريعي ويتم الحصول عليه دون ان تبذل جهود لصناعته وانتاجه، سوي جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فالتخصص المفرط في الانتاج والتصدير على مستوي الاقتصاد القومي، قد امتد الي مستويات القطاعات الإنتاجية.

ولقد نتج عن هذا التخصص تشوه في البنية القطاعية للاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد او خارجه.

وانطلاقا من هذا الواقع كان لا بد من تحقيق تحولات وتغيرات جوهرية في الاقتصاديات ذات المنتوج الواحد، من خلال تبني مسارات استراتيجية متكاملة ومستقرة للتنمية الاقتصادية تقوم على أساس اعتماد التنويع الاقتصادي لرفع أدائه وتامين توازنه واستقلاله، من خلال اتباع سياسته ليصبح بذلك ذو دور فعال في الاستقلال الاقتصادي.

ويقتضي تطبيق هذه الاستراتيجية على ارض الواقع، توفر جملة من الاليات ذات الكفاءة والفعالية العالية، تؤدي الي تحقيق النهوض والنمو الاقتصادي الحقيقي، من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات والنشاطات الاقتصادية كافة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل بهدف الانتقال من حالة اقتصادية الي اخرى جديدة من اجل تحسينها، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا وذلك بسعي المجتمعات الي زيادة قدرتها الاقتصادية.

ان استراتيجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي تتضمن احداث سلسلة متعاقبة من المتغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة او قطاع رئيسي معين، بما يؤدي الي تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لأشغال موقع ملائم في قسمة العمل الدولية، تضمن التوازن والاستقرار للاقتصاد وتجنيبه الازمات والصدمات الخارجية للوصل الي تحقيق تنمية حقيقية تتسم منافذها التمويلية بالديمومة.

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في اسعار النفط نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها استراتيجية في اهميتها بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستوي تقدمها باعتبارها دول مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول " بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد

عوائدها النفطية وإيراداتها المالية مما تؤثر ايجابيا فيها وفي اعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الاعباء المالية عليها، مما يؤثر في اعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات، بالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه "خطر سعر النفط " وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات عند اعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن تقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوي العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنقط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها الاولية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثير هذا الانخفاض كان لابد لها من اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها، وتبني مشاريع الاصلاح الاقتصادي والاداري واقامة تكتلات اقتصادية قوية كمناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتي يتسنى لها تقوية اقتصاداتها والتأقلم إيجابيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان وربما تكون الامرات العربية المتحدة والهند من بين البلدان التي نجحت في تنويع اقتصاداتها.

2. إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم تتضح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما الدور الفعال الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية، من خلال دراسة نماذج بعض الدول في التنويع الاقتصادي؟

هذه الاشكالية الرئيسية يمكن ان تنطوي تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو مضمون سياسة التنويع الاقتصادي؟ وما هي مؤشرات قياسه؟
- كيف يتم تحقيق التنمية بالاعتماد على التنويع الاقتصادي؟ وما هي الاليات المتبعة لتحقيق ذلك؟
- ماهي السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في الدول محل الدراسة (الامارات العربية المتحدة، الهند والجزائر) في مجال التنويع الاقتصادي؟

3. الفرضيات:

وللإجابة على الإشكاليات السابقة تم وضع هذه الفرضيات:

- التنويع الاقتصادي يعتبر سياسة ناجحة في استهداف التنمية الاقتصادية.
- للتنويع الاقتصادي دور في زيادة الاستثمار.
- للتنويع الاقتصادي أهمية كبري في تكوين راس المال الثابت.

4. أهمية الدراسة:

تكمن في أهمية الانتقال من الاقتصاديات الأحادية الي اقتصاديات المعرفة ودور ذلك في تحقيق التنمية للأجيال المستقبلية وهذا الانتقال يرجع لاتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

5. اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي تحقيق النقاط الرئيسية التالية:

1. التعرف على مفهوم واهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها.
2. التعرف على كيفية تحقيق التنمية من خلال التنويع الاقتصادي.
3. التعرف على السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

6. أسباب اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون مثابة الحافز الذي يشجع على دارسته دون غيره من المواضيع ويمكن تقسيمها إلى:

- **الأسباب الذاتية**
- الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.
- لرغبة في إعطاء نظرة على أهمية التنويع الاقتصادي في دفع عجلة التنمية.
- **الأسباب الموضوعية:**
- كونها القضية الراهنة التي يعيشها العالم.
- الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات.

7. حدود الدراسة:

نظرا لتتوسع موضوع التنويع الاقتصادي وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتناولها بشكل جيد تتبلور حدوث البحث فيما يلي:

الحدود المكانية: دراسة المحيط الدولي بعرض تجارب بعض الدول في مجال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وتوضيح الدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية لهذه الدول بغرض الاستفادة من هذه التجارب.

الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في التركيز على الفترة الممتدة من 1990الي 2015، وقد تكون اختلفت الحدود الزمنية من تجربة الي اخري وذلك راجع الي المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة، وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب البيانات في كل حالة.

8. منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وحتى تتم الإجابة على الأسئلة والالمام بكل جوانبه، واختبار مدي صحة الفرضيات المذكورة سابقا على ضوء ما يتوفر من بيانات هذه الدراسة عل المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري.

ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي بالاعتماد على منج دراسة الحالة لدراسة تجارب بعض الدول في مجال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي لاستخلاص اهم مقومات نجاحها مع استعراض الاحصائيات وتطور المؤشرات التنموية، وهذا بغية استخلاص بعض الدروس المستفادة من هذه التجارب.

9. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين قد تطرقوا الى موضوع التنويع الاقتصادي في التنمية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

أولا: دراسة موسي باهي وكمال زواينية بعنوان:

"التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية"، المجلة الجزائرية للتنمية العدد05، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2016، هدفت هذه الدراسة الي ابراز أهمية التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية لاسيما في بلدان المورد الواحد وكذا متطلبات نجاحه،

توصلت الدراسة الي ان التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في انتاج او توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم علي قاعدة صلبة وعريضة،

وتقترح الدراسة مجموعة من السياسات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والذي يمثل حوصلة للسياسات الكلية المطلوب اتباعها سعيا لتحقيق التنويع الاقتصادي ومن بين هذه السياسات الرئيسية نجد تحفيز القطاع الخاص والاستثمار في البنية التحتية وتحسين المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف هذه الدراسة على دراستنا حيث اقتصرت على أهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية فقط، اما دراستنا فقد تميزت بدراسة أهمية التنويع الاقتصادي في بعض الدول النقطية والبعيدة استراتيجياتها في التركيز على النفط.

ثانيا: دراسة بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان بعنوان:

"استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد7، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018

تهدف هذه الدراسة الي مدي تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث على محددات تنويع الاقتصاد الجزائري وصولا الى محاولة صياغة استراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة الى ان مسالة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقي مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف امام تنويع الاقتصاد، من خلال تبيني استراتيجية بعيد المدي للنهوض بالاقتصاد الجزائري تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية، تقترح الدراسة ضرورة استفادة الجزائر من التجارب الناجحة في تطبيق استراتيجية التنويع كتجربة الامارات العربية المتحدة مثلا وذلك من خلال ضرورة الاستمرار الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية للتحول من نموذج النمو المعتمد علي الانفاق الحكومي علي إيرادات النفط الى نموذج يتميز بزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص غير النفطي،

تميزت هذه الدراسة بتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي على بعض التجارب الدولية منها النفطية والبعيدة عن النفط لكنها تعرض تحليل لمؤشرات التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، اما دراستنا فقامت بعرض مؤشرات التنمية لهذه الدول كذلك قدمت عوامل نجاح والدروس المستفادة من كل دولة.

10. هيكل الدراسة:

تم الاعتماد في تحليل إشكالية الدراسة على خطة تتكون من مقدمة يتبعها ثلاث فصول ثم الخاتمة والاقتراحات وذلك كما يلي:

الفصل الأول بعنوان التنويع الاقتصادي، الإطار النظري والمفاهيمي، تطرق الى المفاهيم العامة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، ومدى أهميته في البلدان الريعية وكذا مؤشراته والدور الذي يلعبه في الاستقلال الاقتصادي، اما الفصل الثاني

فخصص للتنمية بالتنويع الاقتصادي الإجراءات والاهداف وكذا متطلباتها ومصادر تمويلها، ثم تم توضيح إمكانية التنمية بالتنويع الاقتصادي.

بعد الدراسة النظرية في الفصل الأول والثاني تم في الفصل الثالث دراسة نماذج لتجارب بعض الدول في التنويع الاقتصادي وبيان مدى مساهمتها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية باستعراض تجربة الامارات العربية المتحدة والتجربة الهندية كدول نجحت في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي مع ذكر عوامل نجاحها، وأخيرا تم التطرق الي تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي مع استخلاص الفرص وامكانيات والخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

تمهيد

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي اهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان خاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجمة من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها ثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط اسعاره بالأسواق العالمية للنفط وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الامر الذي دفع صندوق النقد الدولي الى اصدار التحذيرات بضرورة اتباع التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات.

ولهذا فقد سعت العديد من البلدان للعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعة والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

وكذلك أساليب إدارة المرتكزات التنويعة المتمثلة في الفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الانتاجية نجد ان اغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف واعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى عرض مفهوم التنويع الاقتصادي، مجالاته وأهدافه في المبحث الأول ثم التطرق لمؤشرات التنويع الاقتصادي، عناصره وانماطه في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث نتطرق الى مستويات التنويع الاقتصادي، معوقاته ودوره في الاستقلال الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، مجالاته واهدافه

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعدما أدركت معظم البلدان ان اعتمادها على مصدر واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وهذا ما دفع بتلك البلدان الي البحث على حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها[1].

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

من اجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من المعارف منها :

التعريف الأول : يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية و الانتاجية) في الناتج المحلي الإجمالي ، بما يخص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد علي هيمنة مادة أولية او سلعة وحدة رئيسية ، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية ، قادرة علي توليد موارد متجددة ، و بلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي علي السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات ، حيث يعد التنويع من الأوليات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و الاعتمادية المستمرة علي الخارج.

هذا التعريف يوضح ان تنويع الاقتصاد يعني أساسا توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ولا يكون ذلك الا من تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة الكفيلة التي تكفل زيادة الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية بدجة اولي .

التعريف الثاني: التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تساهم في إيجاد مصادر اخري للدخل بجوار النفط[2]، حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية قطاعات المصاف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها.

[1] طبايبية سليمة ولرباعي الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص436.

[2] دراسة لملخص تنويع مصادر الدخل ، ص1، مقال منشور على الانترنت على الرابط: http://www.economie.gov.ae/arabic/doelib/

التعريف الثالث: وهو تعريف ينطبق على حالة الدول التي تكون اقتصاداتها رهينة لقطاع النفط اذ يري بان "التنويع الاقتصادي هو إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات بديلة، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية "[1] خاصة في ظل ما يشهده القطاع النفطي من تقلبات متعلقة بالأسعار والإنتاج العالمي والتوجه نحو المصادر الطاقية البديلة.

التعريف الرابع: هذا التعريف يعتبر بمثابة تصور مفاهيمي يشمل اهم خصائص التنويع الاقتصادي اذ يتصور بان "التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن: خروج الاقتصادي من حالة الانحسار في مصادر الدخل، و تخفيض الاعتماد علي قطاع معين او سلعة رئيسية وحيدة في الحصول علي الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقامات و النشاطات، متكاملة القطاعات و متشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، و تتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع و النشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي الي توفير حد ادني من التماسك و التكامل بينهما، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج اكثر من الداخل و تعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار و التجدد مستقبلا[2].

الشكل 1: رسم توضيحي يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي و دوافعه.

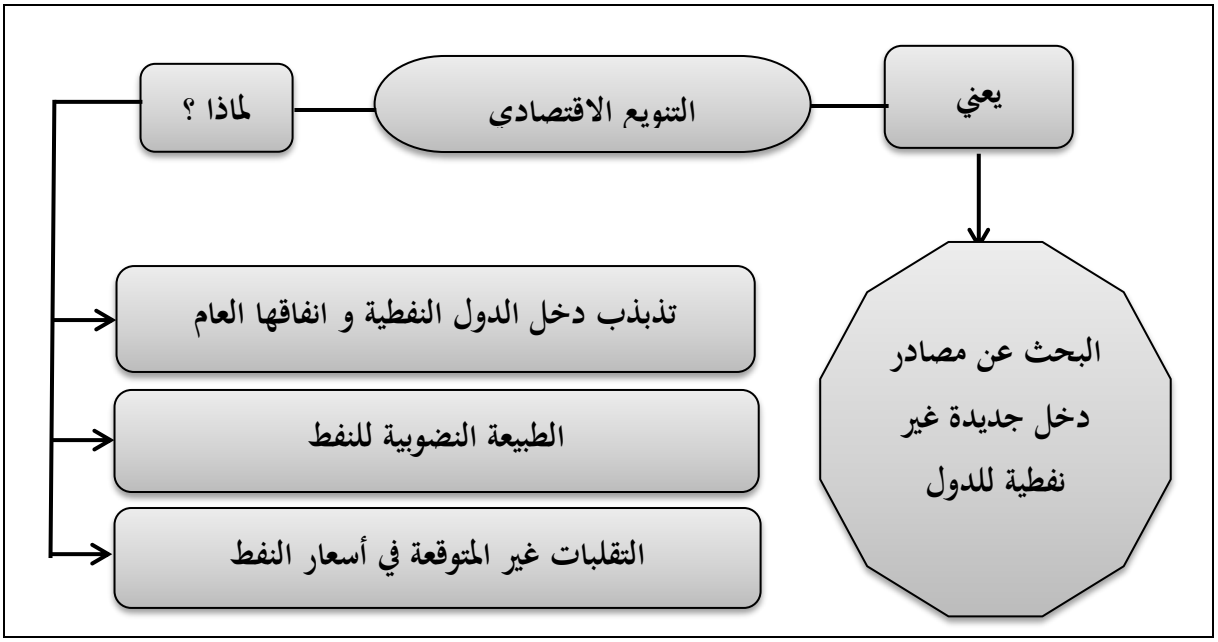

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد علي المعطيات الواردة في مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، التنويع الاقتصادي استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة

[1] طباييية سليمة ولرباعي الهادي، مرجع سابق، ص 441.

[2] جعجيع نبيلة، استراتيجية التنويع في المنتجات واثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2007، ص82

يتضح من الشكل ان المعني الأساسي للتنويع الاقتصادي يتمثل في البحث عن صادر جديدة ومتنوعة للدخل، تكون غير قادرة على تجنيب الاقتصاد الوطني مختلف المضاعفات السلبية التي قد يتعرض لها جراء اعتماده على مصدر وحيد وناضب لهاذا الدخل.

المطلب الثاني: مجالات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما يتعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، الا ان معظم جود التنويع الاقتصادي تركز علي:

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية:

ويعتبر اهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا الي[1]:

1. تنويع الإنتاج علي مستوي الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية) : ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة ، عندما تقرر انتاج سلعة جديدة دون ان تتوقف عن انتاج منتجاتها السابقة ، و بذلك تنوع انتاجها ، و تتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر او التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب علي بعض المنتجات او لوجود فائض في معدات المؤسسة و طاقتها الإنتاجية بشكل عام ، أو في أجهزتها الإدارية ، او رغبة منها في تحقيق معدل نمو اكثر ارتفاعا او أرباحا اكبر في سوق يسودها تناقص الطلب او تتوقع تناقصه ، او بسبب اتخاذ قرار باستغلال تجديدات احدثتها المؤسسة علي معداتها استغلالا كاملا .

ان تنويع الإنتاج، بهذا المعني يتناقص مع مبدا التخصص و التركيز في الإنتاج، و الذي من شانه ان يحقق وفرات التخصص و اقتصاديات الحجم الكبير ، غير ان تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد و مزايا إيجابية عديدة ، كالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، تخفيض النفقات ، تقليل حدة المخاطر و التقلبات الناتجة عن تدهور الطلب ....الخ ، وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج هما:

- **التنويع الافقي**: ويقصد به توسيع انتاج السلع الأساسية بمعني زيادة عددها،
- التنويع العمودي: الذي يعني الانتقال الي مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي الي تحقيق ما يسمي باقتصاديات العمليات المتصلة.

[1] عتروت عبد الرحيم وبوقري حمزة، التنويع الاقتصادي استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2016، ص 62

كما يوضح الشكل الاتي:

الشكل2: تقسيمات التنويع الاقتصادي

المصدر: من اعداد الطلبة، المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على المعطيات الواردة في مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، التنويع الاقتصادي استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة

2. تنويع الإنتاج علي مستوي الاقتصاد الكلي : يحصل تنويع الإنتاج علي مستوي الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية و الضرورية للطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني ، و هذه القطاعات تشتمل علي الزراعة ، الصناعة و الخدمات ، وهنا يظهر بجلاء ان التنويع الإنتاجي لا بد ان يقوم بالإجمال علي الميل الي زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي ، باعتبار ان هذا القطاع هو محور لتحولات الهيكلية في الاقتصاد ، و ذلك بالنظر الي دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا و تشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية [1].

ومن اهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:

1.2. استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:

وهي استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بإنتاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و تقليص التبعية للسوق التحولية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، و علي ذلك فان سياسة الاحلال تهدف الي تخفيض او منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية ، و عادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2005.2006،ص29

الأساسية المرحلة الاولي من مراحل تجسيد هذه الاستراتيجية ، و يقع علي عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير مظلة من الحماية الكافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية لهذه الصناعات [1].

2.2. استراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:

ويمكن تسميتها أيضا باستراتيجية التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على انشاء صناعات معينة تتوفر علي فرص تصدير كل او جزء من انتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها استراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها. ونود ان نشير الي انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات دفع الكثير من الدول الي اجراء تعديل جذري على استراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف الاهتمام بالتصدير، ولكن دون ان يعني ذلك تفضيل التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

غالبا ما تعتبر كلا من الاستراتيجيتين بديلا للأخر ، و لكن بشكل مطلق ، فالاتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الاستراتيجيتين ، خاصة الثانية منها علي اعتبار ان التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة علي التجديد و الابتكار المستديم ، لأنه يخضع لاختبار السوق لعالمية ، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك علي السوق المحلية ، بينما يري الاتجاه الثاني انه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للأخر ، او افتراض ان تحقق احدهما يمنع تحقق الاخر، و لكن المهم في بداية عملية التصنيع هو " التنبه الي ضرورة التدقيق في اختبار الصناعات التي تعطي الأولوية ، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية ، و تستطيع المنافسة فيا لسوق الدولية دون حماية او دعم[2]

ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية

ان الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط الي حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، و ذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد و الهيكل السلعي للصادرات، فمن دراسة التنويع السلعي للصادرات و الواردات يمكن معرفة من جهة، مدي الاعتماد علي تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها الي اجمالي الصادرات، ومن جهة اخري طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية او مصنعة ؟).[3] فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية ، و بالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها ، و هنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع اصنافها ، وذلك ليس بتزويد الاسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات معالجتها و

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] مرجع سبق ذكره، ص63.

[3] طبايلية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص438

تصنيعها ، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي ، كما ان شدة التنويع في التركيب السلعي للواردات و عدم التركيز علي مجموعة معينة من السلع ، سيؤثر علي مسار التنمية الاقتصادية و يفقدها استقلاليتها ، و لذلك فان تنويع الواردات ، قد يعني حتي تقليل اصنافها علي عكس الصادرات و ذلك بان يشطب المعني من قائمة البضائع التي تستورد ، كالأغذية الاقمشة و السلع والخامات .... الخ ثم تدريجيا اصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم انتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار هو اعتماد الكثير من على انتاج وتصدير منتج اولي واحد ليشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدر لتمويل العمليات التنموية فيها، الا ان تصدير المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار، والتي من شانها ان تأثر في هيكل الطلب من ناحية و في معدلات النتاج و التصدير من ناحية اخري، كما تتوقف علي مستوي الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول اكثر تعقيدا.

المطلب الثالث: اهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت اهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المتخلفة الا ان حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها[1]:

- تطوير منتجات أخرى غير الموارد الأولية كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نصوب هذه الموارد او تناقصها.
- تفادي التذبذب في أسعار هذه المنتجات وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة.
- تعزيز فدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والحد من الواردات.
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع ومواره المختلفة مادية كانت او بشرية.
- الرفع من كفاءة وقدرة التفاوضية للدول في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.

ان دعم مختلف القطاعات وتنميتها يعتبر واجب وضرورة اقتصادية، من اجل تحقيق وإقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

[1] بلال شيخي وعبد القادر زواتنية، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16 ، جانفي 2019، ص 237-247

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، وبالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها او امدادها بمستلزمات الانتاج، او من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، او القيام ببعض مراحل العملية الانتاجية اللازمة للمنج النهائي[1].

- تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطيد التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتوجات المحلية.

- تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن ان تتوجه الى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي الى زيادة الاستثمارات.

مما سبق يتضح مدى أهمية هده المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتتضح وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مجالات عملها الواسعة، في القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية.

المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي، عناصره وانماطه.

ان أهمية التنويع الاقتصادي التي تنعكس على واقع البلدان التي اخذت به كاستراتيجية تنموية بشكل عام، لا بد من معرفة المؤشرات التي تشير وتوضح مدي تنويع الاقتصاد من عدمه، وذلك بالاعتماد على مؤشرات قياسه ومختلف انماطه بحيث يوجد جوانب واشكال مختلفة منه.

في هذا الإطار، تجدر بنا الإشارة الي التطرق للعناصر التالية:

المطلب الاول: مؤشرات التنويع الاقتصادي وآلية قياسه.

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي الى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:[2]

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها :

[1] بلال شيخي وعبد القادر زواتنية، مرجع سبق ذكره، ص242

[2] محمود عوض الخطيب، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد25، ص52.

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيدً أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي الي مجموعتين مختلفتين، وذلك للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي[1] :

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات البلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج العربي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص12، 13، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط: http://www.shabacss.com/docs/eoil.2.pdf

أولا: مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد الي مؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها:

1.معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الي نمو وتقلص اسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توافر البيانات ذلك.

2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم ان التنويع يفترض فيه ان يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3. تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لان أحد أهدف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد علي إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هي وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، اذ ان ذلك يدل علي النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4. تطور الصادرات غير النفطية و تكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية علي زيادة التنويع الاقتصادي، علي ان التغيرات قصيرة الاجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، اذ يمكن ان تنجم عن تقلبات أسعار النفط و صادراته .

5. التوزيع القطاعي للقوة العاملة: ومن الواضح ان هذا المقياس ينبغي ان ينعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

6. نسبة مساهمة كل من قطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لان التنويع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمنا، او يفترض نمو اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

7. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام و الخاص: حيث يمكن الاستناد الي هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح الخوصصة، و لاختبار و تعزيز صلاحية مؤشرات اخري تظهر تغيرات اسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، و العمالة و تكوين راس المال الثابت الاجمالي.

ثانيا: مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية

1. مؤشر مستوي التنويع الاقتصادي: يتم قياسه وفقا لرقم قياس مركب (هو مؤشر التنويع الاقتصادي) ويستند الي حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، وحصة الايدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.

2. مؤشر تنويع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات[1] :

1.2: مؤشر التنويع (مؤشر الاونكتاد unctad): ة تتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$Sj = \frac{\sum(hij-hi)}{2}$ حيث:

Hij : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات او واردات البلد j.

Hi : حصة السلعة i من جملة صادرات او واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من اجمالي الصادرات.

2.2: مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN) : و يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين علي عدد محدود من السلع ، و يأتي هذا المؤشر علي الشكل الرياضي التالي :

xi : صادرات السلعة i

X : اجمالي الصادرات

n : اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0 : **تنويع كبير** : أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك علي وجود تنويع كبير في الصادرات البلد من السلع

H=1 : **تركز كبير** : حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك علي تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع او سلعة واحدة فقط.

[1] مرجع سبق ذكره، ص56.

المطلب الثاني: عناصر التنويع الاقتصادي

باعتبار ان التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلفة القطاعات الاقتصادية وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فان اهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل في[1]:

أولا: التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:

ان اعتماد الاقتصاد علي انتاج و تصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل و تمويل التنمية ، يشكل خطرا يهدد مصيره ، سيما اذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل نتزايد و مفرط علي انتاج و تصدير المواد الخام الأولية ، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضه عنها ، او اجل نضوبها محدود ، او ان سعرها و عوائدها معرضة باستمرار للتقلبات و التذبذبات الحادة ، (كالنفط علي سبيل المثال) و بالتالي فالتنويع لاقتصادي يتضمن معني التحرر من الاعتماد علي سلعة رئيسية واحدة ، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ثانيا: التنويع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصدر الدخل "

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقامات قادرة علي توفير فرص عمل للمواطنين، و علي انتاج احتياجهم، تقود منطقيا الي إيجاد مصادر دخل جديدة و متجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة و توليد الفائض الاقتصادي بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية و البشرية الازمة لاستمرار عملية التنمية.

ثالثا: التنويع الاقتصادي "عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني"

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية ، تربطها علاقات متداخلة و متشابكة ، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لأحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد ، و تحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة الي تشخيص القدرات الموردة للاقتصاد من خلال النماط الإنتاجية المعتمدة ، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية ، و برامج التنويع المنتهجة في المجتمع و لاقتصاد بصفة خاصة ، و تتجلي أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي ، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة علي توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد اذ ان تحديد

[1] طبابيية سليمة ولرباعي الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 439.

التناسبات الضرورية بينها يمكن ان يؤدي الي تحقيق وتيرة اعلي للنمو الاقتصادي علي مستوي الاقتصاد ككل و فروعه المكونة له ، و الأهم من ذلك معرفة مدي توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ القطاعي و من ثم الإقليمي ، و الوقوف علي واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي[1] .

رابعا: التنويع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية

ان التنويع هو العملية التي تهدف الي توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المسامة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهم ومتساوية في ذلك.

وتنوع الهيكل الاقتصادي الذي يضمن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يضمن أيضا زيادة الإنتاج كما ونوعا، وصولا الي مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية اخري، يؤدي التنويع الاقتصادي الي زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة (الاجتماعية) أيضا، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشا مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابط، وكل هذا يعني تحطيم بنية (هيكل) الاقتصاد الوطني الأحادي.

كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدا التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي الي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا: التنويع الاقتصادي " عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية "

ان التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعي في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال احداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج و تصدير المواد الأولية الي تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، و التي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية الي الامام، وعليه فان التنمية الاقتصادية بهذا المعني، تهدف الي خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات و النشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز علي القطاع معين او

[1] طبابيية سليمة، مرجع سابق، ص 440.

سلعة رئيسية واحة كمصدر للدخل، وبالتالي فان نجاح التنمية و تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي مرهون بمدي نجاح التنويع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي [1].

سادسا: التنويع الاقتصادي "توسيع المشاركة في جهود التنمية"

ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نضام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا و كفؤا يتضمن مبادئ و اهداف واضحة ، تعمق التكامل و التماسك الاقتصادي و الاجتماعي ، ويلعب دورا محوريا و إيجابيا في عملية التنمية، و هذا النظام لا يكون الا من خلال إعطاء دور هام و مميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية ، سواء علي المستوي القطري او الإقليمي، و ذلك لاعتبار عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية الي اقصي حد ممكن ، وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات و قدرات هذا القطاع لا سيما المشروعات الصغيرة و المتوسطة و فيتح الجال لإبداعاته و دوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما ان اسناد دور هذا القطاع الخاص، لا يعني اغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها و يتولى توجيهها و متابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة و برامج مكثفة طويلة الاجل.

المطلب الثالث: انماط التنويع الاقتصادي

أنماط التنويع الاقتصادي4 :يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع.

أولا، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) **المحلي** لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة.

ثانيا، على صعيد **الصادرات**، التنويع قد يكون حول توسيع سلة صادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق[2].

أ– تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي) : يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من

[1] جميل طاهر، تقرير بشأن تقرير الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 28، 2002، ص103، متوفر على الرابط http //:www.oapecorg.org:

[2] موسي باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، صس136.

الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية" أو" المرض الهولندي." التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

ب- تنويع الأسواق :يحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفوارت خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وبالتالي فإن التصدير إلى أكثر من بلد يعد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا .

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدي المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الانتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الانتاج الاكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الانتاج والتجارة قد تكون مكلفة، محفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فانه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

المبحث الثالث: مستويات التنويع الاقتصادي، معوقاته ودوره في الاستقلال الاقتصادي.

يعرف التنويع الاقتصادي بمستويين أساسيين يتمثلان في تنويع الإنتاج وتنويع التجارة الخارجية، وله دور فعال في الاستقلال الاقتصادي الا ان هناك بعض العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي.

المطلب الاول: مستويات التنويع الاقتصادي

ان على صعيد مستويات التنويع الاقتصادي، يمكننا التعرف على مستويين أساسيين يتمثلان في[1]:

أ ـ أتنويع الإنتاج: ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات لمؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع

[1] موسي باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص137.

تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا .ويمكن أن يتحق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى، تعمل في نفس الصناعة، ولكنها تنتج منتجات أخرى، على أن ذلك يجب أن ينظر إليه، على أنه هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع، مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية، التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

إن تنويع الإنتاج، بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شأنه أن يحقق وفرات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه.

فوائد ومزايا ايجابية عديدة، كالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب ... إلخ. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج، التنويع الأفقي، يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها، والتنويع العمودي، الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك .وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية/التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد كالزمن، الحيز أو القطاع، المؤسسة، التكنولوجيا، البيئة والسلوك.

ب ـ تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة). فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيوثر على مسار التنمية الاقتصادية

ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد عني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ... إلخ. ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة .وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصاداتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، (الإنتاجية والتبادلية) أما الدول المتخلف تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وبالتالي تعتبر هذه الاقتصاديات غير متكاملة وغير متنوعة، وهو ما أد إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد [1].إن الاقتصاديات ذات المحصول الواحد، أصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما.

المطلب الثاني: دور التنويع في الاستقلال الاقتصادي.

على الرغم من حصول الاستقلال السياسي بالنسبة للبلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلا إنها لا تزال تعاني من التبعية الاقتصادية بمختلف مظاهرها وبعيدة عن الاستقلال الاقتصادي، حيث لا تزال تلجأ إلى الدول المتقدمة في تلبية احتياجاتها الاقتصادية، وحتى وإن حققت بعض النجاحات على المستوى التنموي إلا إن هذه النجاحات تكون محدودة جداً مقارنة بالموارد التي تمتلكها هذه الدول، خصوصاً الدول صاحبت الموارد الطبيعية كونها اعتمد على هذه الموارد بشكل كبير جداً فالتنويع الاقتصادي يحقق الاستقرار الاقتصادي مادام الاقتصاد الأحادي يضع البلد في خانة التبعية الاقتصادية كونه لا يُشبع حاجاته المتنوعة ويتم إشباعها عن طريق الاستيراد من البلدان المتقدمة، فإن التنويع الاقتصادي يخرج البلد من التبعية الاقتصادية ويذهب به نحو الاستقلال الاقتصادي، كونه يستطيع إشباع حاجاته المتنوعة ولا يذهب للدول المتقدمة إلا بمقدار الضرورة أو على الأقل إنه يستطيع تحقيق تكافؤ العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتقدمة.

[1]عبد المنعم زنابيلي،"والطاقة سياسات المنتجات الأساسية " منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص ، 79-80.

ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال اعتماد التنويع الاقتصادي كخارطة طريق لابد في بداية الأمر من تهيئة الظروف المناسبة التي تشجع بل وتسهم في سرعة إنجاز التنويع الاقتصادي، إذ لا يمكن الشروع في أي مشروع استثماري في أي نشاط في ظل غياب الظروف المناسبة التي يُعبر عنها دائماً بالبيئة الاستثمارية او المناخ الاستثماري، والتي تتضمن كل ما يشجع عن الاستثمار في البلد فيجعله بلد ذو بيئة جاذبة، سواء كان سياسياً أو امنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو إدارياً...[1]

ويمكن إن تمر مرحلة الاستقلال الاقتصادي بثلاثة مراحل متوازية ومترابطة لمراحل التنويع الاقتصادي المتمثلة في المرحلة الأولى وهي:

– **مرحلة أحادية الاقتصاد وتبعيته:** أي أن الاقتصاد لا يزال يعتمد على المورد الواحد وغير متنوع. وبالمقابل من حيث الاستقلال الاقتصادي فمادام الاقتصاد أحادي فإنه يعتمد على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته وفي هذه المرحلة فهو في قمة التبعية الاقتصادية.

– **مرحلة شبه أحادية،** وشبه تبعية: أي إن الاقتصاد اخذ يتقدم في تنشيط وتفعيل قطاعاته الاقتصادية ووسائل التنويع الأخرى لكنه لا يزال لم يحقق التنويع الاقتصادي التام إذ لا يزال يعتمد على المورد الأحادي بشكل كبير ولكن ليس كما في المرحلة الأولى. وفي المقابل من حيث الاستقلال الاقتصادي فمادام الاقتصاد اخذ يبتعد عن الأحادية واخذ ينوع إنتاجه ويشبع الكثير من احتياجاته التنموية الرأسمالية والاستهلاكية فإنه اخذ بنفس الوقت والقدر بالابتعاد عن التبعية والاتجاه نحو الاستقلالية للاقتصاد.

– **مرحلة التنويع الاقتصادي واستقلاليته:** وهي المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد أعلى مراتب التنويع من خلال تفعيل كل القطاعات الاقتصادية واستخدام أغلب الوسائل التي تتلاءم مع ظروفه، وتقليل الاعتماد على المورد الواحد إلى أدنى حد أو بالأحرى بشكل يساوي مساهمة القطاعات الأخرى على الأقل، وفي المقابل مرحلة الاستقلال الاقتصادي وهي مرحلة إنهاء التبعية للعالم الخارجي وذلك بفعل إشباع الحاجات المتنوعة عن طريق الاقتصاد المتنوع فتنتفي الحاجة إلى العالم الخارجي إلا بمقدار الضرورة.

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية للدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ص98، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط: http://www.fctrs.com/economical/988.

المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي

ان العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية وتعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل اهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي[1]:

- الافتقار الى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض البلدان النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بيناء التنويع الاقتصادي.
- بعض الدول النفطية تعاني نت فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة " كدول الخليج العربي مثلا"، والافراط في الاعتماد على العملة الأجنبية من جهة أخرى، حاثة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- تخلف أسواق راس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وامكانيتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار الى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، مما جعل مسالة الحفاظ على الامن في بعضها تأمين الحدود في البعض الاخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنويعة.
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

ان تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في احداث التنمية الوطنية الشاملة، ويستدعي حتما العمل على تجاوز هه المعوقات، من خلال استراتيجية شاملة، وتحقيق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة استيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في الدول.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،20.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل الي ابراز أهمية التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتسليط الضوء على اهم مؤشرات التنويع الاقتصادي واليات قياسه وتحديد كل من مستوياته ومجالاته وكذلك دوره في الاستقلال الاقتصادي، بحيث اتضح لنا ان اهم معظم البلدان لجات للتنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد المفرط على مصدر واحد او قطاع معين لتفادي الصدمات الخارجية، وبالتالي تحقيق وإقامة اقتصاديات تنافسية والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

- مدخرات الصناديق التأمين والاحتياطات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في القطاع العقاري.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة .

2. مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الربح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للمدخرات ويمكن تقسيم هذه المدخرات إلى نوعين هما مدخرات قطاع الأعمال الخاص، ومدخرات قطاع الأعمال العام " المدخرات الخاصة يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما المدخرات العامة يكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا المر قد يسبب أحيان في حالت تضخمية".

II. الادخارات الإجبارية : وهي ادخارات تقطع من الدخول التحقيقة لدى الفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الدخار الكومي والدخار العاي والتمويل التضخمي.

1. الادخار الحكومي: يتحقق الدخار الكومي بالفرق بين الإيرادات الكومية العادية والصرونات الكومية العادية. فإذا كان هناك فائض اته إلى تمويل الستمارات وتسديد أقساط الديون)في حالة مديونية الكومة(، أما إذا زادت النفقات العادية عن الإيرادات العادية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الكومات دائما إلى امنية مواردها وإل ضغط انفاقها تغية تحقيق فائض يوجه إلى ضروب ومالت الستمار والتنمية الستهدفة.

2. التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز الصادر العينية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بلجوء على إصدار نقود ورقية جديدة أو القتاض من البنك الركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الصدار النقدي تمكي الوحدات القتصادية من الصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها السقلة في النتاج ومن مساوئ هذا السلوب نذ :

- انفاض القوة الشرائية للعملة وتكل قيمتها ومنه انفاض الدخرات وارتفاع الستهلك.
- انفاض القوة الشرائية للعملة الدلية وبالتال تفتر السعار وهذا يدفع الفراد لكتناز العملة الجنبية والسلع بدل من العملة الدلية وهذا يقلل من عملية الستمار.

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات " زيادة الواردات ونقص الصادرات ".
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب الكلفة الحقيقية للمشروع.

3.الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض المواطنين بطريقة إجبارية طبقا للقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بنوعيها الخاصة ويمثل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لما يقلل من حدة التاءات التضخمية الممثلة في ارتفاع السعار، كما يميز هذا النوع من الدخار بزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والعاشات.

إن قصور الدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز الدخرات المحلية.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية

تتعدد صور وأشكال السعادات النقدية والتمويل الجاري لعملية التنمية كما يلي[1]:

– التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:

- تقديم القروض للدول العضاء أو المؤسسات القتصادية العامة القائمة في أراضيها، من الرصدة الرأسالية الخاصة، في حالة عدم كفاية السدخارات العامة أو عدم توفي القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط معقولة.
- تشجيع السدخارات العامة الجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالشاركة بنصيب في القروض الجنبية المقدمة للدول العضاء.
- توفي العونات الفنية لعداد وتنفيذ الخطط السدخارية والنقدية والساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية القتصادية التابع للبنك.
- يقدم هذا البنك قروض طويلة الجل للتنمية القتصادية خاصة في الدول النامية .

[1] نور الدين بشيبي، التنمية في البلوك السلمية، مرجع سبق ذكره.

2. المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

- مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وتخصص نشاطها في الاستثمار في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.
- مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض تواؤدها منخفضة وآجالا طويلة تقدم للدول النامية " شديدة الفقر وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنوي أو أقل ".
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الخارجية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988(2) .

3. صندوق النقد الدولي: ويتعامل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات ميزانياتها الكلي وانخفاضها الكبيرة وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية .

1– المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة الدائنة إلى الدولة النامية المتفق عليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل والعينين في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبارة فنية.

2–القروض: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير القومي في الداخل سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعي أو معنوي سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العالمي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل القومي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعي ومعنوي من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل القومي

4– الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الخارجية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي يقولها معه لدفع عجلة التنمية بها: وهو نوعان:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الخارجي بتملك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالمشاركة في الدارة.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقصر على قيام الشخاص الطبيعي أو المعنوي المقيم ف دولة أجنبية على مرد شراء أسهم الشروعات القائمة أو الكتاب ف أسهم الشروعات المراد القيام با كما ل يول للمستمر الجنب الق ف الدارة[1].

المبحث الثالث: إمكانية التنمية بالتنويع الاقتصادي.

يتطلب تقيق التنمية اعتمادا على استاتيجية التنويع القتصادي جلة من الجراءات الواجب اتاذها، تنطلق من ادراج مبادئ واسس الستدامة ف مل مراحل انجاز هذا التنويع، ومن خلل جلة من اليات الددة الت تسمح بنجاحه، وصول ال مرحلة تهيل القتصاد الوطن بشكل عام للنطلق ف عملية التنمية.

المطلب الأول: ادماج التنمية المستدامة في التنويع الاقتصادي

تشكل التنمية الستدامة اطارا واعدا يكن من خلله مواجهة مدي النجاح ف تقيق التنويع القتصادي، والذي يهدف ف نهاية الطاف ال تسي الظروف القتصادية والجتماعية والبيئية على نو مستدام، ومع ذلك فان التنمية الستدامة ليست حجم او نج واحد يناسب الجميع، بل تتاج ال تعريف ف سياق كل دولة وفقا لظروفها، الاصة وأولوياتا وفقا لدول اعمال قطري خاص يأخذ ف العتبار تقيق التقدم القتصادي والجتماعي والهداف البيئية ف وقت واحد ويتطلب ذلك ما يلي [2]:

الفرع الأول: مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن

ان الشروع ف تديد استاتيجية التنمية الستدامة على أساس التنويع القتصادي، يتطلب النطلق من تديد وضبط السار التنموي الراهن، ول يكون ذلك ال من خلل معالة او تصحيح الختلت البيكلية، وذلك ف حدود ما تسمح به المكانيات، الناحة للقتصاد الوطن، وف إطار من برامج ذات الهداف الكمية وعب مراحل مددة وواضحة العال، وتتمثل الهداف ف هذا الطار ف:

أولا: تكريس سيطرة الدولة علي مواردها الذاتية

تعتب سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجر الزاوية ف استاتيجية التنمية القائمة على التنويع القتصادي، فهي تتضمن الستغلل المثل للموارد الولية، وإعادة توجيهها نو القطاعات القتاجية الت تلب النطلبات الساسية للسكان، وبا

[1] نور الدين بشيي، التنمية ف البلدان السلمية، مرجع سبق ذكره.

[2] Aarom Cosbey, Background paper Epert meeting on economic diversification, implementation of article, paragraph 8 and 9 of the comvention, United Nation Bomm May 16-17 2006, p17.

يقلل من سرب نو القطاعات الت تلب الطلب الاجي من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الوارد الذاتية هدفا استاتيجيا يفضي ال لقضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدا السنقلل القتصادي من جهة اخري.

ان هناك العديد من الدوافع تعل من السيطرة على الوارد اللية سيما السنخراجية منها هدفا موري، أهما انا موارد تنوي على قيمة مضافة كامنة، تتطلب بطبيعتها مراحل إنتاجية لحقة لتحويلها ال سلع نائية، وبالتال فان تصديرها ف شكلها الام يعن تويل القيمة الضافة لصال الطراف الاجنبية.

ان عملية السيطرة النامة على هذه الوارد ل يكن ان تتحقق ال من خلل الخذ بلجراءات التالية:

1. **الاستخدام الأمثل للاحتياطات من هذه الموارد:** ويكون ذلك من خلل:

- التقليل من العتماد على مؤشر الطلب العالي كمعيار لتحديد حجم النتاج من هذه الوارد، خاصة ف ظل عدم القدرة على ضمان السنغلل المثل للموارد النأنية من ذلك،
- ربط عمليات استخدام هذه الوارد بطاقة السنيعابية للقتصاديات الوطنية لذه الدول، لن ذلك كفيل بلد من استنزاف هذه الوارد[1].

2. العمل على دمج الوارد والثروات الطبيعية ف القتصاد الوطن من خلل تصنيعها محليا، بدل من تصديرها ف شكلها الام، واعتبارها عمل انتاج مباشر ومصدر تويل رأسال لزم، يسمح بلق قاعدة مادية لعملية النتاج اللي الدائم، وذلك بتنمية و تطوير الللقات الت تربط القطاع النفطي بالقطاعات الخرى، و تتمثل هذه الللقات ف:

- **الحلقات الإنتاجية:** وتشمل حلقات خلفية عب استخدام القطاع النفطي لنتجات القطاعات الخرى وحلقات امامية من خلل تزويده لقطاعات اخري بعض الدخلت النتاجية،
- **الحلقات الاستهلاكية:** من خلل تفيز الطلب الكلي على السلع السنهلكية عب الجور الرتفعة الت يدفعها للعامل فيؤدي ذلك ال طوير صناعات استهلكية،
- **الحلقة المالية:** من خلل استخدام اليرادات النفطية ف تويل عملية التنمية القتصادية والجتماعية.

3. **إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية لتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية:**

[1] صال صالي، التنمية الشاملة السدامة والكفاءة السخدامية للثروة البتولية ف الزائر، مداخلة ضمن اللتقى الدول حول التنمية السدامة والكفاءة السخدامية للموارد الناحة، منشورات مب الشرلة والسنمار ف الفضاء الورو مغارب، جامعة سطيف 2008، ص 878.

وذلك وفق الحيازات الوطنية والقومية، مع تقليص الفوارق الباهظة لستاد السلع الاستهلاكية والكمالية، جنبا الى جنب مع حلت نوعية كافية للأثاث على السلوك الشخصي للفرد الاستهلاك في البلدان النفطية، او ما يسميه مالك بن نبي " التشرر الجتماعي للخطة حت نضمن نجاحها ". وهذا لتجنيب استمرار هذه العوائد في تويل الاستهلاك الاري المتزايد والمتعاظم [1].

4. القيام بعمليات التنسيق الإقليمي بين البلدان المنتجة والمصدرة للثروات والموارد الطبيعية الخام:

وذلك بهدف تنظيم حجم النتاج، والسيطرة على السعار والتقليل من فروقاتها، وذلك من خلال انشاء هيئات وشركات منظمة وقوية تسمح بالوصول على أكبر حصة من السوق والعوائد.

ثانيا: اخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

ان مراجعة النفاق العام وتقوية الهيئات البشرية وغير البشرية لجمه، وتصيصه، ومصادر تويله، يعد مدخل للخلل الاصل في القتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن، بما يؤدي الى إعادة تعريف وتحديد وظيفة التوازنية العامة، والعاي الت تكم مصادر تويلها باعتبارها الدوى القتصادية، ان هذه الراجعة ينبغي ان تقوم على:

- إعادة تعريف بنود التوازنية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتصيصها، بحيث يتعين الهتمام والبحث العلمي والصحة والسكان وشبكة المان الاجتماعي حيزا مهما جدا منها،
- اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم العتماد على فوارق النفط السعرية، واستغلال مثل هذه الفوارق في دعم مشاريع السكان والستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الجتماعية.
- اعتماد مبادئ الشفافية والفصاح الكامل لكل الرقام والعلومات والفرضيات التعلقة بالتوازنية العامة للدولة او القدرة للسنوات القادمة، وتفاصيل الايرادات والنفقات، والتزام بالعاي الدولية في اعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.

[1] شريف بشوف ورمضان العل، الفاق الستقبلية للقتصاد الزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية الستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدول حول التنمية الستدامة والكفاءة الستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مب الشراكة والستثمار في الفضاء الورو مغاربي، جامعة سطيف 2008، ص 664.

ثالثا: إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير ادارتها:

ان تخطيط القوة العاملة يهدف أساسا للاستفادة الفعلية منها، و رفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، و خلق الوظائف و العمال التي تحقق الاستخدام الامثل للموارد البشرية بما يحقق فائضا و تراكما رأسماليا يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، كما ان أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير العداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، و القدر المتوفر منها في المجتمع، و التعرف على الفجوات بين المطلوب من و المتوفر، او من خلال العمل على رفع مستوى الانتاجية، وبالتالي تحديد الحجم الامثل الازم من العمالة كما و نوعا، وصول الى افضل مستويات الانتاج، ولا شك ان وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي الى توجيه العمالة الى القطاعات الكثر حاجة اليها.

ان تحديد هذا الهدف الاستراتيجي يقتضي وجود سياسة سكانية واعية، تنبثق عن خطة متكاملة ذات اهداف كمية ونوعية قابلة للقياس مبنية على عدد من السياسات والبرامج الفرعية الفعالة، والتي من أهم ما يلي:

- برمجة الاعداد على القوى العاملة الوطنية)الكلية(، من خلال إعطائها الاولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية،
- وضع سياسات تهيئ لكل القوى العاملة الكلية والتخطيط الواقعي لها، بهدف رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة،
- اعداد وتجهيز القوة العاملة من اجل العمل المنتج، ة التوجه الى أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة الى جهودها)كالزراعة(، وذلك عن طريق تحسين كفاءتها، ووضع الحوافز المادية والمعنوية، وتطوير تقنيات العمل

رابعا: اصلاح الإدارة وتنميتها

ان التنمية عملية تهيئ ارادية و منظمة ، تتم في اطار استراتيجية واضحة المعالم و الخطوات، محددة الاهداف و الوسائل، فهي ليست إجراءات عفوية تهيئ النظمة و الكومات، و هي بهذا المفهوم تتطلب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة تضمن خطة محددة توفر خلال الادوار المهمة التي تؤدي الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد و التوزيع العادل للدخول و الثروات، كما تعين الادارة الكفء للتنمية إدارة عملية التهيئ الشامل و التطوير

التواصل بغية الارتقاء بسبوي الداء و الانتاجية و الاستخدام الامثل للطاقات البشرية و الامكانات المادية و المالية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة[1].

ولتنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي الاضية الى التنمية المستدامة يتطلب وجود إدارة ذات كفاءة عالية، وتتضمن العناصر التالية:

- ان إدارة التنمية هي نشاط اداري متكامل، له جميع الخطوات العامة التي يتكون منها أي نشاط اجتماعي
- لا بد ان تتولى إدارة التنمية اعمال التحديد والتنفيذ والرقابة والمتابعة لاعمال التنمية الخطية
- ان تقوم على أساس من الوعي والعلم من نحية، والكلية او البؤرة من نحية اخري، وذلك حتى نتمكن من انجاز عمليات التنمية الخطية بالاستناد الى هذين الاساسيين اللذان يتطلبان امام مطالب تحقيق التنمية في المجتمع العناصر.

كما ان هناك جملة من الامور التي تبادر التنمية في الدول النامية عموما والدول النفطية خصوصا، لا بد من إعادة النظر فيها بدءا من احترام الادارة التنموية في القيام بدورها وأهدافها:

- وظائف الادارة الادارية ووجباتها، والتي تتصف بالتضخم في أجهزتها وهيئاتها، مما جعلها عاجزا لانفاق المال أكثر من استخداما رشيدا لموارد المجتمع في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.
- الهيكل الاداري وطبيعة العلاقات بين فروعه، وذلك حسب ما يقتضيه الحاجة الى تكيف الادارة من القيام بمهمات إدارة التنمية وأداء وظائفها.

الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية المستدامة

ان تهيئ لاقتصاد الوطن لبدء عملية التنمية والحفاظ على استمرارها باستراتيجية التنويع الاقتصادي، يقتضي العمل على ترسيخ قواعد صلبة، اقتصادية، تكنولوجية، علمية وتقانية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة:

أولا: بناء قاعدة اقتصادية صلبة

يرتكز بناء قاعدة اقتصادية صلبة على إقامة نشاط اقتصادي ملي ومتنوع، تتكامل فيه مختلف القطاعات وتتشابك وحداته، يعتمد على مقومات وامكانيات ذاتية ومتنوعة، دائمة ومتجددة، لكل مل النشاط الاقتصادي الحادي، ويسمح بتنويع القاعدة الانتاجية السلعية والخدمية، وبما يتضمن تلبية الحاجات الاساسية للسكان، ثوني

[1] صالح صالحي، النمو التنموي البديل في الاقتصاد السلمي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص112.

مصادر بديلة ومتجددة للدخل، فائض اقتصادي كاف لتمويل الستثمارات المادية والبشرية اللزمة لستمرار عملية التنمية مستقبل[1] .

وعليه فان النهوض القتصادي من هذا النطلق، يتم إقامة سلسلة متكاملة من النشاطات القتصادية ف إطار جملة من الستراتيجيات التنموية الفرعية الترابطة، وف ضوء ما هو متاح من إمكانيات، ويشمل بناء القاعدة القتصادية الصلبة ما يلي:

1.التنمية الصناعية: يفسر التصنيع عادة بوصفه عملية تكون فيها حصة الصناعة متزايدة ف النشاط القتصادي الكلي، وهو يمثل عملية تحويل الواد الولية ال سلع مصنعة، استهلكية وإنتاجية، ومن واقع البلدان التقدمة فان التصنيع شرط ضروري للتنمية، وف نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية القتصادية، لذلك ليس هناك تنمية دون تقدم التصنيع، كما ان التصنيع الققي هو الذي يساهم ف دفع عملية التنمية، باعتبارها قطاعا ديناميكيا يرض على تطوير العديد من القطاعات القتصادية الخرى وف مقدمتها قطاع الزراعة.

و ف هذا الصدد ، فان التصنيع الطلوب انتهاجه ف ظل الخذ باستراتيجية التنويع القتصادي لتحقيق التنمية الستدامة هو التصنيع الذي يؤمن تنويع الهيكل القتصادي، وهذا ل يتحقه الصناعي من روابط قوية بقية قطاعات القتصاد الوطن، و ل تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية، هذا من جهة ، و من جهة اخري فان الحتياجات العالية ف القطاع الصناعي تعد عامل أساسيا ف زيادة الدخل الفردي، كما ان الصناعة التحويلية توفر قاعدة تكنولوجية من الصناعات الكفيلة لتحلل الستيادات و زيادة الصادرات الناتجة عن تصنيع صناعات الواد الام تحقيقا لوحدها .

2. التنمية الزراعية:

ان الؤيدين لنجاح التنمية القتصادية يرون ان قطاع الزراعة جزئ من الستراتيجية العامة للتقدم القتصادي، وخاصة ف دول العال التي يكون فيها الدخل منخفض جدا، وقد اثبتت تارب العديد من البلدان بان لزراعة دورا هاما ف تحقيق التنمية القتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك استنادا ال ما يوفر هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية ... وتكمن مساهم الزراعة ف التنمية القتصادية ف قيامها با يلي:

- توفي الغذاء الكاف للسكان، خاصة ف ظل معدل النمو الكبي الذي يشهده عدد سكان العال.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية، ما يؤدي ال تطوير قطاع الصناعة والدمات.

[1] صالح صالحي، النهج التنموي البديل ف القتصاد السلمي، مرجع سبق ذكره، ص114.

- يقوم القطاع الزراعي بتزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الصناعي
- يشكل القطاع الزراعي مصدرا مهما لرأس المال اللازم لتمويل التنمية، اما من خلال فوائض الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية والناتجة من الصادرات الزراعية، او من خلال الفوائض المالية المتولدة على الريف، ويرى بعض الاقتصاديين بان الزراعة كانت امم مصدر، بل المصدر الوحيد لفوائض رأس المال في الأطوار الأولى للتنمية[1].

و لما السياسة الزراعية جزئ لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة، و تستمد أهدافها الرئيسية منها و تبحث عن الوسائل و الأساليب الخاصة لتحقيق تلك الأهداف، فان قطاع الزراعة هو قطاع جدير بالاهتمام في اطار استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة اذا توفرت له المقومات الأساسية، الطبيعية منها و البشرية و التقنية الأساسية، بالإضافة الى وضع السياسات الزراعية الملائمة التي تهدف الى تسيير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لذلك و بيان القطاع الزراعي، من خلال تبني الخطط و البرامج و سن القوانين التي تنظم عمل هذا القطاع، و بالشكل الذي يعود منه رافدا في عملية التنمية الاقتصادية و قائدا لها .

3. تنمية قطاع الخدمات:

لقد أصبح قطاع الخدمات، القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول المتقدمة منها، وهذا ما يعكسه النمو الكبير لحجم العمالة في هذا القطاع، مقابل تراجعه في بعض قطاعات الإنتاج المادي)الزراعي والصناعي(

ورافق هذا التحول النوعي زيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، وفي حركة التجارة الدولية.

ان هذا النمو السريع لقطاع الخدمات، ان دل على شيء فإنما هو الكفاءة المميزة التي اصبح يملكها هذا القطاع في الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية، و التي من الممكن ان تنمو بمرور الوقت ، و بالتالي فان تنمية قطاع الخدمات في اطار استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب احداث تغيير هيكلي في بنيته، و في الاتجاه الذي يرفع في الوزن النسبي للخدمات الانتاجية و الاجتماعية، التي تنعكس على تنمية قوي الانتاج و القطاعات الاقتصادية الاخرى، و ذلك استنادا الى الدور القوي لهذا القطاع على قطاعات الانتاج المادي الزراعي و الصناعي، و يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة و متنوعة، صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة في الخدمات الى اثني عشر قطاعا رئيسيا و 155 قطاعا فرعيا، على راسها العمل المصرفي و التامين و التشييد و المقاولات و الخدمات السياحية و الصيانة و

[1] صالح صالحي، النمو التنموي البديل في الاقتصاد السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الصالت و النقل و السياحة ، و غيها و ف ظل التحرير التدريي للخدمات ، فقد اصبح لزاما عي الدول النامية ان تعمد استاتيجيات جديدة لتطوير هذا القطاع و تفعيل دوره ف التاة القتصادية[1] .

ثانيا: إرساء قاعدة تقنية وعلمية ذاتية

ان رسم سياسة علمية وتكنولوجية تعكس الهداف والستاتيجيات النموية، تقوم بالساس عى ربط العلم و التكنولوجيا بعملية النمية و تسخيها لدمة أهدافها، و لعل بناء استاتيجية واضحة العال لتطوير القاعدة العلمية و التقنية ينغي ان يأخذ السس التالية بعي العتبار:

- بن رؤية شاملة ف تطوير منظومة العلوم والتقنية والبتكار، تؤدي ال تزر مكونات هذه النظومة، وتناسق خططها وتنسيق روابطها، و تفاعلها مع النظمة القتصادية و الجتماعية و الثقافية
- تفعيل دور التعليم و التدريب وترقية كفاءات انساا اعاا وتنوعا، با يتفق واحتياجات التقدم العلمي و التقن النشود، و يواكب التطورات التقنية العالية و تديثا.
- العمل عى بن اتاهات رئيسية للبحث العلمي و التطوير التقن، بل متطلبات أولويات المن الوطن الشامل و النمية السدامة.
- العمل عى تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي الخصص لنشطة البحث العلمي و التقن و البنك
- العمل عى نقل وتوطين واستنبات و تطوير التقنية اللئمة لرفع الكفاءة النتاجية، و تعزيز لقدرات التنافسية للقطاعات النتاجية و الدمية.
- دعم و رعاية و تشجيع القدرات البشرية الوطنية لبداع والبتكار، ورفع كفاءة التنظيم و الدارة ف الؤسسات العلمية و التقنية لتلءم مع التطلبات الالية و السواق الدولية للنمية الشاملة السدامة.

ثالثا: ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية

ان تقيق النمية القتصادية و الجتماعية يتطلب توفي القوى العاملة الؤهلة و الدربة ، كأحد العناصر الضرورية لذلك ، ومن هنا كان الرتباط الوثيق بي قطاعي التعليم و القتصاد ، و لم يعد ينظر ال العملية التعليمية عى انها نوع من الدمات العرفية فقط ، و الت تقدم للناس بعزل عن العملية القتصادية ، وانما اصبح ينظر اليها عى انها مدخل رئيسي لتقيق النمية السدامة ، ومن هنا كان ل بد من اجراء تعديلت عى هيكل و محتوي مناهج التعليم ف مراحله

[1] شعيب شنوف ورمضان العل، مرجع سبق ذكره، ص670.

الخاصة ، بهدف تطوير مهاراته التي تعتبر اهم مدخلات برامج التنمية الخاصة ، و تشمل جملة الاجراءات التالية اهم متطلبات اصلاح التعليم و ربط مهاراته بحاجات التعليمية التنموية[1] :

- ضرورة معرفة وتحديد التخصصات الطلوبة والرغوبة في سوق العمل، خاصة وان هذا السوق خاضع وبشكل كبير للتطورات التقنية السريعة والستمرة بالضافة الى التعقيدات التزايدة التي تمس بها بيئة الال والعمال.
- إعطاء وزن أكبر للمهارات والقدرات، مثل مهارات الاقناء والعرض والقدرة على التعبير والحوار، وإدارة الوقت وتحمل السؤولية والتفويض وغيرها، وهذه الهارات يجب ان تعطي وزن أكبر في البامج التعليمية الكادية.
- إقامة نظام للمعلومات قادر على إعطاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل، بحيث تحدث بيانات بصفة دورية ومستمرة.
- ان يتم تعزيز التعارف والهارات بجانبات مهنية، لا ان يكون التخزين النظري لذلك التعارف والهارات هو ثروة ذلك الريج لكنه تشارف في سوق العمل انها ثروة خاسرة.
- ان تنقل الؤسسات التعليمية التابعة للدولة في ميدان العمل التنوع للخريج الى داخل أروقة الؤسسات التعليمية، لا ان يبقى الؤسسات التعليمية داخل قوقعة وابراج عاجية تخرج منها التعليم بهارات يضطر الى تعديلها وصقلها وتحديثها.
- ان يطور الطالب خلال مساره في الؤسسة التعليمية من خلال التضمين العام، لا ان يزيد من ناء التضمين الخاص الذي يعيق العمل لدور في موارده الخاصة و لصالحه و البحث عن ميزات يصل عليها، و فرص تخلص خللا من أداء العمل بالعالية و الكفاءة الطلوبة، و من خلال التضمين العام تم بالتركيز على الواجب الوجدانية في تعليم التعارف و الهارات و ربطها بتعليم القيم الدين و القيم الجتمعية و النسانية.
- ان يطور التعليم قيمة العمل والوقت وقيمة النتيجة وقيمة الردود وقيمة الهدف [2]

رابعا: تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية

ان التنمية الجتمعية و الثقافية تهدف الى تحديد البناء الجتماعي و الثقافي عن طريق عملياتها التغييرية، لتأسيس مجتمع يتميز بخصوصيته الضارية و هويته الثقافية، الذان تضمنان الكيفية الذاتية و الدائمة لسار بديل للتقدم الضطرد في صناعة الياة الكريمة الطيبة، و عليه فان تولي البيئة الحلية التي تسمح بتطبيق التنمية الجتمعية و الثقافية بهذه الصورة لا بد ان تتوفر على الشروط التالية :

[1] شريف شتوف ورمضان العل، مرجع سبق ذكره، ص671.

[2] شريف شتوف ورمضان العل، مرجع سبق ذكره، ص671.

- إعادة الاعتبار للنظم والمؤسسات المستمدة من ثورة التحرير وخصوصيته وظروفه، التي تساعد على توحيد أبناء الشعب الواحد و تدعيم الانسجام الاجتماعي و التعاون في بناء الدولة و العمران.
- تسيير قواعد العدالة الاجتماعية واعمال مبادئها في الواقع الشعبي، من المساواة بين الناس، وارتباط الكفاءة بمقدار الجهد والعمل الذي يقدمه الفرد للمجتمع، وارتباط الكرامة بالمساهمة والمنافسة، وتكافؤ الفرص امام الجميع. إدارة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير متطلبات البناء التنظيمي الكامل والفعال، الذي يهدف الى تحديد السياسات الكفيلة الكفيلة بالقيام بهذه العمليات التنموية، وحشد الامكانيات الخلاقة، بالاضافة الى الرعاية والتوجيه السديد لاداء الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية من اجل تمكنها من القيام بدورها الاساسي في عملية التنمية.[1]
- تفعيل دور وسائل العلم الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمة في رفع السوية الثقافي وتغيير العادات السلبية، وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي ومتانة النمو الاقتصادي

إن هدف التنويع الاقتصادي في البلدان احادية المصدر هو جزء لا يتجزأ من هدف النمو الاقتصادي لهذه البلدان وخصوصا التي تعتمد في تمويل وارداتها على إنتاج النفط وتصديره، وتكون النمو الاقتصادي كثيف لكمية العمل بالمقارنة مستمر لمدة طويلة كونه يعتمد على مصدر واحد يتعرض لخاطر التقلبات في أسعاره كونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم بها من قبل منتجيه، وإذا لم يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي حتى يكون قادر على تعويض ما يكن أن يؤدي إلى انهيار النمو في حال إذا كان المصدر وحيدا، فالتنويع يعني تنويع النمو بالمقارنة مع مقاومة الانهيار[2].

مع مراعاة أن يكون له)القطاع الفرعي النفطي(دور إيجابي ومهم، عند توفر الدارة الكفؤة والرادة القوية والرؤية الاستراتيجية، في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي، إذ إن العمل على تحديث وتشجيع قطاعات الاقتصاد الخرى وخلق علاقات متبادلة فيما بينهم، من خلال توظيف وزيادة ترابطات ذلك القطاع مع القطاعات الخرى، سيزيد من إنتاجية هذه القطاعات وهو بشكل متناسب، وهذا ما ينعكس على متانة النمو

[1] شريف شوف ورمضان العمل، مرجع سبق ذكره، ص671.

[2] عمر بن حيحان الرزوقي، التنويع الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، ص98 منشور على الرابط:
http://fcdrs.com/economical/998

الاقتصادي وزيادته بشكل حقيقي وعادل وليس وهي ومتفاوت. إن هذا النمو تكمه علاقة متناسبة ما بين القطاعات السلعية من جانب والقطاعات الأخرى من جانب آخر، يكن تناولها أدناه.

– علاقة تناسب القطاعات السلعية

إن خرق علاقة التناسب ما بين القطاعات السلعية في البلدان النفطية على سبيل المثال سيفضي إلى ضعف القطاعات السلعية الخرى كالزراعة والصناعة التحويلية وغيرها، بكم ان قطاع النفط المعتمد عليه بشكل كبير جداً، سيؤدي إلى انتعاش اجور العاملين فيه وانتقال العاملين في القطاعات الخرى الى هذا القطاع رغبة بالحصول على الريع فتدفع تكاليف انتاج القطاعات الخرى فتنخفض كفاءتها لصالح القطاع النفطي هذا من جانب. ومن جانب آخر إن زيادة العملة الجنبية كنتيجة لزيادة الصادرات النفطية، مقارنة بالعملة المحلي في الاقتصاد المحلي، سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الجنبية، وعلى أثر هذا ان أسعار منتجات القطاعات المحلية الخرى ستدفع مع انخفاض اسعار السلع المستوردة، أي انخفاض كفاءة منتجات القطاعات المحلية الخرى بفعل ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، فتنخفض الصادرات وتزداد السيادات وتكون أكثر تنافسية من المنتجات المحلية فتنخفض أسعارها شيئاً فشيئاً لصالح صادرات القطاع النفطي ولصالح السلع الجنبية، ومن ثم تكريس احادية الاقتصاد من جديد بعيداً عن التنويع.

– علاقة تناسب القطاعات المالية والحقيقة

كما إن خرق علاقة التناسب ما بين القطاعات المالية والقطاعات الحقيقية، سيفضي إلى خلق الزمات المالية والاقتصادية من جانب وتعميق احادية الاقتصاد من جانب آخر، فلو كانت الوراق المالية أكثر من السلع والخدمات المنتجة سيؤدي إلى ظهور الزمة المالية لما هو حال الزمة التي ظهرت في 2008/2007 المعروفة بزمة الرهن العقاري، كما إن زيادة إنتاج السلع والخدمات دون أن يقابلها أموال كافية سينظر لها أزمة اقتصادية كأزمة الكساد العظيم التي ظهرت في عام 1933/1929، هذا من جانب الزمات المالية والاقتصادية .

أما من جانب تعميق أحادية الاقتصاد فإن استمرارية احادية الاقتصاد تكون مربوطة بغياب علاقة التناسب ما بين القطاعات المالية والحقيقية، فكلما كانت العلاقة التناسبية ما بين القطاعات المالية والحقيقية حاضرة كلما ابتعد الاقتصاد عن الحادية بتاه التنويع، وذلك لن الفروض أن تكون القطاعات المالية هي تابعي عن قيمة القطاعات الحقيقية وليس العكس، وبذا المفهوم نفق السيناريو والتنويع الاقتصادي الذي يتعكس على مكانة النمو الاقتصادي [1].

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سبق ذكره.

إن ما تناوله أغلب الباحثين في مجال النمو الاقتصادي نوعان من خلال التنويع الاقتصادي والبحث عن الحادية الاقتصادية. أما كيف نعالج النمو الاقتصادي نوعا دام بمختلف طبقات المجتمع وأجياله الحالية والمستقبلية، بين تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يسمح بشكل كبير في مجال النمو الاقتصادي نوعا دام، من جانب كونه يعمل على توزيع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، وهذا ما يقلل الكثير من فرص العمل بالنسبة للأجيال الحالية، فتخلق المزيد من الدخول الوطنية كنتيجة للممارسة في العملية الإنتاجية فتسحب من وسط دخل الفرد بشكل تلقائي، لكن في حالة ملاحظة ان النمو الاقتصادي ينمو بشكل كبير مع زيادة حجم الفقر نتيجة سوء التوزيع الأول للدخل، فلا بد أن يتوازى الحالية الناسبة لتحقيق عدالة التوزيع لعل النمو الاقتصادي نوعا عادلا، كإن تدخل الدولة لفرض ضرائب عادلة على أصحاب الدخول والربح الفرعية لصالح أصحاب الدخول الدودة والرومة من النمو الفرعي او العمل على تقديم الدعم للفئات المتضررة من النمو الفرعي، سواء بشكل مال أو عين أو خدمي او غيرها، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي نوعا عادلا بين أفراد الجيل الحالي[1].

أما عالج عادل ما بين الأجيال الحالية والمستقبلية خصوصا في البلدان النفطية فلا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق العدالة ما بين الأجيال، فمن جانب إن بناء اقتصاد قوي متنوع يقلل الإيرادات النفطية الحالية سيكون بنسبة نوعا من تحقيق العدالة ما بين الأجيال، إذ لو تم بناء اقتصاد قوي متنوع من قبل الجيل الحالي، سيتمكن الأجيال الحالية من إرث اقتصادي متطور يتجاوز من الموت والمواد لعادة بناء طموحاتهم وتطلعاتهم.

من جانب آخر يمكن تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال اللجوء إلى استخدام الصناديق السيادية كآلية لحفاظ بقوق الأجيال الحالية من الثروة النفطية التي دائما ما يعبر انها عن ثروة وطنية عامة، أي إنا لا نقتصر على فرد معين أي إنا جيل على جيل أي إنا حق للمجتمع. إن هذه الآلية يمكن أن تحقق العدالة ما بين الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك من وضع الإيرادات النفطية في هذه الصناديق والحفاظ بها للأجيال الحالية مع حق السحب منها لتغطية بعض العجز في موازنة الدولة، ولابد أن يضع هذا السحب وفقا لآلية معينة وليس بشكل عشوائي.

المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية

ويقصد بالآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، و تختلف هذه الآليات من اقتصاد الى اخر، و ذلك بين الموجهات الديموغرافية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي ، طبيعة الظروف و التحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ، وكذلك الظروف الدولية المحيطة به و الأزمة فيه ، خاصة ما كان منها بين الآليات

[1] السيد محمد الحسين الشيازي، الاقتصاد، الجزء الثاني، ص133. منشور على الرابط: http://fcdrs.com/economical/998

مع تحقيق التنويع الاقتصادي لا بد ان يكون قد تبنت ناحا و تبعا و كفاءتا ف تحقيق التنمية و النهوض الاقتصادي ، خاصة اذا توفرت لا المكانيات الضرورية المادية منها و البشرية و التقنية ، ومن بين تلك الليات ما يلي:

الفرع الأول: إعادة الاعتبار لدول التنمية

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي ف ادبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس بقريب ، باعتبارها الهة الت تستطيع ان تقود عمليات التصنيع بشكل سريع ، خاصة عندما تكون ف مستويت منخفضة علي مضمار التقدم الاقتصادي .

و تبع الدولة التنموية ، اذا تنكت من اطلاق عملية تنموية متواصلة ، لا تقتصر فقط علي مجرد تعظيم نمو الناتج الاجمالي الحالي ، و انا تحدث تحولت جذرية ف هيكل الانتاج الاي ، و ف علاقتها بالاقتصاد الدول ، و انطلقا من ذلك يتأكد الدور المحوري الام و الفريد للدولة ف العملية التنموية ، و الذي يأخذ شكل التوجه الستاتيجي لعملية التنمية ، الذي يهدف ال احداث تغيرات كيفية و جوهرية ف البنية القطاعية لاقتصاد الوطن ، تقود ال تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة ، و رفع معدلت النمو ف الناتج الاي الحالي من جهة اخري [1].

الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام و الخاص

يتبع العمل علي ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم علي أساس الشراكة الواسعة و التعاون و التنسيق بين القطاعي العام و الاص ، و تحديد أدوار كل منهما ف عملية التنمية الاقتصادية ، من اهم الليات الت تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي ، وذلك بالنظر ال ان حدوث تفاعل كيف بين القطاعي العام و الاص ، و ف مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، يؤدي ال ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلت ، خاصة و ان العلقات الترابط و التشابك بين فروع النشاط الاقتصادي ف الدول المتقدمة الاقتصادي ، تشير عادة بين الدات الاقتصادية العامة و الاصة ، و ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، الر الذي يقود ال تعظيم الصلت بين الكونت الاقتصادية التقنية و المؤسسية ، الت تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطن .

ان القطاع الاص لا يمكنه ان ينمو ويزدهر ال إذا كان جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضي[2]:

[1] لطفي طرطاوي، الطاقة لغراض التنمية المستدامة ف المنطقة العربية، منظمة الفطار العربية الصدرة للبترول، ص8، دراسة علي النترنت علي الوقع: http://www.escwa.um.org/arabic/information/meeting/events/2004/11-12oct/lasfull.pdf

[2] لطفي طرطاوي، الطاقة لغراض التنمية المستدامة ف المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص9.

- **اصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** من خلال الخذ بسلوب العلمي ف وضع الطط والبامج المنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية)كالطريق والواصلت والماء والكهرباء ...(او غير مادية)كالتعليم والمدرسة والصحة...(وف إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها، والت تسط لذه الشاريع وتقوم بعملية تنفيذها ومتابعتها وادارتا من جهة ثنية.
- **دعم ومساندة القطاع الخاص:** خاصة ما تعلق منها بالساندة الت تعزز توجه هذا القطاع نو مزيد الستثمارات الفصادية، ما ارتبط منها بلجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب او العفاء منها، تسهيل إجراءات الصول على القروض البنكية، او ما تعلق منها بلوانب التشريعية والدارية النظمة لعمل هذا القطاع الاص.

الفرع الثالث: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

يشرف الصلح القتصادي الى ترك النشاط القتصادي الى قوى السوق، وتقليل التدخل الكومي، با يكفل تسي الكفاءة التخصيصية لوارد المع، خاصة إذا كان القتصاد الوطن يعان من اختلالت كبية مثل العجز السمر ف الوازنة، التضخم الامح، الديونية الرتفعة ... وبالتالي تديد اهم عناصر سياسات الصلح القتصادي او التعديل الكيلي فيما يلي[1]:

- احداث تعديلت ف هيكل ومكية وسائل النتاج، وتشجيع السثمار الاص الوطن والجنب.
- اصدار قوانين تنظم عمل السوق الالية وتداول راس المال بدف زيدة فعالية السوق، وتعزيز اتاه تديث هيكل المكية.
- اجراء تعديلت جوهرية ف أسلوب إدارة الشروعات العامة، واعتماد مبدا المنوعل الذات لها،
- تجيم وظيفة الوازنة العامة كأداة للتوازن الجتماعي، من خلال تفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلق العوامل القتصادية وحدها لبلوغ التوازن من نحية، ولكافحة التضخم من نحية اخرى.
- تسهيل تدفق رؤوس المووال الجنبية خاصة ما كان موجها منها ل تعزيز وتنويع القتصاد الوطن.

وبناء على ما سبق ذكره بعض برامج الصلح القتصادي مكنا أساسيا لعملية التنويع، و ذلك النطلق من تفعيل دور القطاع الاص و زيدة مساهمته ف توليد الناتج الملي الجمال من جهة، و توجيه العمالة نحو القتصاد الوطن من جهة اخرى، كما تؤدي أيضا الصلحات الرتبطة بتحديد النتاجية و أسعار الصرف الى رفع حصيلة الايرادات بالعملت الجنبية، و التي تعتب مؤشرا جيدا على النجاح عملية تنويع الصادرات، و بالتالي التنويع القتصادي .

[1] مصطفى عبد الكريم، الصلح القتصادي والتحول الى اقتصاد السوق ف الدول العربية، الفكر السياسي، دراسة على النترنت على الرابط: http://www.neefnet.gov.sv/booksproject/fikr/17/9is/ar.pdf

الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعامل مهما في تنمية الطاقات الانتاجية وتوسيعها، و زيادة الدخل الوطني و توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، و هو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية و نقص مصادر تمويل التنمية فيها، على ان يظل ذلك مقرونا بملاءمة من الاجراءات التحفيزية و التنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية[1]:

- يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية في الدول التي تفتقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلت الدخار المحلي.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلت راس المال.
- يساهم في تنمية راس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على استغلال المثل للموارد المالية الناحة)مالية، بشرية، طبيعية (وقيام العديد من الصناعات المساعدة التي تدعم المشروعات الجنبية باحتياجاتها، او الصناعات الكملة لنتجات المشروعات الجنبية .
- يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات

ومما سبق يتضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر من اهم مداخل بناء التنويع القتصادي، على ان حجم وسرعة تدفق هذا الاستثمار يتوقف بالدرجة الول على مدى ملءمة المناخ الاستثمار في الدول المضيفة.

الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور القتصادي و التصدي للمشاكل الجتماعية كالبطالة و الفقر من جهة، و توسيع القاعدة النتاجية و تحقيق التكامل الصناعي من جهة اخرى، كما ان القتصاد التنافسي ذو القاعدة النتاجية العريضة ل يقوم فقط على وجود الشركات العملقة و الكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للعمال الريدية و بنوعي شبكة واسعة وكفأه من الموردين، و القاعدة على بيئة احتياجات الشركة الكبيرة، و غيرها من النشطة التكميلية في أي من القطاعات القتصادية، و هو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ما يزيد

[1] يزيد عبد المقصود مبروك، الثر القتصادية للستثمارات الجنبية، دار الفكر الجامعي، السكندرية، 2007 ص ص 469، 470.

من فرص التنمية و تنويع القاعدة الانتاجية، و تظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد اهم روافد العملية التنموية، و مدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي[1]:

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وكفاءة مخفضة نسبيا إذا ما توفرت بالصناعات الكبيرة.
- ان هذه المؤسسات تملك الركيزة الاساسية التي تعمل من خلال القطاع الخاص، وبالتالي فان مساندة هذه المؤسسات تعني دعما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الصغيرة والكاملة، وبالنظر لصغر حجم ان المشروع في الريف و الحد من حركة سكان الى المدن الكبيرة.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيراد، من خلال عملية التي تعتمد عليها لإنتاج مواد السلع المستوردة، وبالتالي المساهمة الى خلق توازن المدفوعات.
- تساهم في تعميق التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عن تنويع منتجاتها او امدادها بمستلزمات الانتاج، او من خلال تعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، او القيام بعض مراحل العملية الانتاجية الضمنية للمنتج النهائي.
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الانتاجية.
- تساهم في زيادة الانتاج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تنمية رؤوس الاموال التي كان من الممكن ان توجه الى الاستهلاك، وبالتالي تؤدي الى زيادة الاستثمار.
- المساهمة في جذب الاستثمار الخارجي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في اقتصاد الوطن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مالها على الواسعة، وفي القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

[1] عبد الستار عبد الجبار موسي، رحيق حكمة ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، عدد 2012/34 ، ص ص 21،24، دراسة على الانترنت على الرابط:
http://www.iasi.net/iasj?func=fulltext&ald=66992

خلاصة الفصل

يحث هذا الفصل في القسم الأول على أن التنويع الاقتصادي هو وسيلة حقيقية تسمح للاقتصاد الوطني بتعويض الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات من خلال استراتيجيات التنويع الاقتصادي وذلك التركيز على تنمية القطاعات الأخرى بدءا من الاعتماد على مصدر وحيد لعرض الخامات في أسواق عالمية لكي لا تكون الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات أسعار النفط، وبالتالي يجب على الجزائر من خلال إدراج سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر هذا التنويع.

% E ¢ f ¦ ô „ ¦ ² « ¢ ü ó ¦ ? ¨ ³ ¢ ¬ ¦ Â ¶ ß ¦ ¢ Ø ì ó ¦ ¨ w

						¨ ü È ó ¦ / ¨ ³ ¢ ¬ û ¦
0.06	0.85	1.72	3.51	2.87	1.64	¨ ð ø È ó ¦ Â ¨ û ¦
31.46	31.65	36.24	33.87	3.92	46.25	¨ ³ ¦ Â ¼ ¬ Ç ¦ ©
0.83	8.96	12.05	13.47	10,42	7.74	¨ ô ¸ ¬ ó ¦ © ¢
3.23	2.44	1.77	1.79	2,06	1.96	¢ m ¦ Â ± ¢ ä ó ¦
10.54	11.59	7.02	6.53	8.68	7.73	¢ ü ¦ ó ¦ Â ¾
11.97	12.98	10.09	8.63	10.25	9.77	¨ Ÿ Ä ´ ¬ ó ¦ Â ¨ ô
2.12	2.04	1.76	1.95	1.41	0.01	¼ ® ¢ ö ü ß è ¢ ó Ø Â m ¦
9.01	8.48	6.09	6.69	6.72	4.96	© ¢ Ð « ¦ Â ú Ä ½
12.24	10.67	7.05	7.39	10.01	5.48	¾ ¢ ø ß ¦ © ¢ ÷ ¾
2.32	2.23	1.72	1.48	1.61	7.97	¨ Ð ¼ Ì ó ¦ Â ¨ ß ¢ ø
7.70	7.01	8.30	5.76	5.63	4.09	¨ ó ¢ m ¦ © ¢ ß Â
5.78	5.41	7.57	9.91	10.65	10.35	¨ ÷ ð k ¦ © ¢ ÷ ¾
0.56	0.44	0.51	0.64	0.78	0.40	¨ ó Ä ü m ¦ © ¢
68.82	68.59	63.93	66.40	69.44	53.99	¨ Ø è û Z ä ó ¦ ©

¨ ® ¢ b ¦ ¨ ¨ ø ¢ Ð · ¦ È Â ó ¦ ¢ ì ¬ ó ¦ ? ® ® ¢ ¦ ó ¦ : ® ¦ ¾ Ø ¦ ó ¦ ú ÷ ô ß

¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦ © ¦ ° ¢ ÷ ¦ ¨ ó Â ® ? ¢ Ð · ¦ Â

: ô ¢ ÷ E ¶ ¢ Ô ƒ ô ƒ † « ¢ ü ô ó ß ¢ Ø ì ó ƒ ò ð n ƒ ò ô b ´

' ¢ ÷ ¾ ƒ ´ ¤ ó ´ ƒ ' ¢ ß ¢ Ø ì ó ƒ ô ß E ¢ f ƒ ô ƒ

œ ÷ E ¢ f ƒ ô ƒ † « ¢ ü ó ¢ ç ¢ ‹ — • Þ ‡ ƒ ´ « ¢ ß ¢ ü — ¢ ó ß ¢ Ø ì ó ƒ w ¢ ¤

¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ' ¢ ß ¢ Ø ì ó ƒ î ó ß 0 1 5 ¤ ¤ w ¢ 1 . 4 6 , 0 9 9 0 ° ¤ ¾ ü 4 6 . 2 5 × ß

. ¤ « ´ ¢ Ł ‹ ÷ ' ¢ ‡ ° ¾ ¥ ¤ ì ƒ

¿ ¾ ¤ à ´ ˙ ˜ ÿ ł ‹ ' ƒ ¢ ÷ < ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ ł üó ¤ ł ß ƒ ¾ ó ƒ ' ¢ ß ¢ Ø ì ó ƒ

òì ß ? ý° ´ fi D ⁄ ¤ ç ¢ Ó “ ' ¢ ß ¢ ô ü ó ƒ ó ƒ ú ´ à ë m . ƒ . m Z ç ‰ Œ ˙ ´ ó œ ß

. ´ ¾ — ‹ ó ƒ ¤ fi ¼ ¢ ¾ ó ƒ ¾ ¥ ł e ¢ Ô ƒ ó ƒ ´ Þ ô ¨

¤ ‰ 1 ¤ ƒ ¾ à ß « V ô ƒ ´ ô ƒ † « ¢ üó ƒ ? ß ƒ ° ˜ ó ƒ , ¢ Ø ì ó ƒ ¤ w

° ¢ à ¨ ¢ Þ ‡ ƒ 20 ‹ 15 ò ¤ ÿ ì « ? ö Œ ° ¢ f ƒ ô ƒ † « ¢ üó ƒ E ¢ f ⁄ ? ¤ Ø Ł üó ƒ

' ¢ ß ¢ Ø ì ó ƒ ý À ÿ ö ÿ ¢ ¨ « fi • ˆ ˜ ¾ fi ¢ ˜ ð à ‹ º ˜ À ó ƒ ł ü é ƒ ƒ ? ¤ ¢ ó ´ ¾ ó ¢ … ƒ

. ¤ ÷ ƒ ¾ ¨ m ƒ ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¨ ł ¤ ł ü ‹ ¢ ó ƒ ¢ ó ƒ ‹ Ž ó ƒ ÷ ö ß fi Ø ? ¢ ¤ ˜ ô ß ¢ ç

¤ ü ÷ ˜ ó ƒ ¤ W Ł ´ ô ó ÷ À ¢ Š Œ Z ÿ • ¾ ƒ ¾ fi ü ç Z ÿ ‹ º ó ¤ ‡ ¢ ‹ ß ƒ ¤ ü ƒ ó ƒ

: ´ ¾ ł ó ƒ ¢ ‹ ß [ƒ E ƒ m ƒ E ¼ ¾ ƒ ´ ô ¤ ƒ ° ¢ m j « ƒ ¢ ü ó ƒ ¨ “

E ¢ f ¦ ô „ ¦ ² « ¢ ü ô ó À ¢ • Œ Z ÿ ° ¾ ¦ Â ¾ ü j ç ¦ Z ÿ Â Ë š ÷

						¨ ü È ó ¦
						À ¢ • Z ÿ ¾ Š ¦ ¾ ü

ö ë ° ¾ Â ¾ j ¦ © ¢ ® Ø à ¦ ÷ ó ¦ ô ® ß ¦ ¾ ® D ® ¤ ¦ ¬ ú ß ÷ ª

V ó ƒ ' ƒ ü ¨ ó ƒ ? ¢ ¤ ˇ ƒ ¢ W ¤ º ƒ ´ ´ Ł À ¢ ó Z ÿ œ ¾ ƒ ÷ ¾ ü ç Z ÿ ò ÷ ¢ à ÷ Ø à ł ¾ » µ ¢ d e u ƒ

¾ ì ç E ¢ f ƒ ô ƒ † « ¢ üó ƒ œ ´ ¾ ð « ô ® ß ¾ ¾ ô ¢ ÷ fi ¢ ˝ — ‹ Ø Ł ƒ üó ƒ Þ ü ‹ à

% ò ¥ 2015 ¿ ¢ ß ‰ 69 D ⁄ ò — ‹ ó ô ƒ † « ¢ üó ƒ ¤ w ? ¢ ¤ ÷ Ø ‡ ƒ ó ƒ ß Z ª à

' ƒ ° ¢ ÷ ƒ ¤ ó ´ fi ¤ ß ¢ ß ÷ ¤ – ü ß ¤ ¢ ì Ø ß ≠ ? ¤ Ø Ł üó ƒ fi ° ¿ ƒ ¢ ß ¾ » ¿ ƒ ¾

¢ ð ô ‹ d V ó ƒ ¤ ł … Ô ó ƒ ¤ fi ¢ — ¤ º ‡ ƒ ´ ' ¢ ÷ ì ¢ à ƒ ó ƒ ò Ô ¢ ¥ Ì ó ƒ ˜ ˆ ł ð ó

¤ ß ´ ´ m ƒ ´ , ü ‹ ó ƒ ¤ ¢ fi ‹ ¢ ß ¢ ‹ ƒ º ¢ ƒ ô ß ƒ ¾ ‹

ª ¥ ¢ ° ó ¦ ¾ ¢ m ¦ ² ¢ ° ”ú” ” ð « E

“ ß ¢ ï ƒ¤ fl ⁄ ¢ ¢ ' ƒ ‹ ç ƒ ƒ ì ó ƒ ' ¢ ‡ ‹ ƒ Ł ƒ æ œ m ÷ ƒ “ ó ¥ ¢ ¤ ó ƒ m ¾ ¢ m ƒ † ¢ ° œ

E ¢ f ⁄ Þ – « ¶ Ó E ƒ m ƒ Þ ¼ ß ¼ ƒ ő ß ¤ ¤ ç ¢ ¢ ó ← ÷ ‹ ª [° à ƒ ¬ ' ¥ ¢ Ø ¢ Ø « ó ï ¥ V «

.¹ ¤ Ł ô ‹ … m ƒ ¤ fi ¢ — ¥ ‹ ¢ ° ó ƒ ' ¢ ¢ m Ø ó ƒ ¢

% ª ¥ ¢ ° ó ¦ ¾ ¢ m ¦ ² ¢ ° ú ð « E ö ¢ ë ° Š ¼ Ê ü ¼ ç ¦ Þ ± ¬

						¨ ü È ó ¦ ¨ ³ ¢ ¬ û ¦
0.29	0.30	2.83	2.67	1.86	1.29	¨ ð ø È ó ¦ Â ¨ û ¦
13.39	14.49	11.79	12.95	15.66	29.03	¨ ³ ¦ Â ¼ ¬ Ç ¦ ©
14.90	15.36	17.07	16.67	13.36	16.44	¨ ô ¸ ¬ ó ¦ © ¢
7.85	8.66	8.48	8.01	11.63	10.16	¢ m ¦ Â ± ¢ ä ó ¦
4.41	5.22	5.03	5.31	4.96	3.62	¢ ü ¦ ó ¦ Â ¾
4.88	4.70	5.39	4.36	3.35	1.03	¨ Ÿ Ä ´ ¬ ó ¦ Â ¨ ô ø
2.12	1.56	7.11	5.20	4.09	0.03	¼ ® ¢ ü è ó ¦ Â ö
16.16	12.21	18.28	16.94	15.40	15.61	© ¢ Ð « ¦ Â ú Ä ½
15.35	16.45	14.60	19.33	19.24	4.10	¾ ¢ ø ß ¦ © ¢ ÷ ¾ ×
5.46	3.26	4.41	1.03	0.63	0.60	¨ Ð ¼ Ì ó ¦ Â ¨ ß ¢ ø
2.56	2.85	1.21	0.50	0.36	0.22	¨ ó ¢ m ¦ © ¢ ß Â /
12.63	14.94	3.80	7.01	9.47	12.83	¨ ÷ ð k ¦ © ¢ ÷ ¾

¨ ® ¢ b ¦ ¨ ô ó ¨ ü È ó ¦ ¨ Ÿ ¢ Ð · ® Â ¢ ¦ ¢ ¦ ì ÷ ® ó ¦ ¼ ¾ Ð ¤ ¨ ¦ © ° ¦ ó

: ¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦ © ¦ ° ¢ ÷ ¦ ¨ ó Â ® ? ¢ Ð · ¦ Á

· Œ ¥ ¢ ˜ fi ¢ ¦ — ÷ ‹ º ƒ Þ ü ‹ ó ƒ ? ¾ ƒ ° « fl v ¤ ¾ ‹ m ü ƒ ç ¥ ¥ ´ à ó ƒ

¤ ß ° ¢ ì ÷ þ‹ ¾ ¨ ß¤ “ Ç Ł u . f ‹ ˙ f ' ¢ ß¢ ü — óf ? E ¢ i ¢ ´ óf œ ð‹ óf

¢ ł ï ¾ ¢ ł ß f ' ¢ ÷ » ´ ' f ° ¢ ? à óf ¢ ? à þ ‹ ł óf “ ¤ à Ł f « ¾ ¥ f ? [• ˜ fi ¢ — ‹ º f

¢ f ¨ ß ' Z ä « V óf ´ ' ¢ ß¢ Ø ó f òðó f fi E ¢ f ¢ ÷ ß ü óf ¢ ł a f ‹ Ú þ

. ¢ ó ⁄ ° ¢ ¾ ì m f ˜ ß ¤ W à ð ¥ Z ª

¤ ü ÷ ˜ óf ¤ W Ł ôó ¾ f “ ¾ ¢ ç Z ÿ óf ´ ¾ ¢ m § f ¢ ¨ • ¢ ° œ ð « E ¢ f ⁄ Þ – «

. þ ł º E f m f 2015 f 1990 ˜ Àó f

ª ¥ ¢ ° ó ¦ ¾ ¢ m ¦ ² ¢ ° ú ð « E ¢ fö ë À ¢ ¾ Â ÿ ¾ ¾ ¦ ¾ ü ç Z ÿ

						¨ ü È ó ¦
						À ¢ • Z ÿ ¾ Š ¦ ÷ ¾ ü

ö ë ° ¾ Â ¾ j ¦ © ¢ ® Ø ¢ à ¦ ÷ ó ¦ : Œ ® Š ¦ ¾ ¢ Ð ¢ m ¦ ú ß ª

˜ À ó f ´ “ ¥ ¢ ° ó f ¾ ¢ Þ m f ‹ ð ¢ À ¢ œ ÿ ø f « ¾ ¢ ç Z ÿ ⁄ ´ ¸ ÷ ' ¢ ł Ø ¾ µ ¢ ł œ u ÷ f ¶

? • , ô ÷ ˜ fi ¢ — ‹ º f Þ ü « 2 Œ 5 ì ¤ ü ô ß Ð 9 0 ˜ À ó 6 ´ œ ÷ f þ Z ł ä «

. “ ¥ ¢ ° ó f ¾ ¢ Ð ¢ f ⁄ † Þ ° – œ «

¨ ÷ ð k ¦ © ¦ ® ¦ Â º ¦ ?

À ¢ ´ ¾ ¥ Þ fi ¢ ü ‹ ó f ‹ º À f ç E ¢ ‹ ó “ ´ ¤ fi ¢ – ¤ ‹ ÷ º ð k fi ¤ f ¾ ß ¢ ¥ ó f Þ ü «

S ¨ ü ó f Þ – ‹ ó f ¢ [f ÷ ð k fi f ¸ m ł f o f ¾ ¢ Z ü ó f ¤ ÷ ð k f ' f fi f ´ f ¤ f ¨

. 1 ¤ ¾ ‹ m f ¤ ¥ ó ´ à ð f ? ' ' f º ¢ ÷ ð k f ó

· Œ ¥ ¢ ˜ fi ¢ — ÷ ‹ º f Þ ü ‹ ó f ? ¾ f ° « fl v ¤ ¾ ‹ m f 1 ¤ ¥ ´ à ó f

% ¨ ÷ ðk¦®¦Â Èïó±¦ ¬ ó ¦ö ë ° ¾ Â ¾ j ¦

ÃÂ» ¦ ©¦®¦Â	¨ Ø è ü ó ¦ ©¦®	©¦®¦Â ¦ ¨ü

¨ ® ¢ b ¨¦ô ó ü¨È ÿ ¢ Â · ° ¢?ì ¬ ó ¢ ó Ø¦ â ß m ¦®¢ ø ¢¬¦ß ó ¦ª·® ¦¾Ð ß m ¤ ¦ ú ÷

¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦ ©¨¦ È¢ç÷¢ ü ¬ ő ó Â ® ? ¢ Ð · ¦ Â

¤ ß 2015 ÷ ¤ ü¨ ? œ ˇ ÷ ¢ ðk fi f ´ ? ¤ f ' Ø Lfiüó f ¤ w f ¢ ¨ ÷ ¤ f ¨ ß Þ ‡ f ´ « ¶ Ô

. ¤ ó ´ . ¾ ó fi ¨ f ° ¢ ? à Ž Ö f ü ó fi f W ó f ¤ · ‹ ß ˆ ´ »

¤ ü ÷ ˜ ó f ¤ W Ł ô ő ¸ À ¢ ÷ Ž ÿ ¢ ¨ ¾ f ¾ ü ç Ž ÿ ÷ ðk f ' f fi f ´ f ø ò ˇ ó ´ k f

: ´ ¾ ‹ ó f † ¢ ‹ ß 2015 - 1999 m f ¾ ³

¨ ÷ ðk ¦ ©¦®¦Â ó À ¢ • Ž ö ÿ ë ¾ ¦ ¾ Â ü ³ ç Ž ¦ ÿ Â Ë š ÷

						¨ü È ó ¦
						À ¢ • Z ÿ ¾ Â ¦ Ë ¼ ü

ö° ° ¾ ¾ f ' ¢ Ø â ÷ ô ß fi : ¢ ¹ ¾ ß Ð “ m ¤ ¦ ° • ¢ f ó f fi f ¾ ß

¤ Ø Ł üó f ' f fi f ´ ' f f ü¨ ¢ ó f ç ? “ à Ł « Ž ÿ ¾ f ü ç Ž ÿ ´ ¸ ÷ ¤ ł º , ¢ Ł « ° f

' f fi f ´ ó Z f ð ó f fi ¢ ł ‹ ß f ô ß ° ¾ Ł ¢ f ÷ 2015 ¾ à ¥ Ž f ? ò ð Ì ¥ º Ö ł µ ¢ f

. ¤ Ø Lfüó fi ´ ô ß f ¤ ÷ ðk f

© ¦ ° ® ¢ Ð ó ¦ ? Þ

œ ðd ¾ fi ¢ ¾¼ º¢ ƒ çÀ¢Þ ûß ó¢ ç ' ƒ ° fi ¢ — ó ƒ ¤ ü¥ ? Z ä« “ ´ ¾

¤ ô ƒ ' ¢ ‡ ¢ ‹ • ƒ ¤ ƒ ðª ó¢ Ł ‹ ‡ƒ¢ ‹¿ß¾ ƒ þ« ¢ ´ ¾ ƒ ßÞ¤ ª ä« ð« é ÷ ?

ôß [à ÷ ¾ ¥ ' ƒ ° fi ¢ ˇ fi ¢ ł ‹ ßƒ ¤ ‡ ° fi œ ß¤ Þ ª ° ˜ ª ƒ ¶ ' ° fi Ł ƒ — ó ƒ

¤ W Ł ó ƒ ¾ » æ ¢ ¢ à ƒ ÷ ¾ ƒ ü ¥ ' ƒ ° fi ¢ fl — ó ƒ ÷ ¤ [ƒ ü ¥ ˜ “ ß ƒ ¢ à fi ¾ « ´ ¸ ÷

1

© ¦ ° ® ¢ Ð ó ¦ Þ ü « Â Äö ëª « ¾ ÄÂ¾ Ëjš ÷ ° Ø «

					¨ ü È ó ¦ Â Ë

¤ ‡ ° fi ¾ ƒ ˜ « ôß ¾ ü ¢œ÷ ỹ fi ¢ ˆ — » x º ƒ Þ ü‹ óƒ ´ ¸ m ´ ł ‹ ¨ m ƒ

.[1] ° Ø‹ óƒ ' ¢ ÷ł ûié ƒ òï î ô‹ { ˜ Àóƒ Þ< ƒü«¢ ÷ ƒ

¢ ü ÷ ¨ ® ¢ è ¬ È m ¦ ² Â ° ¾ ó ¦ Â ¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦ © ¦ ° ¢ ÷ ¦

¢ n À¢ ï V ó ¾ ¾ à ó “ ì ƒ â ü ß ‹ óe ÷ m ¢ àóƒ ˆ ‹ ¨ m ƒ ôß ¤ ÷ ¢ ÿ ¤ ß ¢ ð ÷ œ

¤ Ø ƒ ' fi ¾ ‹ óƒ œ ÷ ö ª ´ ó “ ÖŁ üóƒ ¾ à ¥ ß ¢ ÷ ÷ ¾ ô • ´ Ô m ƒ ¢ e ÷ ÷ ƒ ü ¾ ðd ƒ ´

. ¢ m ¢ ł ß ´ ô º / þ ¥

¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦ © ¦ ° ¢ ÷ ¦ ? Ä ” ® ¢ Ð ¬ ë

? ¤ ¾ ‹ m ƒ ¤¤ ó ¥ fi à ó “ ƒ ß ¸ ¨ ƒ ø ¢ ô ç ¬ ƒ ó ¦ ¨ ÷ ¦ ¾ ¬ Ç ¦ ¦ ¨ ? wÄ ® Â ¢ ð D ¦ ¬ m ë ¦ ¦ ½ Þ ° ®

' ÿ ¢ ł ï ÖŁ üóƒ 1990 à ' ƒ ¢ Ø ¢ ÷ ƒ ´ · « « ¾ â ¥ W ˙ ƒ ° ¢ … ï ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ

¤ üƒ óƒ ´ Ø « ¤ ç ´ àm ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ ¤ ¢ ł ¨ ç ¢ ¨ üƒ ‹ ó ƒ ' ¥ ¢ ÷ ¤ ì ÷ ¢ ¤ ç ¢ þ •

. … ƒ ˙ ƒ ? ¤ ð ÷ ¢ ü ¾ ó ƒ ´ ‹ ¢ ‹ Ł ß ó ƒ ô ß ¿

¤ ß ¢ ł ‹ ƒ ¤ ł ÿ ƒ ó ¾ ´ ô ß ‹ fi ƒ ¢ À ó ƒ † ‹ ü ÷ ˝ ð ÷ ł ¢ ÷ ü fi ¾ ¢ é ª ‹ º ƒ ¦ ° ¢ ÷ ç ¦ ®

. ¤ ´ ÿ fi ˜ ÷ Z ª ¸ Ø Ł ß ¢ Ø º þ ï ‹ ÷ ƒ ¤ œ ¾ ß ´ Ô ç ¤ ó ¢ ü ÷ ‹ ¾ ß ƒ º

¤ ‡ œ ÷ ¤ ł ¾ ô º ‹ ƒ ƒ ' ƒ ¥ ¾ À ó ƒ ƒ ‹ ó ƒ Œ Ÿ ¸ ÷ ‹ ¥ ¦ Â ' ƒ ° Ç ¢ ł È ó ¤ ¦ ó ´ ° fi ¦ Â ¬ ì ł

˘ ô · ‘ ¤ ÷ ð p ¤ ó ´ ¾ ó ƒ À ¢ ç f ¸ ¥ ¢ ¸ ó ƒ m ƒ ƒ ? ¢ ÷ ƒ ˘ œ e ł ¤ ° ¢ ÷ / ò ð ô ç ¤ ß

˙ ¢ ¨ ó ƒ ° ƒ ´ ì ‹ ˙ ƒ œ ÷ ¾ ¢ ß ˆ ‹ ¨ m ¤ Z ƒ » ° ¢ ƒ ÷ ÿ À ÿ ¿ [¢ ¥ ô • Á ö ¢ Ô à ‹ ó ƒ ß ¢ ˜

° ¢ ƒ ‹ ß “ ¤ ¤ ˜ º ‘ ł fi ¨ ƒ ç ¢ ƒ ü « fi ¢ — ‹ º ƒ • ¢ Ł ‹ • ƒ œ ł Ô ¢ ł À ó ƒ ÿ ´ ˜ fi ¢ —

. ¢ ç ' fi fi ¢ — ‹ : º à ƒ ó ƒ P ł ¢ ô ¾ ¢ ¤ ì Ø ü ÷ ? ' ƒ ¢ ¢ ÷ ƒ ƒ ˜ ¤ ¢ ó · fi ó ƒ

? “ ô ° d ° ´ ¢ ô ß ˜ ¤ fi f ¢ ł ‹ º ƒ ‹ ¢ ‹ Ł ß ƒ ¤ ¨ : ¢ Ä ® ¢ Ð × ë ? ¦ ' ƒ ¬ ° ¢ ÷ è ƒ ü

D / ¤ ç ¢ ó ° ¢ Ø ÷ ° ¨ ‡ ' ¢ ł Ł ò à « ÷ ¤ ł ° fi ƒ ¢ ¾ ¤ ´ ´ ° ¥ ÖŁ üó ƒ ¤ ´ ´ fl ¾ ƒ ¾

¤ ß ß ¢ º ' ¢ à ´ Ì « Þ Ó ¾ » œ ¤ î ‹ ó fl ´ ó ƒ Œ ¢ ƒ à ú ƒ ƒ ¾ ¢ fi Ô ‹ œ ¤ ° Z Ø ‹ ò ó ƒ ¤

¤ ° ¢ · ‹ ó Ð / ¤ ¢ ł Ü ł ¢ ł Ô ß ƒ ô ß Ô ç ¤ ¥ fl ¢ ‡ ´ ¤ ł ÷ ł ü ó ƒ ¢ ł ¿ ‹ ¾ ç ƒ ¤ ‡

· Œ ¥ ¢ ˜ fi ł ¢ ´ — ÷ ‹ º ƒ Þ ü ‹ óƒ ? ¾ ƒ ° « fl v ¤ ¾ ‹ m ƒ [1] ¤ ¥ ´ àóƒ

ˆP ðóƒ ¤´ kƒ ¤ ¥´ àóƒó´ fi°¢¢‹ ðß Ô¤«ìàØ°¤«ß º¢Ł«ôl¢fi À´¢à‹ óƒ ˇ
.ƒ4⁄9¥Þ÷ ¤ ƒ´Ó¤ ƒ3⁄8¥fl¤ƒ °¢¢ufl°‹¢ł«'ƒ¢´ º¢Ł«ƒ
¤ ´ ˜fi¢—Œº ÿb °?´ì¿«¢ÿƒ°´¾¥ <ƒ°¢?Âf Ð?mˆ¦—¸m¢Øì¸ó¢¦Øi ðƒØ
ƒ´Üß ·¢lƒ ,¢Øióƒ ò d´§ÆŁ¢m?ƒþ‹,¢wØï ðƒ ¾»'«ƒœe¢ł°ƒ‹ł¤ðƒó Üóƒ
¤¥°¢p ¢ ü÷´ ¤° ¾kƒ ¤ ¾ü üóƒ´ ¤ ó¢'m¢ƒó'ƒý¾‹ØkmƒþŁ÷ç¢Ł Ł
˜¾—‹óƒ´ ¤ ø¢ümóƒÓ'D¢/÷ç¤“¢mƒ ¤ó ¨óƒ Z ¨«´ ‰ üƒóƒ ôß
.¢n
´fl¢ ¾‡ °´¾ðƒ´÷ò¥¢ì÷ öÿº¾óƒ »´˘:´¨à¨¾ó ì‘ü¤ó¢¦°ðƒÇ ¢Ö¤È©ƒ¦ ðð¸
.¤ ÷ ðkƒ ¤ß–ƒ mƒò?» ƒŒ¾üóƒ ,¢ß¤º¤ œƒ÷ü‡¤ ƒ« '‹ łàøƒ »´˘ ´à
¢ Ìß Àüłç ¤C¢¸àóøƒ ?Xƒ ðƒØ«´°ï¢ ˆ¾•/: ¤³¾‹ mïƒ¬ Þ ¥´ üàé¥ƒ Âƒç°
ôß ¾—¸ôó¢ ôÿ¢ ¢÷ ¤ÿ´ó¢ß ¢Ł°ðõƒ´ôß fi ñ÷ƒ¢ ðœ÷÷¤ ‹b ¤ ü¥
†¢° œ÷ ¤Zƒ ?âół«ƒ« º¢ófl°‹Þ÷ƒ ¾¢ ƒçƒüÀÿó?'¤ƒ´ m¢÷à©ƒ ¤÷¾‹
'ƒ°¢÷ Þ/òà‡¾ 20˜2Àóƒ'ƒ°¢÷ƒ ¤ £° Y×óƒ ¾¢ł?ƒ³¾¢¾m³¾‡ œłÓ
.¨¢ º?“º¤ ‹,‹óƒ ¤ üƒóƒ ¤fi ‡ ? C¢àóƒ ? Àƒ
? ƒ ƒ ¨ Þ˜fiü«é¬ƒ‹¤¾ßc ¾¸¢ þß ï °¢ð‹¢¥ð ¬f¥ ¢ÞÂ 'ƒ¦º¾¢¥ ƒ¦ Þó˝
¤´ð‹ƒ÷ ¾ô•´ °¢ðç¢ ‹ôßßó´'¢¢ï¤Ìçóƒâm^ƒ‹¨÷ Ø« ? ¤´¸¢ƒ÷ /—
.1¤° ¾kƒ '¢ß¢ü— ôó
V óƒ ¤ł… Ôóƒ ¤òÔŁ¢¥—¤˜ºŁ þ ¤¢÷¢ì‡m‹ƒ ƒ ¾¤¢ øƒß¥ ¦'ƒ°Ç°÷¢ƒ ¨¤óó´fi
'¢¨¢ ¨óƒ ò÷¢ð« ôß “ôł ß ¾ôß ¾ß â«mVƒ õƒ, ¤ü‹ ñƒ¢ —‹«º‹ Łƒß'¢f¨
˘ ¨æ¤ ôł à¥ ¤ì ôà‹mƒ [ßƒ ìóƒ´ 'ƒ ƒ´¤‡ óƒ¢ m[¨ƒb Œ¾‹üóøeß¤
fi°ƒ ÷ Zç «¤ ü¥ Ø«¢÷Ì ß/‹b¤´kƒ Œ×¢ümƒ ðe õ÷ł¢ðõƒôô ðł¢ õƒÌ õƒ/
.¢ÿZª´ ¤ ðõłmóff … ì• ¤ ¢g ¤ ó¢ß ' ÿ ÷´

· Œ¥¢˜fi‡¢—÷‹º ƒ Þ ü‹ óƒ ? ¾ ff° «ŒŁ üóƒ¤ ¾à¥m¢ƒ÷ ¤fi ¢¥´—à óƒƒ

… ì ^ Öƒ «´' ¢ ł¢ Ëü¤ő ƒ¢´» ¢[ß¨ƒ m ì ó ƒ òð ÿ¨ ¿ Ç ⁄¢ ü¾ à ¨ « ¢ È Ç š ÷ ¨

¤ ó´ fi ? ¤ ł ü‹ ó ƒ Œ ì b´ ‹˜¢ fis¢ —ôß º ' ¾ ß¢‹ ¨ ˇV ƒ ó ƒ ' ¢ ò ÷ ¢ ƒ ð â ú ƒ ƒ öÿ¢ [¥

. ¤ ¾ ‹ m ƒ ¤ ¥´ à ó ƒ ' ƒ ° ¢

¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¢ ß ł ¸ ü ‹ ´ ó ª fi Œ 'ì ¢ ¸ ‹ ő : ƒ ¿ ¢ ³ ⁄ ó ¦ ⁄ à « ´ ¢ V þ ƒ [ß ¢ Ø ì ó ¦ [¥

¤ ƒ ´ Ó ' ¢ ó ¡ ¢ ł ð b œ ´ ¥ ° ‹ Ø ß ç ô ¤ ´ ƒ ì ° ‹ ¨ ÷ þ ł ß ÷ ð k ƒ “ ˘ ´ • ¾ ´

¤ ÷ ¢ à ó ƒ Œ ç ƒ ´ m ƒ ˜ ° ¢ ì à ó ƒ ´ ˜ Ø À ó ƒ ƒ ´ , ¢ Ø ° ò ¤ ó fi ' ¢ ß ¢ ¤ Ø ° ł ¤ Ü ß ´

. ¤ ´ ð ‹ ƒ ÷ ¤ ¾ ¾ ‡ Þ ° ¢ Ì ÷ … × ⁄ ¤ ÷ ð k ƒ ¤ ª þ ¢ ç ó ó ƒ ˜ ƒ ò ‹ ü õ ƒ À ó ƒ

Ä ® ¢ Ð ¬ ë ¦ Þ ü ¬ ó ® ¦ ¢ ? è ¬ È « ¹ ¦ ¦ ¢ ² ÷ Â ¦ ¾

¤ fi ¢ Ł ‹ ˙ ƒ œ ð { V ß ƒ ¿ † õ ů ¾ À ¢ ¢ œ ü ¤ ü ð { ß ˜ ł fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ü ‹ ó ƒ ? '

: ÿ´ ¢ ü ÷

ô ß ò ł à ó ƒ ´ ¤ ô ¤ ÷ ¢ ð ü « ´ Ö Ø ¢ ¥ ¢ ‹ ü ł ÷ Ô « ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ ¶ ¢ Ì ü ó ƒ ´ ¤ ł ü ‹

. þ ó Ö Ø … ‹ ó ƒ ; ¢ ÷ Œ ì

' ¢ • ˇ ı ¿ ¢ Ï ó ƒ À – ƒ ¤ ‹ ł ü ‹ ł ó ƒ Þ Ő ô ß ò ł à ó ƒ / ô Ø « ¾ ÷ ƒ ¤ ô × ¤

¾ ‡ › ¢ ü ÷ Z ç « ô ß ò ł à ó ƒ ´ ¤ ¤ ´ ì ƒ ‹ ó ƒ ƒ fi ° ¢ ƒ ü m ó ƒ ´ ? ' ¢ ¢ ł ° ‹ m ƒ ƒ ¤

. ¾ ¢ ł ß ó

¤ ł ü ‹ ó ƒ § ° ¾ ‡ ‹ ó ‹ ¢ † ˙ ¢ ÷ ‹ ü ç × ⁄ fi ‡ ´ ô ß ˙ ¢ ˙ ¢ ò ð Ì ¥ ˜ fi ¢ — ‹

À Ł ü « œ ß ¤ ó´ ¨ m ƒ ' ¢ ÿ¨ m ¢ ƒ ü Ô ł ï • V ó Ô ì ¤ ¨ ¢ ÷ m ƒ ¤ ƒ ó ƒ ô

. ¤ ç ¢ Ł Ì ó ¢ ƒ ß Ø ‹ Ô » Ì Ô ó´ ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ü ‹

¤ ü ì ‹ ó ƒ ¤ ç ° à m ° ƒ ˙ § ¢ ¢ ç ¨ ‹ ï ˜ ƒ fi ¢ ? — ‹ º ƒ Þ ü ‹ ó ƒ Œ ò ð Ì ‹ ó ¤ ł m ƒ °

fi ƒ ˜ m ¢ ç ¤ ‡ ¢ ‹ ß ƒ '[¢ ß ¢ Ø ¤ ´ ¢ Ł Ø ó ƒ æ ç ô ¢ ð ¤ ó ¾ ¾ þ e ÷ ¾ k ƒ þ ß

° ¢ ð ‹ ¥ ƒ Þ ß Œ ì , ‹ « ¢ ÷ ÷ ¢ ³ ⁄ ¥ ƒ ¤ ¾ ß ¾ ƒ m ¢ ƒ n ¤ ª ô ç Ø ó ƒ ô ß ƒ ¿ l ì ¤ ô

. 1 ¤ ¾ j ƒ ¤ ç ƒ ª m ƒ ´

· Œ ¥ ¢ ˜ fi ł ¢ ´ ÷ ‹ º ƒ Þ ü ‹ ó ƒ ? ¾ ƒ ° « fl v ¤ ¾ ‹ m ƒ [1] ¤ ¥´ à ó ƒ

Z ç « ´ S ü‡ ƒ,´¢ Øîóƒƒ ¤ ¢ß¢ƒ¨ m ¤ ó´ ¾óƒ Þƒ àô« ˜ Àóƒ °´ ¾“ Öƒ «´
¢ ï °¢ × ƒ ƒ¢Àÿ ÷? ƒ¢´ fi ¤º´ Ì àçô«ƒ fi¢•¢ ö óƒƒº¢ł°‹ ˙ƒ Þ˙ « ´ ł üó
ö ôà‹ óƒ [¨b œł Ô« ÿ´ /ß¢‡¢ ´¢/˙[¢ ûÞ ›ƒ¢ üß÷¢Z ç ƒ« ˙œœ óœł
Òà¥ D/ ¤ç¢¢łÓß“ƒ ¤ ˙°¢ł m ¤ƒ ˙¢ü÷ ¤ ‹b ¤ ü¥ Þçˆ ß l ƒ´ ´ Ø«
'ƒ°¢ł°‹ ˙ƒ òð¸ À… ‹ « À¢œ ÷œ ð{´¸¢ üóƒƒ‡ °¤¢łlûƒ ƒv¤ó ƒç¢¤ùíóƒ i ƒ ł àóƒ '¢ ˙
X¨‹ U• ¤ ï´ łj ƒ ¿ ˙´ óƒ ? ´¢¤/ ƒ¢´ìÔóß ƒ ?˜ ç¢ Ô• Ł´c¢ Þ¥¤¢ × , À
. ö ¨ç¢ ü÷ ¤ ‡ ƒ ÷´ ö[Ł‹ üł¢ûð« ÒŁ » [

¨ ø ü ¬ ó ¦ ê ì b ? Ä ® ³¢¯Ð v¬¨ë¥ Â¾ ł ë ó ® ü¸ ¦ łł ¢ °°óÂ¦
¤ ƒ ¨ ß Þç° ? ‹¢ · üóƒ “ ß¢ Ø˙ ƒ ¤¢ n «¤ƒ ¾ß ÷ fiƒ Vł ãó´ ¾ƒ ì fi °ƒ ƒ ó ƒ ³ à¥ ¼ •³
'¢ ß¢ ü— óƒ œ ÷ ¤ ß ł o ‹¢ s ôß î óÀ¥ Þç% Ł ˙¢ Ð ¾ r ß ü‡ ¤ ƒ ¢ · ¢ ł ó¶

¨ ® ¢ Ð ¬ ë ¦ ¨ ø ü ¬ ó ¦ ? ¨ ó ¢ m ¦ ¨ Ç ¢ È ó ¦ ° Â
< ¢ ï ¤ ó´ ¾óƒ ýÀÿ ? Þ ü‹ óƒ ôß ü Ø ¼ ƒ ‹ ß ß ¢ ï '
°¢ł°‹ ˙ ƒ ôß fi ¤ì Ø ƒ ß Þç°´ ¤» V ß ¢ ó ƒ ü— ¤ ł ƒ Ü ß ƒ
[1] m ¢ àóƒ ˆ ‹¨ m ƒ ôß E ¢ àóƒ ö ôà‹ óƒ ? °¢ł°‹ ˙ƒ ´

Ä ¾ ü n ¦ Ä ® ¢ Ð ¬ ë ¦ « ¯ ø
¾ün ƒ¤ Ô? ß ¡ ó ß ƒ â ü À ¢ ÿ v ¢ ó ´ ƒ ° ¢ ł ˙ ƒ °› ¤ ÷ ð• ? ˜ ¾ün
˜¢ 1 9 6 0 ¿ ¢ ß ß ? ¢ ó ¢ ç ¾ ì ¤° Ì ÷ ¤ ô f þó ˜ Àó ƒ´ ¢ ç
¾ün 1 9 9 7 À 1 ç 9 6 ¿ ¢ ß ? C fi ¢ ô ¢ ó ƒ ó ¾ fi ¤ Ø ¥ ° ƒ ¤ ł º ôß À ð« À¢ Þº ‹
".[2] ' ¢ àº ‹ óƒ ýÀÿ ¤ ÷ ¾ ÷ ? ÞÓ
[¥ ¾ün ƒ ? ˜ ¤¢ ł ‹ ü‹ óƒ fi º ¢ ¨ ÷‹ ºÀ¢ ƒ À fi ¢ — ‹ º ƒ À ° fi “¢ ´ ï ÀºÂ fi • ÷
: fi ^ [‹ ô•´ m ƒ [«

fi ¢ — ‹ º ƒ “ ¸ ƒ ó – ¢ ‹ ÷ ƒ ¤ ô o ¢ ‡ fl ö ß fi ¤? ¾ ü fi m ¢ ƒ — ¤ ‹ º · ƒ ó Þ ü‹ ó ł ü‹ ő ƒ fi [1] Œ Z ÿ þ ´ × ¤ ò ¨
· P ł ¨ fi fi ¾ à ê ƒ ô o ¤° ƒ fi ƒ´
Ö¥ ƒ´ óƒ ôß C «¢ à é ¦ ¾ ? ì ® ¢ Ð ¬ ë ¦ P ï ¢ Þ ¥ ¢ Ç D ¤ À ¢ Z ì ç »¾ ô ü¥ ú ÷
¶ Ł — ‹ ó ƒ https://www.noonpost.org/content/18727

¾ ‹ • ƒ œe ÷ ¾ün ƒ ¾ ì ‹ ˙ ƒ : À0¬¢ à¤ó¾ ł mú ß ¾WÄŁàóƒ ¦ ÿ¨ ô · Â ÷
fi ¢ ł «¤ß ô•´ m ƒ ýÀ991 ł ¨ « ¢ ß ´ ˜ ¾ün ¤ƒ ÷ fi¢ –U • º '1947 ƒ¿ ¢WßóƒH ¢ Ø P óƒ
fi ¢ ł ‹ ß ƒ ´ ˜Ø fi¢ ï—ò ôł ¥ƒ ¶ ¢ Ì üóƒ ? ¤ ó´ ¾óƒ ò» ¾« ? Þ ‹ óƒ ´ ¤ ó
. ¿ ¢ àóƒ , ¢ Øì óƒ ôł

¿ ¢ ß ł¤ ô ç ?ƒ÷ ¾ » ¾óƒ ´ ö… Ô‹ óƒ ' ¾à÷ , ¢ Ł « °ƒ ò°÷ ¤ ô•´ m ƒ î ô«
ò˘1982 ¿ ¢ ßì Ł óƒ Ö» “ b À à ì 5 ¤ü 2 ø É À ¢ Ð ü × ƒ ÷÷ ƒ 1990 fi • ¿
´ Øł ¤ ô•´ ÷ ? ¾ü1990 “¿ ¤ 6 ß Ð óÀ¥ Ł « °ƒ = %46 ô Ð ⁄ ł ?« ¢ ¢ – ü ó ff œe ÷ ¾
Öì ç [ß ƒ ˙ ^ ˙ Ł × ¢ î ô ¾ ¤ ß ¾à« C ¤ ó´ ¾ü1990 À ¢ ¿ ´ ¢ ÷ ß ƒ ò˘ ´

¤ à ƒ × Z ª á ‹ fl ¥ ¤˘ ô ¢ — ő ƒ ¤ ó´ ¾óƒ ¤ fi ¢ — 1991 ƒ ¿ ' ¢ ª à ó Ø « ô ¤ ¾ à ¥ ¤ à ³ ü ï ó ƒ '¤
¤ ƒ ¨ ß “ Ł ß ¢ Ô « ¤ ° fl ¢ · « ó ø ƒ m ? ¢ ¤ à Ø ff ï ¤ ° ° ó fi ¢ º ¢ ÷ ÿ´ ' ¢ ¨ üj ƒ
¤ Ô ƒ ì óƒ ' ƒ ƒ ´ ‡ ⁄ ò ¥ ¾ ì « m œ ¢ ÷ à ó ƒ fi ƒ ¤ – fi ¢ — ‹ º ¨ ‹ ƒ C , ‹ ó ƒ ¢ â ô ƒ ó « ¾ 4
Þ ô¨ óƒ « ¢ ‹ ß ⁄ ò ł Ì ó ¿ ' ¢ à ô ƒ ß , ¢ Ø ÷ ô ó ô ¨ ¢ « ´ ò ð ¥ ÷ æ Ł ô ‹ … m ƒ fi ¢ –
. ¤ ˙ ¢ ˙ ƒ Z ª ´ ¤ ˙ ¢ ˙

® ¢ Ð ¬ ë ¦ Â ¨ ó ô Å ¾ ö ó ¢ º ¨ Ä Ø ¢ ï Â ÷ ¾ün ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ À ¢ ÿ ¤ ô•´ m
ô ß ¤ ô ¢ ÿ Ö ¥ ƒ Ó ¤ ó´ ¾óƒ Ÿ “ ¢ Ó g ç ® ¤ W ë Ł ó ł Þ Ó ý Ä Ã ý Â < ¦ À ó ¦ ¢ è ¬ ï
¾ ‡ ⁄ ° ¾ « ¤ ' ƒ × fl ´ º ´ Z ¥ œe ð « “ ü ł Ó “ º ó ƒ ˘ Ł ß ? œe ð ó´ ¤
. ¤ ł ü ‹ ó ƒ ´ ¤ ° ¾ ‹ ó ƒ ´ ¤ ß ¢ ü — ó ƒ ' ¢ ô ł à

¤ ô•´ m ƒ ý À ÿ D ⁄ : ¾ ü n Ð ƒ ¼ Ð ð ì ¦ Â ß ƒ Â k fi ¦ •® ¢ Ð ¬ ë ¦ D ¤ ¾ ¸ ¬ ó ¦
°´ fi ¤ fi fi – ´ ¤ — … — l ƒ ´ ´ k ƒ fi ¢ 1991 º ƒ ¿ ¢ ł à ó ¢ ¾ ÷ ¢ ó ƒ ¤ Ô ô ¢
D ⁄ ¾ , ‹ ó ƒ ¤ ô ł ß œe ÷ » ´ ¢ … m ƒ ´ ¢ ¾ ¸ V ó ƒ ' ƒ ´ « ‹ ô ó ƒ ´ Ü ß
¤ ô•´ m ƒ ý À 993 “ ł ¿ « ¢ ß ´ ¤ ¥ ´ ´ ó ƒ ¤ ¾ ü n ƒ ¤ ô ł à ó ƒ » ´ ˘ ´ à ¨ ó ò ÷ ¢
œe ÷ ¾ ¾ à ó ƒ ? ⁄ ß ¢ ‡ ƒ î ô d ´ ° S ¢ ü ‡ ‹ ˙ ƒ ƒ ¾ ¢ m ô ß fi † ¢ ì ° ƒ ¤ ¢ ª á ó ü ‡ ƒ ˜ fi
' ´ Û ´ ¤ ´ fi ƒ ´ ¸ ¢ Ø º ¢ œe ÷ « ° ƒ 49 ¸ ¢ ß º ¢ ł e ƒ î ô d fi • ¤ fi ¢ — ‹ º

¤ ç¢ Ó ´ ł àóƒ Ö ‹ ÷´ fi´ Ł óƒ ò» fi Ö ‹ ÷ Þ Ł «° ƒ´ Z ƒ ï òðÌ ¥ ˜ ¾

[1] ‡ ó üð« ß ¢ üóƒ ¾¢ o´ ¤ ‡fi Ðüð‹ óƒ '¢

˘ ° ¤ W ç <?¢ ł ªâ/üP¨ óƒ E ¢ i ¢´ óƒ E ƒ P ôóƒ ò‡´ óƒ fi° Ł ¨ ï ¢ ¤ à÷

¤ ó'fœP¨ ¢ôó¨´ fi´¢, ← m ‹ ƒ ƒ ôß ¾ ‹ à ˜ Àóƒ´ ¾ü ôó H ¢ ° óƒ ° ¢ ¨ m ƒ

fi¢ ← º ƒ´ b ? œ ff À¢ âü ç ¤ fi Ì ü m ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ ł ü‹ óƒ Œ ì , ‹ ó ¤ ƒ ü‡ ƒ

œ ß ¤ · ¢ ¨ óƒ´ ¤ ƒ à Ì óƒ ° À ¶ · ¢ ² ¾ ÷ òð Ì ¥ ? k ƒ fi ¢ ← º ï fi D ¾ ¾ ‹ ³ ¾ ¥ m

. ¤ Ô Ì óƒ ý À n · ¢ ¨ óƒ æ

¢ äó´ ¤ “ ó ß ¾ ¢ ô ió V ¤ ó ƒ ô r Ö Ł üóƒ´ À ƒ Z Ø óƒ ¤ ß ¢ ü — óƒ ¾ ¢ ß ß ? ´ Ø º ? œ

° ‹ ¡ ¤ ¾ ¾ ƒ 'î ƒ ô « ƒ ´ Þ ł ƒ œ ð C´ / ƒ ´ Ô óƒ Ò Ł »´ ¤ ƒ ü‡ ƒ '¢ ï Ì

? [ü× ƒ m ƒ ¤ ì ff Þ ł ' ← ˜ ƒ ß fi ? / ¨ ˜ Ł ¾ ü ó m ƒ´ ß ¢ ł ‹ ‡ ƒ ¾ à — óƒ ô ß ' ´ f

ö · • Ò Ł u ƒ´ [ô× ¢ àóƒ ' ¢ ¾ ¥ « ? ¤ ' ¾ ü ń Ì fóƒ … ¨ óƒ ' ÿ ‘ À ì ° À´ ł °

S ü‡ ƒ »´ — óƒ × ¢ ‹ • ƒ Ò Ł ƒ u fi ƒ W ¨ ƒ ¤ ´ ¡ à ¢ ƒ ï À ¿ fi ¢ ê à ó ƒ D œ e ¤ ¾ ó ƒ ß œ -

. ¤ ì ì p À ß ¢ ó “ ¤ ÷ — ¢ ¾ ü n ƒ “ ƒ ü a´

ý ¢ a þ « ¢ ¢ ¢ ì ó ƒ ¨ “ ? ¿ ¢ àóƒ , ¢ Ø ì óƒ ò Ì ç ¾ à ¥ ¤ · ¢ ÷ ¤ ° ´ ´ Ó ˜ ¾ ü n

» ƒ ¾ ÿ ¢ Œ ì ¤ b ô Ì ç ‘ Þ ƒ ° fi À ¢ ó ƒ ¢ ÷ ¾ à ¥ fi ¢ — ‹ º ó ¤ ´ × ¢ ì ï ¿ ¢ àóƒ , ¢ Ø ì

¿ ¢ º V óƒ ¤ z ° ¢ ‹ ó ¾ ¾ ü ff ƒ ´ ƒ ‡ fi ¢ ƒ — À ¢ º ƒ´ ¤ ? ¾ ß ß À Ł ° ó ¢ ó ƒ ¤ ¾ æ Ł c´ ł ü

¤ ° fl “ ƒ ¾ / ô ß “ ô ł ß î ó fl “ ß e ¢ ÷ ï ´ V ° ŏ ƒ ƒ ´ fi ¢ þ ð é ƒ H ¢ è à « fi ƒ ó ƒ « ƒ ´ » /

ô ß ¿ Þ « ó ¤ ¤ ő ƒ fi D / ¤ × Ł m ¤ ó ´ ¤ fi ˜ ö e m ƒ fi ô ß ô ¿ ì ‹ ¢ ¤ ó ï ƒ W ¸ fi ¢

[2] ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ ‹ ¢ ‹ Ł ß

¾ ˜ m ƒ ¢ Ø ß / ¢ ; ß ¾ à ƒ ç ¢ ÿ´ Ø « ô ß “ ô ł ß´ ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ â ü ·

¤ • ¢ ¨ óƒ´ … ? Ø ő ƒ ß ¢ ' ‡ ß ő´ Ò ÷ ¢ ð óƒ î ô ł ‹ óƒ Œ • ò ƒ º œ ÷ S ü‡ ƒ

¤ ó ¡ ¤ Ł — ¥ ¢ ô ß » ¤ f ' ì ¢ Ø ó m e Z ì ö ß ƒ Ô ç ¢ ¤ Ø ó ¾ ó « ¤ ó´ W ƒ óƒ ' ¢ ß ¢ ü –

shorturl.at/loFHQ: Ö ¥ ƒ ô ß ƒ ‹ ¢ ‹ ÷ ¤ · « ƒ W ¨ ƒ ' ¢ ¢ ³ ¯ ¾ ó ¼ ´ ¾ Ü ¤ Ø ¢ ¡ . — ‹ ó ¤ « ß ³ ¾ ƒ æ — ü ń ÷ ƒ ¾ ƒ ß ´

· Œ ¥ ¢ ¨ Þ ‡ fl ÷ v ¤ ¾ ü n ƒ ¤ ´ · ‹ óƒ ¤ ł ü‹ óƒ Z Ë ÿ ì Þ × ò ¤ ô j ¨ ƒ ç ¢ ¾ ‹ ß ƒ ¢ ö ß ¾ ´ ? ´ ˜ fi

' ¢ º àm ƒ19Ð9f ¿ ¢ àáõƒ œ ÷ ´ ¥ † ‹ ï ¢ üóƒ ´ ¸ ¾?äóƒ´´ òì üóƒ ´ œ ¾à‹ óƒ

¿ ¢ ß ?´ ¤ ó¦ƒ ¤¢ º ł °‹ ¥ ƒ¤ ƒôß‡ ¤ ƒçŠ üm ƒƒ ¶¾¢÷mœé ł Ô ¢ ¢ ‘¿ ¢ ÷¢

ô ƒ °¢ ł °‹ · ƒ ¿ ¢ ÷¢ òì üóƒ ´ ¤ ¾ P óƒ ' ¢ ÷¾ ƒ ´ ' ¢ — « ƒ ´

î ôł ‹ ¥ / ß ¢ ‡ ó ¶ i ´ ¤ ¾ün ƒ À° ƒ Øóƒ ¤ ï Ì ó ¤ ˜ j ƒ ¤ — … —

œ ÷ ¤ Z » ƒ ' ƒ ü¨ óƒ¤ ˇ ? l ƒfi ƒ¢óƒ Ì ôÝüðœ60´ ”×óƒ, ¤ ƒ ¨ %26E ¢ f/ œ ÷

«¢ß ƒœ ƒ¾¥ ¢ß¢u ƒ ' ¢ß¢Ø ƒæâq ¢ ‡ óüð« D/ ł ‹ ü« V óƒ ¤ m ¢ àóƒ ' ¢ ï Ì óƒ c

fi ƒ óƒZ ƒ?ðóƒ ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ ° ° œ ƒ æ ƒ À ß¢ Ð ¯ ì ˇ ´ ‹ ó ƒ fi ƒ ¢ º ¢ ÷ ÿ´

¨ ® ¢ Ð ¬ ë ¦ ¯ ø ¢ m ¦ ¨ ç ¢ ÿÈ° Â ¦ ® ÂH ¢

÷ ðk ƒ öß ¾ œ ƒ ÷ ƒ ¼ À ÿ´ ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ ł ü‹ óƒ ? ¤ ¾ ´ Ł óƒ ¤ ¾ün ƒ

¤ ß¢ ü— óƒ ´ fi ¢ ¤ Z ‹ â — ƒ óƒ ? ' ¢ Z ß ƒ Ì m ¤ ß ¢ “ ð× • ƒ fi • ¤ Z ä — óƒ ' ¢

« ¢ ‹ ß ƒ ö · • ¤ fi fi – ¾ünDƒ / “ « ß¢ ‹ Øb ¨ ƒ VZóƒ ï ¾¢ó¢ ł ‡ àóƒ ¤ Ł ° ï ¤ Z ä

« ¢ ‹ ß ƒ%50 •E ƒœ ÷ ¤ Z ä — óƒ ò° ¢ ß¾ ç m ø ł à ó¢ ‹ ß / ç œ ÷ Z ° ðóƒ ¾

˜ ï m ƒ ò‹ b ¤ Ø ‹ m ƒ ´ ¤ Z ä — óÝƒ 1ð¢ ó é ´ Ì ß¢ fi ÷ “ ¢ ƒ ˇ ðł à î ´ óÀ¥ ´ ß¢ ü÷

[1] ¤ ´ ¸ ¢ ƒ ÷ ¤ ß ƒ ° ˜ óƒ ¾à¥

¢ ÷ ¢ æ ß fi ¤ ¢ ° ¨ ƒ ¢ Ł ó ß « – ¢ « V ó ƒ ' ¢ ß Ì m ¾ün ƒ ? ¤ Z ä — ƒ ' ¢ ß Ì m » ´ à «

¤ Z ä — óƒ , ¢ Ø ß ¢ ü Ô — óƒ 50 fi ¤ ¢ ð ‹ · ƒ ¢ Ł ó ¢ ð « – ´ ¢ · ‹ « V óƒ

. ¤ ß ¢ ü ˇ ¤ ¾ óœ ÷ ´ ÷ ï ¢ ¾ün ƒ ? ¤ Ø

' ° ôƒ « ´ ¢ n ÷ ðk ƒ öß ¾ óƒ ¾ ¢ ð¸ ¢ ' fi ¾à« ¾ ç ¢ à · Ì « ´ ' ¢

: ¢ w ¢ °´ ¢ p ¤ ¾ß ?

¤ Z ä — ß ¢ ¢ ß ¢ ¢ ¤ ß à Ø ¿ ì « ƒ ¤ ° ‹ ƒ ¤ ÷ ‹ ðk ƒƒ ' ° ¾ ¨ ¢ ¢ ß ¢ ° ¦ °

? ‹ ¢ ł ¨ óƒ Þ ¤ ¢ ƒ k ì ƒ ‹ · E ƒ ¢ ´ ‹ ó “ ´ ¢ ü ÷ P ï ¢ ' › ¢ ï œ ÷ ¤ ¨ ç ¢ üm ƒ

¢ ¢ · ¾ ü ß ¢ 0 œ ÷ ¾ — « ¤ Z ä — ł ¥ óƒ ' ¢ ß ¢ ü — ôó ¤ — — … m ƒ Þ ô ¨ óƒ Þ ü —

· Œ ¥ ¢ ¨ ¢ ¤ ‡ fl ÷ v ¤ ¾ün ƒ ¤ ´ · ‹ óƒ ¤ ł ü‹ óƒ Œ ì b ´ ¤ ¨ ç ¢ ü‹ óƒ öß fi ? ˜ fi

… f ˙ f ? ¾ f ‹ óf ´ ¤ Àfã˜—nóff ´ ¤ ô¢ àóf ç¾Z ¢ç ÿ¥Àf ˜ ˜÷¢Ò«Ó ó«[¢b . . ?

. ' ¢ o P óf ¤ ß¢ ü ˇ ? “ ¾y ¢ ł ô°

¤ Ô Ł … ü÷ ¤ ¾ ¢ ç / ¨ ü¥ À¢ ł ‹ f µ ´ º ôß ¾ — , ôô ¤ Zø ä¬ ó ¢ f º º ¢ ß ´

. ¤ Ł ô‹ q ¾ ¢ ‡ Õ ¢ n ¤ ÷ f óf ¢ ¤ ł ¢ ¨ ó• ff Z¤ ç ƒ« ô‹

¤ ° f ' ffi ° ¢ ÷ ´ Ø« ´ / °. ¾ © ó¢ ß Â Â ‹ Ì ÷ ¾ ¦ ÷ ŷ ? À ÿ ò ° m ¨ ÷ ± ó ¦ ¨ Ç ¢

' ¢ ß¢ ü — ó ¦ f ¥ Ö ¾ ó¢ ¸ Œ ¨ ¢ ó´ — ß ? ¤ ¾ Ø ¢ m ƒ ß ¯ Ô ç ¤ ß ¢ ü ¬ ó ' ¢ ł f ¤ ¢ ¢ ‡ ó ü ð ó f

' › ¢ f ó f Z ç « ' ¾ ï » Ì ô œ ÷ ¤ Àł ¬ ð ó f ¢ ß ¢ ü ˇ f ß ð À ¢ ô ß ö ¾ ß ¢ ¨ ÷ ´

. ¤ ô ÷ ¢ ð ‹ ÷ ' › ¢ ¥ ¤ ¾ ß ¢ º ¾ » œ ÷ ¤ • ¢ ‹

¤ ° f fi / ł ¨ · ¢ » – ¢ ‡ ¾ » œ ÷ þ ‹ à¥ ¢ ‹ ÷ ´ », ¦ ¢ Â Ø Ë ó f ¦ ƒ º À ÿ ô ß

° ´ fi ö Ü à « ´ ¤ ł ü « ¾ ¢ o ? ¤ ÷ ì ó f ¤ ¨ ¢ ¨ ó f ' À ¢ ß ¢ ü — ó ff f ¾ ß ¢

¾ » œ ¬ Ø ‹ m f ´ ¤ Z ä — ó f ' ¢ ß ¢ ü — ó f ò ï ¢ Ì ÷ – ¢ j f f À ÿ @ ¢ à

¿ ì ¢ ł ï ¢ ü ß ¾ ó f Ł « ó f ¾ ¤ Ø ¢ ‹ m ff ´ ¤ Z ä — ó f ' ¢ ß ¢ ü — ó “ ¤ ˇ ¢ l f

° ¢ » f ' ¢ p ¢ ß o ß ¯ Ô ç / ° ¾ ó f ' ¢ ô ł à¥ ¿ ¢ ì ó f ´ ¢ n ' ¢ ÷ ¾ f Z ç ‹ ó ¤ ÷ ¾

. ¤ — — … ‹ m f ˆ ´ ¾ f ' ¢ ˙ f ° fi ´ ¤ ÷ — ó f ¢ ‡ ó ü ð ‹ ó

[¨ b ´ Z ä ¬ ó f ' ¢ ß ´ Ì m f ¢ ‡ ó ü ð « ´ Ø « ô ß ¤ ¾ Ø ¢ ł õ ¢ ° ¾ ü ¤ ÷ ð k f ' Ì ß ¢ ó ü ð ¬ ó ¦ ö ß ¾ ó ¦

“ ó ¾ f î ‹ ô À ¥ ´ ° ´ 5 D À þ ó ð ÷ ¾ ° ' ¢ · ‹ ü m f ´ Ø « ó Y Ł ó f ´ ˜ fi ¢ m f ö

' ¢ · ‹ ü m ó f Y ˜ ł fi ó ¢ Ø m f ö ß ¾ ó f l ¾ « D / ¤ fi ° ‹ ¨ m f ' ¢ · ‹ ü m f ô ß /

. ò Ø Z f — ì ó f [ô ‡ f ? ÷ ì ó f fi ¢ — ‹ º ó ¤ f ¨ ü ó “

¤ ß ¢ ü — ó ¤ f ÷ ¢ ' º ¢ / à ł ¾ f » œ ÷ ¤ Z ä — ó f ' ¢ ß ´ Ì ł ¢ ô ü ó Ð ¤ ó ¦ ¨ ¢ © ¢ ƒ â ø ¤ ¦ ü f é

… ´ Ø ó f ¢ Ì ß / ´ , — f ó ô » ´ ó f — ó ¤ ff º ' f ´ ¢ ÷ ´ — « f ´ ý ¢ m f ´ “ ´ ð ó f Þ –

. 1 ¤ ‡ ó ü ð ‹ ó f ' ¢ ÷ ¾ f ´ Œ ¨ ‹ ó f À ç ¢ ü

· Œ ¥ ¢ ˙ ¢ Þ ‡ fl ÷ v ¤ ¾ ü n f ¤ ´ · ‹ ó f ¤ ł ü ‹ ó f Œ ì b ´ ¤ ¾ ç ¢ ƒ ü ← ó f ° ¢ ß fi ó ? fi ˜ fi

¢¨ðß«³¼¤ Ø ‹ m ƒ´ ¤ Z ä— óƒ '¢ ß´ Ì m ƒ ¤ ØÌ ß ¢Â Ôôß¦¤ ¢ƒ è´ßÔóƒ °'
¿ ¾ì « ¢ ł ï ¾¢ ÷¤ffÍó¢ª¬¢X³¼¤ß ý°Ô¾fóƒ ¢ Ł ß ƒ ¤ ƒ ¨ ß òì « fi ^ ´ ł °‹
¤ çƒ ´ ä‡ Œ ×¢ ü÷ ? ¿ ¢¤ ïü« à÷V ó¢ ÷¾¤´ Z ä— fóƒ´ Ôéƒ°¢'Ìƒ ôó Ł ß ƒ´ fi ƒ
. ¤ ó´ ¾óƒ ö ó¢ º ¢ Þ Œ [¥b ¤ ł¢ü‹ óƒ ł ü ¤« À–ôß ‹ ó ƒ ƒ ,¢ Ø ó ƒ

Þ fl ¾ì ‹ ¥ ¤ Z ƒ ðóƒ '¢ ï¨ Ì Ø ƒ Ð ó ÷˜ Âó¢¨ Z fi¦ ðó¦ © ¢ ß ÂûÂ Ìêmô¦» [¥º ò ÷
'¢ ß¢ ü— À ó ƒ ê ß ì « ÷ ðk ƒ '¢ ï´ Ì óƒ Þ÷ … ¢ Ł « ƒ ;´ ¤ Ø ‹ m ƒ´
¤ ¨ ¾ün ƒ ' ƒ ¾àm¤ƒ ô œº é ƒ ¤ ¨ ¾ün ƒ %¾3º¾à m üƒ— ? ƒ ˜¾‰ ƒ ƒ W çe “÷ ¤ Z
. ¤ ï ‹ ¨ ƒ '¢ · ‹ úm ƒ ì üé ƒ ÷%ò25¢ ¨ ¤ Ø œ ÷ m ƒ

¾ ü ô ó Ä ® ¢ Ð ¬ ë ¦ ¦ ® ¦ ° Ø « Â Ä ® ¢

°´´ ÷ Þ“ «¾ün ƒ¤ ƒ ü‡ ƒ ' ƒ °¢ ł °‹ ¨ ƒ ¾ » fi´ ¤ Ł ô‹ … m ƒ ¤ ó´ ¾óƒ
œ ÷ “ üðd CÀ¢ ¤ à ó¾ ¾ ¥ ƒ ^ ì ô ƒ ¾ ¾ òðÌ « Vó ƒ ^ Pó ƒ ¤ fi ¢ ª ƒ ^ ì ƒ œ ¾ ƒ ' ƒ ü ƒ
¢ ¨ þ « Œ ¢ ƒ ? ˜ fi ¢ ª ƒ v ¤ ƒ ¨ ß P ï ¢ ‡´ ß ô ß î ó À¥ Þ¥ W ‹ ó ˜ fi ¢ — ‹ º
.[1] m ¢ à ó ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ œ ÷ P ï ¢ ¤

Ä ¾ ü n ¦ ¨ ® ë ¢ Ø ü ¬ ë¸ Â ¦ ¾ à Â ¦ ¦

¢ ß ® à ¥ ´ ó ƒ ¤ ‹ ƒ ì ò • ƒ ¤ ó ¾ ƒ ¤ ¢ ‹ ó ƒ ¤ ł Ü ¬ / ¨ • Œ ¢ ƒ ? fi ¢ ª 0 P ï ¢ œ ł Ó ˜ ¾ün ƒ fi ¢ — ‹ º
[— óƒ ¾ü ô ó ¤ ç ¢ Ó “ ¾ d fÔ « ¤ ß ó ƒ ? ˇ ð Ê ó ƒ ¢ ¤ ç ¢ Ó “ E ¢ f ƒ ¢
. ¢ ì ´ ç / § ü‡´ ¢ ¨´ °´ ò

Þº ÷ œ ß ¿ ¢ ß ¤ i´ óƒ ' › ¢ ƒ 2025 / Ë^¢ f° ƒ fi ØÀ ƒ ő ł « « ¢ üóƒ ö · •
¤ õ ¬ p ¨ Ł ß Þº m ƒ ´ ¥ e ß ï ¢ ? E´ ¾óƒ ¾ üóƒ …´ ¾ü ˇ ' › ¢ ¥ œ
¤ ¨ fi ¢ ¨ óƒ fi ¢ ª ´ « ‹ m ƒ ƒ ˜ ð¾ün ¢ ç ¤ ü ¨ óƒ E ˇ ¼ ß ƒ ô e ü ÷ ƒ ô 2 ¥ 1 ¢ ª à º D « ¤ ¾ ´ ‹ ¨
° ¾ì « ˜ ¾ün ƒ fi ¢ ª ¤ ´ « • ƒ À ¢ œ Þº ' ¢ ÷ 2 ¼ 5 ¾ ý° ¾º ´ fi p À † ô « ´ ¢ « ü ¥ C ¢ à ó ƒ
† « ¢ üóƒ — œ ¬ ô ¥ ´ Ł ó ƒ ¾ ü m e ¾ 26 ô ¤ ƒ ¨ ł ü ¥ ¢ ¤ ü ß ¾ ú 17 — ó ƒ ¨ º ü ¾ « ¤ ß ¥ ƒ ˜ ç ó ƒ ´

· Œ ¥ ¢ ¨ ¢ ª ‡ fl ÷ v ¤ ¾ün ƒ ¤ ´ · ‹ ó ƒ ¤ ł ü ‹ ó ƒ Œ ì b´ ¤ ¨ ç ¢ ü ‹ ó ƒ öß fi ? ˜ fi

¿ ¢ àó ƒ ? C ¢ ¤ à ð ¥ ¤ ƒƒ « ó ƒ ï m ¬ ƒ ô Ð Ž ´ ¾ ü ñ ƒ î ü ƒ Ł ô ï ƒ « Þ À ¢ 1 8 5 0 ¤ ô ü ƒ ó ƒ ? °
270 ƒ ´ ì Ł ó ƒ 2 0 ß 1 ¾ Ã ¿ â 0 ¥ à ó ƒ ł / ¾ ô 1 ' 3 7 Z « ¢ ç ´ À » / ô æ ÷ “ ü ð d 2 0 2 2 ƒ À ¢ ´ ï À
? E ¢ f ƒ ô ƒ † « ¢ ü ó ƒ 2 0 0 5 Ø & ¢ ² à Ð ¥ 4 0 Ð ¢ t ‹ œ ƒ ¢ ª ° ï ¬ ð ï ¬ ð ï ç À ô ¬
. m ¢ àó ƒ ´ Y — ó ƒ ý Z Ü ü ¥

Ä ¾ ü n ¦ ® ¢ Ð ¬ ë ¦ ¦ ® ¦ ° Ø

¨ ß ¦ ° Ä ó ¦ º º

' ¾ ‡ ´ ¢ ƒ À ä ó ƒ œ ÷ < ƒ À ó ƒ ¢ Ł ‹ ï ƒ ¾ ' – ´ ¢ a ¢ ¢ , ¢ Ø ï ó ƒ ƒ À ÿ
œ × 3 Ø À Ð ô ˜ — 1 9 ø 5 ¿ ¢ ß Þ Ł « ° 2 ð ´ Ð 9 Ø 9 × ¿ À ¢ ß ô ÷ ò ˇ ´ § ƒ k ƒ œ ÷ ¢ × ¢
1 9 7 9 ÷ ¢ ß “ ¢ ¾ ô ° ÷ » ¢ Ł j ƒ Þ ÷ ò ÷ ¢ à ‹ ó ƒ ô ß ¤ ó ´ ¾ ó ƒ ¤ ° ¾ ¤ fi fi ¬
ô ß ˜ ¾ ü ÿ [÷ Ð ƒ ƒ 1 9 4 3 ¤ ¿ ¢ ç ß ¾ ¢ ä ü ƒ ó ƒ ? “ fl ¾ • V ó ƒ î ô ‹ ï ' ¢ ß ¢ o
¤ Ł ß ¢ Ô ÷ ¾ ü n ƒ œ ÷ ¿ ˜ ô ‹ ¨ ¢ ƒ î ¸ ó fl ƒ À Œ fi ƒ b ç Y ò ð á ó Œ ê Ø ð m À ó ƒ ¢ Ł ‹ ï ƒ
¹ ¢ ƒ ´ ì Ł ó / ˆ ¢ ‹ ü ÷ ÷ Ì ç à « ¢ ü ð { U • ƒ À ä ó ƒ

? ' ¢ ü ¢ ‹ ¨ ü ó ƒ ¨ ł l ƒ ˜ ¾ ß ¾ ° » ô ó ƒ ´ Ø ¢ x ¤ ƒ † ¢ ‹ ü ó ƒ ò Ô Ł ¥ « ¢ <
° ¢ ‹ ð ÿ 1 1 À . 7 ô æ ¤ ÷ ß ´ ° ˜ m ƒ Ó ƒ ° ƒ ¤ • ¢ ¨ ÷ ' fi ƒ – fl / ¤ ß ƒ ° ˜ ó ƒ ¤ ‡
¾ ü n ƒ « ¢ ‹ ß / fi ƒ – ¿ ¢ ß 1 4 2 . 2 ô Ð 1 9 7 0 ¿ ¢ ß 4 0 . 2 ô Ð 1 9 5 1 - 5 0 ¿ ¢ ß
. 1 9 9 4 - 9 3 ¿ ¢ ß › ô Ð 1 9 5 1 - 5 0 ¿ ¢ ß 6 0 × 8 À œ ê ÷ ¤ ƒ À ä ó ƒ § ƒ k

¨ ß ¢ ü Ð ó ¦ º º

Œ ì b ' ƒ ø fi ÷ ƒ ó ƒ ò p ¾ • ƒ ¤ ¨ ¢ ¨ ° ¢ × / ? ¤ ó ´ ¾ ó ƒ ò ƒ º œ ÷ þ ó
Þ ÷ œ ð ó ´ … ¤ ƒ ‡ ° ¢ ƒ l ƒ ? ¤ fi ´ ¾ p ¬ ¤ ¨ ƒ ç ¢ ‡ ü « ' ƒ ¤ ƒ ¾ ß ¢ ¤ ï Ô À ´ … ü ¤ ó ¢ ß ¤ ł
¤ ł º ' ° ¾ V ó ƒ ¢ ¢ w ¢ P ó ƒ ¾ ¤ ß ¢ ü ð ¢ à ó ƒ ¤ ü ì ‹ ó ƒ ' ƒ fl ' ¢ ß ¢ ü — ó ƒ
ò ƒ ´ ¢ ? 1 0 0 fi – À ¢ ô ÷ « ß ¢ ï À ¢ ¾ à ¥ 9 ° ´ 2 0 0 ° ¢ 9 9 ô ÷ ¿ ¢ ß ¢ ƒ ° fi ¢ ˇ
î ó À 2 0 0 8 ¿ ¢ ß ¾ ô ^ 5 0 Ð fi ¤ ß ¢ ü – ô ÷ ó ƒ ý À ÿ ' ƒ ° fi ¢ ˇ ¤ ł ì ¥ ò — « À å ¾

· Œ ¥ ¢ ¨ ¢ Þ ‡ fl ÷ v ¤ ¾ ü n ƒ ¤ ´ · ‹ ó ƒ ¤ ł ü ‹ ó ƒ Œ ì b ´ ¤ ¨ ç ¢ ü ‹ ó ƒ ö ß fi ? ˜ fi

C ¢ àóƒ ? [üŁ óƒ ´ [¨ ¾ü m ƒ ´ ¢ ł ôàóƒ

¤ ß ¾àm ƒ ´ ¤ ßƒ °˜ óƒ fi °

¤ – ¢ ‹ ł m ƒ ¤ ‹ , ‹ óƒ ¤

° Øx ÷ E ¢ ÷ , ¢ Ø° œ ł Ôx «

´ ¾ fi ƒ ŽZƒ‹¨ ƒ' V ¨ôł ß ¤ ƒ ´ Ôóƒ ˜ çƒ k ƒő þß´ ÷ ¤‹ ó¢ a¿ ¾ « ¨ ¢e ¨ ł

¤ ° Øx ÷ ¤ ß ß ¢ º ¤

¤ ó ¨ òð¥´ ò÷¢ ï òðÌ ¥ ¾¢ m ƒ †

´ ¨ ´ ¤ ó ¨ òð¥ ¤ ° ¢ · ‹ óƒ ' ¢ ÷ àóƒ

´ ¾ ôł ß ƒœ¤ ¤ ô˘ ¢ k ƒ ‹ “ ° ƒ ôß ò» fi ¤ ƒ

¤ ß¢ ü— óƒ ' » ¾m ƒ ôß ¤ ï ´ ł j ƒ ¿ ¨ ´ ó

¤ ó¢ m ' ƒ¢ ÷ Ž ¾ ƒ ¤¢ Ø¢ mòł Ì ‹ ó ¾ün ƒ ¤ ° f ? ´ ¸ ¢ ƒ m ƒ S ü‡ ƒ °

' ƒ ´ Ô ‹ ¨ m ƒ ´ Z¤º Ø Ì ß à¢ ƒ ¤ ¢ ¢ ü ƒ ł óƒ ð óƒ fi ƒ m ƒ fi º óƒ ¤ ß¢ ü—

. ¤ “ ´ ƒ ð ¾ ¢ ƒ m ƒ ˘ ƒ j ƒ ' ¢ · ‹ ü ÷ ´ “ üi ƒ ¤ À ª

¤ ßƒ °˜ ôó ¤ ł œ¢ ÷ — ¤ ó Ž ƒ ï Ó ƒ ° • ¢ ƒ ¨ ÷ ´ ç « Y à î ó fl À ç ¤ • ¢ ¨ m ƒ fi •

† ‹ ü ÷ P ï ¢ H ‹ î ó À ´ — ˜ º ¢ Ì ó ƒ ü ÷ ´ ł ¨ ï ¢ ƒ ƒ À ä ó ƒ fi ƒ m ƒ · ‹ ü ÷ P ï ¢ ¢

H ‹ ¢ ƒ ´ Ü ß ¤ ƒ À ä ó ƒ ' ¾ fi ‹ ü ł ô ï ó ¢ ¢ œ ÷ ‹ ¤ ƒ ¾ • ƒ ¢ ‡ ¾ ü n ß ƒ / P ‹ à à ő ƒ

¤ ´ fi ƒ ø ‹ b À ª ¢ ƒ ï ˜ a ¸ ¢ Ø° ? ° ¢ À ł ç ‹ î ó Â ó ¤ ô À ¢ ÿ ¨ ¢ ó ˘ ´ ç fi ¾ ß ¢ fi ü ÿ • o

. ˜ ¾ ün ƒ fi ¢ ¢ — ÷ ¢ ‹ ÿ ˚ › ƒ ¢ ð ÷ ¤ ƒ ´ ¾ ó ƒ

' ƒ ° ¢ × ó P ł ï ü ¢ — H ‹ ¾ ün ƒ ò à x ˜ À ó ƒ ´ ÷ ƒ ¤ m ¢ à ó ƒ … ƒ ¨ ƒ ´ ˜

' ƒ ° ƒ ´ j ƒ œ ÷ ü fi ¢ ¾ ß ï P ¢ ï ¢ ¢ ¨ † ? § ¢ ï ó ƒ ' ƒ ° ¢ ¨ … ¨ P ï ¢ Þ ¥ ƒ ° ´ ¤

. C ¢ àóƒ ? ¤ ßƒ

¾ ü ó ƒ ' ¤ ƒ ¾ ð ¢ ¢ f ß ´ ƒ ' ƒ fi ƒ ´ ƒ fi • œ ÷ ' ¢ ÷ ¾ ƒ ¤ ß¢ ü ˘ P ï ¢ œ ÷

H ‹ ´ C ¢ àóƒ ? fi ¢ — ‹ º ƒ P ï ¢ fi ó ‹ ¾ ün ƒ ? ¤ ð ô ¨ ó ƒ ´ ¤ ð ô ¨ ¢

' ¢ ß¢ Øi ó ƒ œ ÷ ¤ ³⁄₄ ƒ ´ ¢ ³⁄₄ à ¥ ´ ò¤ ƒ ª ƒ « ¨ ³⁄₄ ƒ Ž ª ¤ Ž ¢ « / ¥ ¢ · ¦ ƒ ? ï ¢ ¤ ¸ ¢ ü

³⁄₄ ü n ƒ ? ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ ł ü ó ƒ o

³⁄₄ ü ô ó ¨ ³ ° ¢ l ¦ ¨ ° ¢ ´ ¬ ó ¦

° ´ fi ˚ ° ¢ ł ° ‹ · ƒ ´ ' › à m ƒ ¢ Ž « ƒ ç / ‡ à ¢ C l ¢ ƒ ¥ ¤ ª à ¢ ÷ fi ¢ — º “ ³⁄₄ ü n ƒ Þ ł «

Þ ½ 1 3 œ ÷ ¾ ü ¢ — ‹ ƒ ? Þ ô ¢ œ ÷ ¤ ³⁄₄ ü n ƒ ' ° ƒ fi ¢ — ¢ ' ƒ ƒ ¢ ¤ w ¢ ÷ ¢ ƒ ß “ ß ¢ œ ó ¢ ƒ ß fi ³⁄₄ ƒ

“ ç ó ƒ ° Ø ‹ ó ƒ ´ ¢ ¼ fi ´ ¢ [… ´ ó ¸ ƒ § ? ü ¢ ° ÷ œ ß 1 9 2 9 ð ¥ ¿ ¢ ½ ß 2 À ü ÷ ³⁄₄ ƒ ˜ «

æ — ß ò ° { ´ E ¢ f ½ 3 Ê ô ƒ ƒ ^ † ë ‹ ¢ ü ó ƒ À ó ¢ ÷ ' ¢ ÷ ô à m ƒ ¢ ÿ ¢ • ó ü ð «

fi fi ƒ ¾ ß ¢ X ¸ ü ÷ ò ð ¸ ý ° Ø « ? À … ‹ ´ ò ÷ ¢ ð ó “ ¤

¤ fi ´ ¢ ¾ ƒ ß Þ ¢ ë ÷ À ¢ Þ º ‹ m ƒ Z ª œ ÷ þ ß / / fi à — ô ó ¢ ÿ ¢ a ƒ ´ ¤

¢ ÷ ¢ / / S ü ‡ ³⁄₄ à ƒ ÷ º à ł « ° ƒ ƒ ³⁄₄ ô ç ¤ ³⁄₄ ß ¢ — ó ƒ … ƒ · ƒ ^ ³⁄₄ ó ¾ ¢

˜ ° ¢ ł ° ‹ · ƒ ¶ ¢ Ì ü ó ƒ ³⁄₄ ü n z ƒ ¢ “ ł ß ¢ ç ï ö À ´ – ƒ ¢ « · ¢ … ´ ¸ § ü ‡ ¾ fi ´ [—

. [1] « ° ¢ l “ ¤ ³⁄₄ ü n ƒ ' ¢ ï

fi 2 0 2 0 ¾ ô • ò ƒ º , Ø ó ƒ ´ fi à — ó ƒ œ ÷ ¾ ˜ m þ · ³⁄₄ à « Ÿ À ó ƒ ƒ ¤ m ƒ à

ƒ À ÿ ³⁄₄ ü n “ ¤ ´ Ô k ƒ œ ï ¢ ÷ “ ¾ » ¢ ÿ ç ƒ « ´ ¤ ƒ ü ‡ ƒ Þ ô ¨ ó ƒ § A

' ¢ ï Ì ó ƒ “ , Ó ¢ ¢ ł ï Ø ¢ ó ³⁄₄ ó ł ß · ì ç ó ¢ ¢ ° ¢ « ó ¢ ü ¥ à ƒ ' ³⁄₄ ß þ ì ô » ¢ ß ¯ Ô ç

ö n ƒ ÷ ¢ † ´ £ ¥ À ´ ÷ ¢ á ' ¢ ¢ ¢ « ƒ À ó ô Ì fi • ¤ m ß ò ì ¢ ƒ À ó ˜ ´ fl [ó ³⁄₄ ƒ [ó ß ¢ ƒ ö ¢ œ ˆ Þ ó ƒ ¤ ³⁄₄ ü n ƒ

œ é ł ° ‹ ¨ ł ô ó ¤ ƒ ¨ ü ó “ ¤ ³⁄₄ ü n ƒ … ¨ ó ƒ ' ¢ ó ¡ ? ò Ø ó ƒ ˆ ³⁄₄ m ƒ ô

¤ w ¢ ô ß · ´ k ƒ ´ ß ó ƒ œ ÷ ¤ ó ¢ ß ¤ ‡ ° fi ³⁄₄ ü n “ ° ƒ ´ ì ó ƒ à ß ¢

m ¢ à ó ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ ì « ¥ ? ¤

C ¢ à ó ¦ D ¦ ¨ ¾ ü n ¦ ¨ à ô

fi ¤ ¢ m ƒ D ? “ ô Ø ´ ¨ ¥ ¤ ¤ ƒ · 2 0 ¥ 3 - ¢ 2 ª ƒ ´ ¿ « ¢ ß ¾ » ³⁄₄ ü n ƒ ' ƒ ° fi ¢ ˇ “ ô

¾ » ¢ ƒ ° fi ¢ ˇ ' ˜ ï « ´ ¿ ¢ ß ? 3 0 5 f 9 6 ° ¢ ¥ ô ¤ ß ° ¢ 3 0 ª 0 . 4 ´ ¢ fi ‹ ¹ ¢ º ô ÷ ä ô ¥

· Œ ¥ ¢ · ¢ Þ ‡ fl ÷ v ¤ ³⁄₄ ü n ł ü ‹ ó ƒ ´ Œ ‹ ó ƒ b ´ ¤ ¨ ç ¢ ü ‹ ó ƒ ö ß fi ? ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ü ‹ ó

fi ƒ ÷ œ ÷ ¢ ôŒ Ł ß — ', ‹ ≠ ' Þê ´ ó ƒ ýÀÿ %¾ — « ƒ 20 Ł ¥ - 20 1 2 ß ¿ ¢ ß

¤ ß ° ¢ ì ÷ v ¤ ƒ ¨ ü ¥ ´ S ¢ ¨ ß ° À ¢ ¥ 6 Œ . 6 5 fi / D œ ≠ ô ÷ ´ ¤ ł º E ¢ f ı ¤ °

% S ¨ ß À — ¥ 2 3 . 2 7 fi D % ¢ “ ô ÷ ´ ¤ ł º ¤ E ƒ ¢ « f ım ¤ ƒ ‰ ß . 7 ¢ fä ¥ ¢ ¥ ¢ ¨ ó ƒ

À fi ¢ à m ƒ ´ ' ƒ ´ ÿ 20 ƒ 12 - 20 1 1 ƒ ¿ “ ¢ ê ¥ 1 7 2 ° Þ ‡ ê ´ « ü ¥ ´ ¢ ƒ 7 . 6 ¢ ˇ E ¢ f

¢ ƒ ° fi ¢ ˇ % E 4 ¢ 6 f / D œ è ´ S ¨ ß À — 13 ¥ 74 ª “ á ô ¥ ° ¢ ł ô ÷ E ¢ f ı ¤ ° ó ¢ ° ó ƒ

. % D / “ ô ˇ ´ Þ ‡ ƒ ´ « ¤ ƒ

2013 ¿ ¢ ß ý ¾ ¢ ƒ › ‹ ß ó “ ç òðÌ ¥ “ à Ł « ° ƒ ¾ ¾ ü n ƒ ' ƒ ° fi ¢ ˇ À å Ú •

¤ ƒ ¨ ü ¥ ¾ ä Ì . m ƒ ¨ æ ƒ ´ ß ´ ¿ ¢ l ƒ þ ó ¢ ð ç 2 æ 1 ‘ ¿ ÿ À ¥ ƒ ¢ ì ÷

. % 9

ö ë ° ¾ Â ¾ j ¦

ð Â ÷ ¢ : ° ¨ Â ® ì ó ° ¦ ¢ Þ ô ÷ Ç Â Ì ß ö ÿ ¢ ¤ È · C ¢ à ó ¦ D ¤ ¨ ¾ ü n ¦ Â ¾ Ð

Z ä ¬ ó %	E ¢ f ¦ ¿ ¢ à ó © %			¨ à ô È ó ¦	æ ü Ð « ê È ü m ¦
				ò Ð ¸ ¬ ÷ © ± Â Ä ° ¢ ë ¨ û ¾ à ÷	
				² ¢ ÷	
				¢ ÿ £ ¦ Ä ³ ¢ Â ©	
				¨ Â ® ¦	
				± ° ¢	
				æ Ð û Â ¢ ¿ ¢ » ¼ ¸ È ÷ Â ¢	
				ò ì ü ó ¨ ø ø Ð ´ ¢ ¼ Ë ¦	

				¨ « ¢ ¦ û © ¢ Ï	
				Ö Ì r ¾ Â » Â ¾	
				æ « ¦ ÿ	
				Þ ô Ç Â Ì à ó ¦	
				Â ¾ Ð ¬ ó ¦ ¨ ® ¢ ß	

¾ ü n ¦ Â [© ¥ ¦ ° ¨ ¢ Ø è ¦ ü ó ¦ Z ã ¨ ³ ° ¢ l ¦ ¨ ° ¢ ´ ¬ ó ¦ Â fi fl Ä : ¾ æ ü ¾ n Ð ¦ m ® ¦ ¢ Ð -

: . · 2014 ¤ ¾ ‹ m ƒ ¤ ¥ ´ à ó ff – ' ƒ ° ¢ ÷ ƒ fi ¢ — ‹ º ƒ

: ¾ ü n ¦ ú ÷ ¨ ® ° ¬ È m ¦ ¾

E ¢ fl 12.5 e ÷ " ä ô ¥ ¤ ƒ ¨ ß ¤ w å ¾ ü n ƒ œ ÷ ¤ fi ° ‹ ¨ m ƒ ¾ ¾ ó ƒ [¥ D

¤ ł º Ł 0 1 œ ƒ ¤ ¾ ü n ƒ ¤ ¥ 2 ä ó ƒ ' ¿ ƒ ¢ ß ÷ ¾ ü n ƒ ¢ œ ô ‹ ¤ fi ° ‹ ¨ m ƒ

œ 3.7 þ ‹ ł º ¢ ÷ ¾ ü n ƒ œ ÷ ' fi ° fi ¨ ä ¨ ó ƒ ł ü ¤ ¥ ¥ ´ à ó ƒ ß ¤ ä ô ¢ à ó ff ? ¾ ü n

[1] ¿ ¢ ß ¾ ü n fi ƒ ‹ œ ë ¤ ƒ ¾ ¾ ó ƒ ¾ ¾ ÿ ƒ ´ ¾ ü ó ¢ ß Œ ¢ ÷ ó ff fi ° ‹ ¨ m ƒ ¾ ¾ ó ƒ

ö ë ° ¾ Â ¾ j ¦

¿ ¢ ß ¾ ü n ¦ ú ÷ ¨ ® ° ¬ È m ¦ ¾ Â ¾ ó ¦ ö ÿ ¢

% ¨ ¦ È ü ó ¦ ¨ w	¨ ® ° ¬ È m ¦ ¾ Â ¾ ó
	¨ ð Â ÷ ¦ ¨ ¾ ¸ ¬ m ¦
	¨ ¾ ¸ ¬ m ¦ ¨ ¥ Â à ó ¦
	[Ð ó ¦
	¨ ° ç ¢ ä ü Ç
	â û ï â û ÿ

: · ˜ ¢ ÷ ' ¢ ˙ ƒ ° ¾ ó ƒ ´ ' ¢ ÷ ô à m ƒ ¾ ü n ¦ Â fi ¢ — à È ¦ ¨ Ä ° ¥ Â à ó ¦ ¢ È ¦ ¨ ç ¢ ä ü ‹ ó ƒ ö ß fi ? ˜ fi

· Œ ¥ ¢ ˙ ¢ fl ÷ v ¤ ¾ ü n ƒ ¤ ´ · ‹ ó ƒ ¤ ł ü ‹ ó ƒ Œ ì b ´ ¤ ¨ ç ¢ ü ‹ ó ƒ ö ß fi ? ˜ fi

C ¢ à ó ¦ ¾ Â ® ú ÷ ¨ à ô È

ð ´ ÷ ¢ °: ´¨ fø °ì¢ó ¦ô ÷ Þ ô Ç Â Ì ß

Z ä ¬ ó %	¿ ¢ à ó © ¦ ° ® %			¨ à ô È ó ¦	¤ È · ¿ ¢ ëe ê È ü
				ò Ð ¸ ¬ ÷ © ± Â Ä ° ¢ ë ¨ û ¾ à ÷	
				æ Ð û Â ¢ ¿ ¢ ¼ ¸ È ÷ Â ¦	
				² ¢ ÷	
				Ä Â ´ · ö ¸ ç • Ä © ¦ Â ï Â ¢ ¤ ó	
				© - ¥ Â ï Â ° ¾ Â » ¡ ¨ ± ¢	
				æ « ¦ ÿ ¦ ° Â ð ÷ • þ « ¢ ¢ Ÿ ¢ ø ï ¾	

© ¦ ® ° ¦ ó ¦ ¾ ¾ » Þú ü Ð Â ¬ Ÿ ó ¦ ¦ Ä j ¦ ? Ä ® ¢ Ð ¬ ë ¦ Þ ü ¬ ó

¾ ì ‹ ˙ ƒ ¤ ° ¾ ¾ ¾ óƒ òï À ¾ ì ¢ ˙ ƒ ¤ ¾ à ¥ ü Ð ´ ¤ ƒ · ' ƒ « ƒ ü Wó ƒ ƒ ? ´

Y ƒ « ¾ » œ ÷ Þ ü — ‹ óƒ t þ ‡ ‹ óƒ D ⁄ ¤ ç ¢ Ó “ ß ƒ ¾ óƒ , ¢ Ø

¤ à ü — m ƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ

¤ ¥ ´ · ‹ óƒ œ ï “ ¦ ô ‹ ˙ ƒ Industrialisation par des industries industrialisantes ¤ à ü — m ƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ

Gérard Destanne ¨ ß ´ Ł óƒ ¤ à ü — m ƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ ⁄ « ¢ ï ¢ ç ´ ß ¾ ´ œ

¢ ł ç ¤ Ø ¥ ƒ W ° ÷ ¤ Û ß ¢ ü ß § ‹ ¢ ü Ø ° ¢ « ¢ ‹ ß ƒ æ ¢ Û ? ƒ Ž ä « ¾ ó « V

ý À ÿ È Françoise Perroux ¢ ƒ • ¢ — ó ł ü óƒ ¤ § · ¢ Ø ° ƒ Gérard Destanne Ü ß ô œ . 3 4 ¢ ü ¥

' ƒ À fi ¢ à m ³ ¾ ¾ k ƒ ô — ó ƒ ´ º ¢ Ø ó ƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ ¤ ô ì ° óƒ ' ¢ ß ¢ ü

⁄ à Ì óƒ [¥ ¢ ' ¢ º Ö ¥ à ó ƒ ´ ó ¾ ´ » ¾ ø ÷ ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ ¤ Ø Ì ß ¢ Œ ô » ô ß “ ¢

. [1] ¤ fi ¢ — ‹ º ƒ

¶ i ¢ r à ƒ Ø ó ƒ – ¢ ä óƒ ´ ¾ W ƒ óƒ ¤ º ¢ Ø ó ƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ ô

¤ ¢ ü óƒ Þ ô ¨ ó ß ƒ « ¢ ‹ ß ¾ “ ³ ¼ k ¢ ƒ ß ¢ ü ¤ ´ ´ ¢ ł ï ´ W ƒ óƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ ò ° ÷

fi ¢ ł ‹ ß ƒ ¾ » œ ÷ œ ´ Ì à óƒ À ì óƒ œ ÷ ' ¢ ü à ƒ ¨ óƒ ¤ W ç ¾ »

¾ óƒ ? ‹ ¢ ‹ ô Ł m ƒ Þ

˘ ð ß ' ¢ ß ¢ [Ø ó þ ÷ ¢ ð ‹ óƒ ´ ˜ fi ł à óƒ Þ ü ‹ óƒ ô ß ˜ ð « ´ « ¤ à ü — m ƒ

œ ÷ ò ï ¤ · « ƒ W ˙ ƒ ý À ÿ Þ ƒ « ƒ ¾ ´ ¤ ¸ ¢ ü óƒ ' ¢ ß ¢ ü — óƒ [¥

À ´ ƒ ˜ j ƒ ? ƒ Z ° ï ¶ · ü « C ¤ · « ƒ W ˙ ƒ ý À ÿ À ¢ ⁄ ¾ ¾ óƒ

¤ fi j ƒ ´ ° ¢ ð ‹ ¥ ƒ ´ , ƒ ¾ ¥ ó ¾ ì ‹ Ł « ¢ ô à ‡ ? ° ¢ “ ß ¢ ƒ ¤ ô à Ø ó ƒ ? ´ ' ¢

¢ Ô à ¥ “ ì ¥ ´ ´ » ƒ Ò à ƒ óƒ ¤ — ˘ » ´ ¢ Ô à ¥ ò ^ “ ‹ ß ¢ ƒ ł ï ¤ ¾ ¾ ß

´ ƒ ˜ j ƒ Y ƒ « ¤ ß . Ø ð ÷ ‹ ó ø ß ? fi ¤ ¾ k óƒ ì ‹ ò ƒ º ´ Ò à ¥ ¢ , ü ÷ ´ ¾ ¢ ‹ ô ð ÿ

' ¢ ˙ ƒ ° ¾ óƒ ´ “ , ƒ ô ó ¤ ł ü ‹ óƒ ´ ¤ ° ƒ fi ƒ ¤ ô o ' ƒ fi ° ƒ óƒ ¾ • Þ ü – ó ƒ ó ƒ ß ¤ ˙ ¢ ˙ Y ƒ

· fi ¾ à óƒ

¢ ì ó*f* ˜°´´ Ôó*f* œ ÷ þß ß· ¢˜‹ ß*f* ˜ j *f* œ ÿ*f* ¢´ ó*f* ‹ º“ º*f* ó*f* ? ' *f* fi ° *f*

¾ • “ Y àm *f* ' *f* ß*f* ˜ ó ÿW ó ß ¢ Þ ¢ ó¢ • ´ *f* ˜ · ôó ¤ ‡ ° ¢

¤ àÓ À¢ *f* « ¤ W Ł ó*f* ¾ » ´ *f* ˜ · ôó ¤ ‡ ° ¢ l ó º ° ¤ ³ ¾ ¢ ¾ ó*f* ¢ ü Ø

. ˜ ° ¢ · ‹ ó*f* À*f* ˜ m *f*

ó ¨W è ó ¦ ¾ » ÂÂ Ÿ © ¦¦ Ä ® ¦ ü Ë ¦ ® ³ ¾ ¦ ÂÂ ¾ j ¦

			[à ¬ ó ¦
			© ¦ ® ° ¦ ¢
			© ¦ ° ® ¢ Ð
			Ä ° ¢ ´ ¬ ó ¦
			% ¨ Ø ä ¬

' ¢ ¢ — • *f* ´ E *f* ¿ ß ó Y × ó*f* ˜ ï m *f* ‰ ° ¢ ł · ôó ¤ ¾ ¢ Ð à ó ¦ ¤ ´

www.douane.gov.dz

¤ ü ¾ » ° ´ fi ° ¢ ô ÷ ý ° ¾ Ó ¢ Ô ¢ ç ´ þ ß ¢ ôó Ú • ˜ ° ß · ‹ ð ¾ ¾ À *f*

D ⁄ ¢ ¨ ¢ ¨ ¢ Þ ‡ *f* ° î ó ß é ÷ ° º ï ß å ° ¢ ÿ ÷ ü ¾ » ˇ *f* ‹ ÷ *f* ˜ · ß ò · ¨ þ ß

À ¢ Ú ß ¢ ł ï ¤ ü œ ÷ H ¢ ° ó*f* æ — ü ó*f* ? Ł ü ó*f* ò ÷ ´ ¥ ´ à ¨ Þ ‡ *f*

¤ ü % = ¤ ü % ¾ à Ð *f* ¤ ü % œ ÷ Ł u *f* ' *f* fi ° *f* ô ó ' *f* ° fi ¢ -

1

D *f* ¤ ü ° ¢ ´ fi ô ÷ œ ÷ ´ ° ï ¢ œ ÷ ' ÿ V ó*f* ' *f* ° fi ¢ — ó*f* ¤ ł º

¤ ÷ ð k *f* ' *f* *f* ´ ‡ *f* ö ª ° C *f* . Ł ¾ ï ' *f* fi ¢ Ł u ó*f* Þ ¾ à W ¤ ü ° ´ fi ° ¢ ô

. ¢ Ł » D ⁄ ¤ ç fi ¢ n *f*

· Œ ¥ Þ ¢ ´ ¨ ÷ *f* fi ° *f* ó*f* ¾ • Þ ü — ‹ ó*f* ¤ ¨ ¢ ¨ Y *f* « ¾ » œ ÷ ¹ ¹ *f* ˜ j *f* ? ˜ fi

þ‹ ƒ ¨ ß ¢fi÷ •“ ô° ÷ ¤ ü¨ ¾ » ¤ ´ ƒ ˜ j ƒ ' ƒ ° fi ¢ — óƒ œ ÷ P ï ƒ

« ° ¢ » ' ƒ¢°fi¢ — óƒü¨ ¥ ¤ ß ° ¢ ¤÷ƒ ¨ ü¥ ¢ ‹ ł º “ ÔŁ u ƒ ¢¼ ' ƒ ° fi ¢

. Z ª ° ´ fi ° ¢ ô°÷¾Eçƒ ' ¢ƒ ´ ‹ ł º

ýÀÿ œ ÷ ' ƒ fi ° ƒ óƒ ò° d fi • ¤ ‡ ° ¢ l ƒ ¤ ° ¢ · ‹ óƒ ¾¢ o ? ´ ƒ

, ł o œ ÷ þ‹ ƒ ¨ ß ¢ ÷ ¢ ó⁄ ' ƒ ° fi ¢ — óƒ òðÌ « þ¢‹fi¨ ß' ƒ¢fi÷ ƒ¾ó¾fi

¢ ÿ° ¾— ‹ ‹ ç ´ ƒ ˜ · ôó [ß ł m ƒ ¤ ł ¢ º ¢ ÷¢ ¢ ¨ ß ´ ƒç˜ j÷ƒ ¢ ƒ óó¢ Ø ƒ—

. ¢ ß÷¢ ƒ¢ ƒó¢ Ø ƒ ¢

òï Ö D⁄ ˆ´ » ¢ ¾à¥ ¤ ü¨ ˜ fi « V óƒ ´ ´ ƒ ˜ · ôó ¤ ‡ ° ¢ l ƒ ¤ ° ¢ · ‹ ó

¢ ł ï ' ƒ ° fi ¢ — óƒ Þ ü« ¾¢ o ? › fi ¢ — ‹ º ƒS þüü÷ ƒH ¢ â— õ⁄Áóƒœ Ž ƒ

ÖŁ üóƒ ° ¢ à¨ ¢ ° ¢ ƒ Þ÷ ¤ ôðÌ m ƒ ýÀÿ ¤ ¾ ' fi ƒ – ¾´ … ƒ ¨ ƒ

¤ ß¢ Øi óƒ ´ ¤ ô ƒ ø ß ł Ø‹ƒóïƒ òðÌ ¥¢ Ì ´÷fl ¢ ¤ ÷¢ àóƒ ¤ ß ƒ ˜ m ƒ ' ƒ f

¤ fi fi – ´ Y × óƒ fi ¢ — ‹ º ƒ ‡ ¢ ł ðß ƒ ¤ ó¢ • À ß ø ´ ¨ « ¤À¢ ¨ ¢ Þ ô Ø ÷ œ ÷

. ¤ ó¢ Øƒ óƒ ¾à÷

» ¾ Þ ü— ‹ óƒ ¾ » œ ÷ ¢ n • ƒ ¤ ß ¢ ð÷ƒ ˆ ¾÷ ¤ ç´ àm ¤ ´ ƒ ˜ j ƒ

ó ¤ W Ł óƒ ¾ » ' ƒ¸ fi ° ƒô óƒö º ðð¾ÿ¾ƒ¢ƒüó Y × óƒ › fi ¢ — ‹ º ˜ fi

.[1] ¤ ¨ ¢ ¨ ƒ ¤ ß Ł• óƒ ' ¢ ß ł ƒ

· Œ ¥ ¢ ¨ ' ƒ Þ fi ° ƒ÷ óƒ ¾ • Þ ü— ‹ óƒ ¤ ¨ ¢ ¨ Y ƒ « ¾ » œ ÷ [1] ƒ ˜ j ƒ ? ˜

¤ ó´ ¢ òł ß ¤ ³/ß¢ º òðÌ « À¢ œ ð{ V ó ƒ ´ ¾ W ƒ ôó ¤ ° ¾ — m ƒ ¾
´ ï À/ß ƒ ˜ j ƒ ¤ ó¢

´ ¾ — ‹ ó ƒ öß³/ó ¤ ó¢ m ƒ ¤ ³/ß¢ ¨ m ƒ I ³/¼ « Þ÷ fi ƒ Z ‹
' ƒ ° fi ¢ — ó ƒ ¤ º´ « ' ¢ ÿ´ À¢ ł Ôó ƒ Œ fi ¢
“ ¢ ^ ƒ ˜ ï ƒ ´ ÷´ ' ¢ à÷¢ j “ ¢ Ø¥ ° Þ÷ ˆ P ï ¤
¤ ‹ , ‹ ó ƒ X ƒ ó ƒ ´ ' ƒ ¢ Ł ðó ƒ Œ ôl »

Â Ÿ ¦ Ä j ¦ ? Ä ® ¢ Ð ¬ ë ¦ Þ ü ¬ ômó ¦ ¨ ´ «

ôß î ófl ? œ ¾ ‹ à÷ Þ ƒ ü˜ ƒ ß ƒ ƒ Œ ˜ ï fi ¢ é — ¤ ! ƒ ÷ ¤ · « ƒ W ¨ ƒ C ¢ à
E ´ ³/ó ƒ ³/¼ ü ó ƒ ° . ƒ . À ï ³/ü ˘ ¾ ³/ó ƒ Òà ¥ ¢ ' ¢ ü ƒ ¢ « ¨ ó/ƒ ó ƒ æ ‹ ¢ .. m « ¤ ƒ W

Ä Â Ÿ ¦ ® Ð ¬ ë ¦ Þ ü ‹ æ à Ó ¶ ¢ ł û Å ¢

Z ª Þ ¥ Ø ƒ œ ¬ ¢ ¢ Þ ƒ ü ‹ ¤ Ø ü ó ƒ ' ƒ ¾ ¢ à ô ó ¤ à ƒ ‹ ó ƒ ¤ ¾ — ÷ œ ÷ þ ‡ ° ƒ › ƒ ´ ´
¹ m ¢ à ó ƒ ^ ¢ ‹ ã ï m ¢ ƒ ' ¢ ð ß ô ï ý º ó ¤ · ‹ ß ª ƒ ´ ƒ ì ˜ ‹ · ô þ ó ¤ ¿ ³/ ß ´ ¢ — à ° ƒ ƒ Ø ó ƒ ¤ fi à

ô ƒ † « ¢ ü ð/þ Œ ƒ ö ß ³/ó ƒ œ ÷ ¤ Ł ô ð « „ ô ¥ D / E ´ ³/ó ƒ ö ß ³/¼ ü ð ƒ ¦ ” ò . ð ³/ü ˘ '
fi º ó ƒ ' ¢ · ‹ ü ÷ º ô ß X ´ ª ¢ ƒ Œ ô œ Ł ü « ¾ ¢ ° m ³/ fi ¢ ò ß ƒ Z ª ô ß ³/ó ƒ þ ł ¿ ü ¥ ß ??
¿ ¢ Ü ü ó ƒ òà ‡ œ ð{ ő ß ³/ ƒ ł Þ m Ì ƒ % ô ó fl ‹ D / ƒ ¤ ç ¢ Ó ì ‘ ç ¢ ´ þ ì Ł ƒ ü ‹ œ ¢ r ´ ° ï
þ ‡ ¤ ¾ ü ó ƒ ' , ‹ ô ó ¿ ¢ Ü ü ¥ þ ó ƒ ³/¼ ƒ ´ œ ł ÷ à þ ‹ ƒ Ł ô ß ³/ô Ò Ł » x ° ¥ ó þ
» fi ´ ´ ƒ ¤ ð ³/ ¥ D /

° ¾ — m ƒ òðÌ « “ ô Ò Ł ® ü ¢ ƒ Ð ¾ ë ƒ ¦ ß Þ ü ¬ ó Ã ¾ m ƒ ó ¦ ¨ ³/ô ß ¥ ® º ¢ ø ¬ « ß ¦ V
, ¢ Ł « ° ƒ ö ª ° ´ œ ÷ ˜ ó ƒ œ ÷ ¤ õ ° ¢ ‹ ł ° ¤ Ø ç ¾ » ¢ Ł ß ƒ ˜ ƒ j ´ ƒ ¤ ? ł ü ÷ ó ƒ k ƒ †
ô ß ¤ Ł à Ó ¢ ß ü ¢ ó ƒ Ö À ¢ ü ó ƒ / ° ¢ à ¨ ¢ , ¢ Ł « ° ƒ ' ƒ W ç ? ł ü ƒ ¢ — ‹ ³/ à ÷ ƒ

· Œ ¥ ¢ ¨ ¤ Þ ƒ ´ ³/ó ƒ § ° ¢ · ‹ ó ƒ Òà ¥ ô ß ´ ƒ ˜ j ƒ ? ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ¹ ü ‹ ó ƒ ¤ ·

î ófl ? / ƒ ¨ óƒ ´ ¿ ƒ ¾ ¨ m ƒ ł üóƒ ¤ ô•´ ÷ D/ ò— C ˜´ ƒ ˜ j ƒ

˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ü‹ ôó ¤ · « ƒ W ˙ ƒ § ¢ ª

' fi ‹ ¨ ÷ µ¢ Ł u ƒ ¤ · ³⁄₄à ß œ ł ƒ ← ? ƒ ¢ ¢ òð Ì m ƒ À ÿ ò ‹ ò ø ¬ ó ¦ ” ” ò ð Ì ÷

ôß ¤ fi fi – ˜ ° ¢ » fi ƒ ß óƒ ´ Ì ß ´ ¤ ° ƒ ó ¢ » ¾ m ƒ ò ï ¢ ƒ n à « ' ô ß ¢ ¤ ° fi ó

ò ł ‹ óƒ § ô ˙ ¢ D/ ô ß ffi ¢ ł ‹ ß ƒ / ˙ ¢ üm ƒ ˜ ° ¢ ł ° ‹ ˙ ƒ › ¢ ü ò m ƒ b § ¢ ª

ò ‡ ƒ Z — º ò ‡ À ¢ ƒ ‹ ò “ × ° ¢ ł ° ‹ ˙ ƒ ò d ´

¸ ü ÷ Ä ® Ð ë ¦ « ¯ v t Å Û ¬

¹ ³⁄₈ ˜ fi ¢ Þ – ‹ ü ó ff Œ ì , ‹ ó ¢ ¿ ¢ ì óƒ ´ ƒ ˜ j ƒ ô

¤ ¾ ‹ à m ƒ ´ ˜ À ó ƒ ³⁄₈ ó ƒ ł ü ƒ ƒ fi j ƒ « « fl v ò , ‹ ¥ ' ¢ Ø ö ¨ ø ƒ ü ¿ ¦ ì « 1 ¯ À ¢ Z ä ƒ á ü «

· ¢ l ƒ , ¢ Ø ö ß ƒ « ï ý ¢ « fl v D ' › ¥ ´ ° ¾ n ƒ ô ß

¤ ƒ ´ Ô ó ƒ ' ƒ ¢ Ł ß ¤ ƒ ß Ò ¥ ´ . ï ´ ? ³⁄₄ n ¢ ƒ ł ¨ ƒ fi ƒ ´ : E ƒ ¢ m ø ¦ ÷ Ö ¾ 2 Ô m ó ƒ ¦ ¤ ¦ Â ƒ ³ à

^ ‹ ¨ ÷ ? ¤ Z ƒ ï ¤ ƒ fi fi – ¢ ł ° ƒ ‹ ¾ ⁄ ƒ Þ œ e ¿ ¢ ³⁄₄ à ø ß ´ ƒ ˜ ° ƒ ¢ j ‹ ƒ • ƒ ´ S ´ Ô ó ƒ ò

¤ ß ƒ ˜ m ƒ b « ° ¢ ¥ ¿ ï ¤ ì « ´

' ¢ º ¢ Ø ó ƒ ? ° ¢ ł ª ‹ £ ° ó ¢ : Ø ß ƒ × ì ¤ ő ¥ ³⁄₄ ¢ Ð ¬ ë ¦ Þ ü . 3 ¶ ¬ « ©

æ ° ð « ô ß ò ł à ´ ò ä ¸ / ˇ ¢ ü ÷ Œ E ß » ó ƒ œ , ¢ Ø é ó ð { ? À ó ƒ ¢ ł ° ‹ ˙ ƒ ˜ ˜ à

¤ ß ƒ ˚ ˜ » ó ¢ ¢ ß Ø ¾ » œ Y × ó ƒ fi – º ƒ Þ ü ‹ Ô ¢ œ ð { ¢ ï ' ¢ « ü ƒ œ P ‹ à ÷ fi ‹ ³⁄₄ ß ‹ ß ƒ

¤ ô • ƒ ¢ ¨ óƒ ´ ³⁄₄ ¢ — « ƒ ´ ¿ ß ƒ ' ¢ ‡ ó üð « ' ¢

“ ß ¢ ï ÷ ³⁄₄ à ¥ ¤ ü ¨ ó ¤ ƒ « ƒ ñ j ƒ “ ô ‹ • ƒ E ´ ³⁄₈ ó ƒ : ¾ ü ¢ ø ß ' ¦ ¢ . 4 ¢ ¥ – ł À ¼ ¨ •

fi ¢ — ‹ ð ˇ ƒ ¢ œ ÷ E ´ ³⁄₈ ó ƒ ^ ‹ ¨ m ƒ ô ß ³⁄₄ ¢ ł ß ¤ ï ¤ ¤ ° ƒ ¢ « ´ m ƒ ¥ ô ‹ ¿ z

¤ ¥ ˜ ˜ à ‹ ó ò ø ß / fi ¢ ¤ ó ¢ ‹ ≠ ð ¼ À ÿ ƒ ? ´ m ƒ ¤ ü D ƒ “ à ‡ ƒ ´ « ¢ ¢

' ¢ Ì ø ¢ → ¤ × ƒ ´ º ¢ Z ł ø ƒ ø ƒ ´ « ƒ m ¤ ƒ ß ¢ ü – ¢ ó ‹ ó ƒ ¢ ¨ ¢ ¨ ó ƒ Œ ô » ¾ »

· ¤ ó ´ ³⁄₈ ó ƒ § ° ¢ · ‹ ó ƒ Ò à ¥ ô ß ´ ƒ ˜ j ƒ ? ˜ fi ¢ — « º i ¢ ƒ ¢ Þ ¹ à ô ô ¥ ƒ ¢ ·

°¢ƒ‹ß ƒƒ°fi[¢à¥ m ƒ ýÀÿ À» ¢´ ¤ ÷ ðkƒ 'ƒ°fi¢°ƒmm´ƒ ?¤ ¶¼ƒƒ m ƒƒ

[1] fi¢—‹º ƒ Þ ü‹ó ¾¢ł ß ƒ ¾ ¾‡

¤ · «ƒW˙ ƒ À Ł ü« '¢ ó	¤ · «ƒW˙
œî éfl´ ¤ Ð ª ƒ ..¢ ? ¢X°¾« ä ó ƒ ò ł‹ óƒ o . à´ óƒ ò à ƒ « ô ¼ ¾‡ t þ‡ ‹ ó“ ¶ µ¨ l ƒ ¾	ˆ ¾ m ƒ ¤ ¾ à¥ ˜ fi¢—‹º ƒ
¿ ì « V óƒ Ö¥ ƒ ' ¢ ß ¢ Ø ő ƒ à« ô ß ¤ ˜´ ï ¼ é ƒ‹ óƒ . ¤ ß¢ ü¢ à ł óƒ‹	ö ß¾« ¤ ß¢ ü˙ Þ ü‹ óƒ
Þ˙ « ¾ » œ ÷ ¤ ¤ ¥ ¢ ¢ Ł º Ì **óƒ** [¢ b ó¡ ˜ ° ƒ fi ƒ . ¿ ¢ à óƒ ¾¢ m ƒ ô À ¢ ¤ ¥ ¢ º ƒ	°¢ × / ˙¢˙¢ ¤ fi¢—‹º
' ƒ °¢ l ƒ ł o œ e ł Ó ß ° ¢ . ł ‹ ¾ ő ƒ ƒ ¾ ƒ ÷¢ ¤ ° ƒ fi . ¤ ÷ ˙ ƒ ¤ °¢ ł ‹ ¢ ł ƒ‹	… ´ ¾ ü ˇ ¾ ƒ Ö ƒ Ó ' ƒ fi ƒ´
‰ ü¥ »´ × œ ÷ ô ł ƒ ő ƒ fi ¢ ë ß ¾ ő ƒ ¤ ð ß ƒ ¨ ¾ ó ƒ ¤ ł	· ¢ l ƒ , ¢ Ø ¾ » ¾ ô ó
D / ¢ ‡ « ´ ' ß ˙ ¤ ł ƒ ¥ ¢ ƒ ƒ fi ó ƒ ' ƒ °fi ¢ fi¢—‹º¿ ¾ ¢ Þ V ő ƒ‹	¤ ¾ ¾‡ ' ¢ ß‹
Þ Ó § ¢ ƒ Ì óƒ ò ¢ ä ł fi ƒ Þ i´ · ð ƒ ó ò ł à óƒ ¾¢ » fi ˜ õ ß ł ¼ ƒ ó ƒ i´ óƒ Z ª ò ä ¤ ‹ ő ƒ´ Ö ƒ ¤ fi¢¤ º´ ‹ ¾ ô óƒ ¤ i´ ó	¤ ¾ ¾‡ ¤ ¥ ' ¢ ˙ ¢ ¨ ó Z ª … ¨ óƒ ¤ i´ óƒ
† ´´ « ¢ Ø ´ Œ ê ø ß ¢ º ? ´ Ü ü óƒ ¤ fi¢ ß ⁄ E ¢ m ƒ ´ ?´ — m ° ƒ ¢ ł , °	¤ ¨ ˙ m ƒ ¤ ¾¢ ł ß¢ › ¢ ü÷ ¤ ¥ fl ¢ ‡

· Œ ¥ ¢ ˙ ¤ Þ ƒ ″ ¾ ó ƒ § ° ¢ · ‹ óƒ Ò à ¥ ô ß ´ ƒ ˜ j ƒ ? ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ[1] ü‹ óƒ ¤ ·

º °¢ł°‹ ˙ ƒ [¥' fiÀ–ó f ‹ƒ ¨f•¾ł¢° fâ ł–ôó« ´ò°- fi¢ — ‹º ¤ó ł ¤ì çó¢f Ôm°fd V óƒ ¤ ‡¢ ˜ ´ß ƒfóf' ¢	¿¢ àóƒ … ¢
¤ ß ü‹ ÷´ ¤ ¾ ¾ß '¢ ×[¢ß¢ß Ø ó'ƒ ¢[¢¥ òß¢ Ł ‹ ó ·¢ l ƒ¢ Ø ô ó ¾¢ ¿ƒ¢ ą ő ƒç´ , ¢ Ø	¿¢ àóƒ [ß¢ Ø ·¢ l ƒ´
¾ ç Þ Ł « ´ m ƒ ł ó ƒ´ ' Ø fl ó ƒ'´¢ ß ¢ , Ø ő ƒƒ ö ß ¾ ˇ ° ¤ ü “ ô ˙ fi • ¤ Ì ƒ ƒ ƒ ƒ ƒ ƒ ƒ z ¢ ç ¢ ¾ « ´ ƒ ˜ j ƒ [¥ 8 3 e ¤ ƒ « ´ m ƒ î ó À¥ ¤ ł ü ‹ ó ƒ ò ¤ ó ¾ Ì ƒ » ¢ ÷ ¾ à¥ ¤ U Ń Ì Ð Þ ó ƒ ¢ ¤ v ł ƒ ü ‹ ô ó ¾ ‹ m ƒ ö ÷ ƒ D ⁄ ƒ ü « à ´ m ƒ ý À ÿ Œ ì b ⁄ ƒ ¤ ü ô à ó ƒ « ´ m ƒ ý° ¾ Ł ¢ ÷ » ª [¥ ¢ ÷ ¤ ¾ ł m ƒ ¤ W Ł ¤ ´ Ì ƒ ó ƒ fi ° ƒ ¢	¤ ´ Ì ƒ ó ƒ fi ° ¤ ô ÿ À m ƒ

¤ ó ¢ Ø ó ¦ ® ¦ ¾ ß ¦ ú ÷ ° ¾ Ð m ¦

ò Ð ë ð ¦»

» ƒ ¾ÿ ƒ Œ ì , ‹ ó ¢ ü ¥ ¢ ł ç ¤ Øƒ « ´ m ƒ ´ ¤ ì ¨ ¢ ü‹ m ƒ ' ¢ ¨ ¢ ¨ ó

¤ • ¢ ¤ ß¢ ü ² “ õ¢ d ¤ ¨ ¢ ¨ ¢ ' ¢ ß¢ Ø º “ fl ôß ¢ ÿ˜ ïç«¤ À¢ ´ ïm¤ƒ¾ ‹ m

¤ ¥ ´ ¤ ƒ ôóüó“˜ °¢ ł¢ ‹ ¨ ƒ ´ ¤ ¤ fi ¢ƒ — ö ß¾ óƒ ¤ ° Ø ÷ ¤ ‹¢ Ø ¤ ü¥¢ · ¢ óüƒ¥ ´

¤ Ø ß ó ¸ » W óƒ ¤ ł Üß ¢ ¢ ãáƒ ı ¾ • ÷ ¢ ' ¢ ¾ ⊠ ƒ Œ ÷ ƒ ' ƒ ¾ ü ¾ ƒ “ · ‹

¢ ł ç´ E¢ àáƒ óƒ ? ° ¢ ł ° ‹ ¨ ƒ ´ ¤ ´ Ì ƒ óƒ ' ƒ ° ¾ óƒ ¢ üƒ ó ¤ ¨ ¢ ¨ “

œ ÷ ¤ ß ł P « ´ [ƒ « ¤ ô— ƒ À¢ / ˜ fi ¢ — ‹ º ƒ Þ ü‹ óƒ „ ô¥ »

Þ ü‹ ó ¤ · « ƒ W ¨ ƒ ÞÓ ôß ò ł àóƒ À¢ [ƒ ‹ þ ôß ¸ ò ¢ àóüƒ óƒ œ ÷ Z

¤ ‡ ° ¢ l ƒ ' ƒ Z ä‹ ł ôó ¤ àƒ ‹ óƒ ¤ ‡ ° fi ¸ ôì ‹ ó þàç° / x fi ¾ þ ò° {

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة، وبعد هذا الطرح المستفيض لعلاقة الربط الوطيدة بين استراتيجية التنويع الاقتصادي والتنمية.

تعد التنمية هدف أساسي تسعي جميع الدول والحكومات لبلوغه لما تكتيبه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لهذه الأهمية كانت ولازالت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النفطية منها، حيث انه في ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية استراتيجية من خلال على التنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على انتاج وتصدير سلعة او مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية في هذه الدول، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة، وما يخلفه من اثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا الموارد في حالة نفاذ.

رغم ان التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الاولي، الا انه ضرورة حتمية من اجل اشراك جميع الموارد المجتمعة لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنويع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات افراد المجتمع، او خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من ازماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه السلعة او المادة.

ان تحقيق كل هذا ينبغي ان يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، واهمها الموارد البشرية والمادية المتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يفضي الي تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من اجل نجاح التنويع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة نجاح بعض التجارب الدولية محل الدراسة في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه التجارب نجد تجارب الدول النفطية مثل الامارات العربية المتحدة التي نجحت في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد الشبه الكلي على قطاع واحد بالأساس الى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي هدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة ، حيث انا نجاح الامارات في التنويع الاقتصادي مكنها من التحول الى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطعات الاقتصادية غير النفطية مثل الصناعة والسياحة

والتجارة، كذلك يرجع نجاحها الى من خلال تحقيق قفزات هائلة بكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية بالدولة وعلى راسها قيم ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال ما سبق يمكننا قبول الفرضية الاولي المتمثلة في "التنويع الاقتصادي يعتبر سياسة ناجحة في استهداف التنمية الاقتصادية." وذلك لنجاح عدة دول في تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

تعتبر التجربة الهندية في التنمية واحدة من أكثر التجارب التي اثارت جدلا كبيرا بشأن تحقيق الهند طفرة كبيرة في التنمية، على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء بها وتعدد الأديان والمعتقدات وتعدد اللغات واللهجات.

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات والتي من خلالها استطاعت النجاح في رفع نسبة التجارة من 16% الى 46% ورفع استقطاب الاستثمار الاجنبي مما أسفر بذلك على نجاح مجموعة من الصناعات، حيث اعتمدت الهند على إحلال الواردات وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة تعتمد على إلغاء انظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار وانتهجت سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، وقد تم تصنيف الهند من ضمن أعلى عشر اقتصادات جذباً للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2018 .

وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية المتمثلة في "للتنويع الاقتصادي دور في زيادة الاستثمار"

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبين توجهات القرارات الاستثمارية فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أنها تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، ومن خلال تجربة الامارات العربية المتحدة والمعطيات المتوفرة على ذلك اتضح لنا ان تكوين راس المال في الصناعات الاستخراجية قد انخفضت نسبته مقارنة ببداية تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في حين ارتفعت قيمته في العقارات وخدمات الاعمال كما يلاحظ ان التوزيع الإجمالي لتكوين راس المال لم يلحظ اتجاها عاما محددا لكل القطاعات، والتي تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال فترة الدراسة . ويتضح انخفاض قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والذي تغيرت قيمته من 0.16 سنة 1990 إلى 0.12 سنة ،2015 الأمر الذي يدل على تحقيق تنويع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

وبالتالي يتم قبول الفرضية الثالثة المتمثلة في " للتنويع الاقتصادي أهمية كبري في تكوين راس المال الثابت"

الاقتراحات

– التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية استراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات اجنبية في هذا المجال، وهذا من اجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضجة.

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في مجال تطبيق التنويع الاقتصادي.

– تطهير الاقتصاد من الفساد على اشكاله المختلفة وإعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة النشاط الاقتصادي.

– لا بد من توجه السياسات العامة للاستثمار للتغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بالاعتماد على تنويع الاقتصاد عن طريق النهوض بالقطاعات الراكدة كالصناعة والسياحة والزراعة.

قائمة المراجع

– أولا: الكتب.

– إبراهيم ياسين الخطيب، راشد محمد الشطي واخرون، التنمية في الوطن العربي، عمان، مكتبة الرائد العلمية،1989

– صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الاولي،2006،

– عبد المنعم زنابيلي،" والطاقة سياسات المنتجات الأساسية " منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي، دمشق، 1975

– محمود الاشرف، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010

– نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007

باللغة الفرنسية.

–Olivier dubigeon, piloter un développement responsable,3é édition, Pearson Education France, paris, 2009

–Pwc, développement durable, aspects stratégiques et opérationnels, Edition Francis Lefebvre paris, 2010

–Aarom Cosbey, Background papier Epert meeting on economic diversification, implementation of article, paragraph 8 and 9 of the comvention, United Nation Bomm May 16–17 2006

– ثانيا: المجلات والدوريات العلمية.

– بلال شيخي وعبد القادر زواتنية، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019

– بللعما أسماء، أ د بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد7، عدد1، 2018

– بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5،جوان 2017،

– جميل طاهر، تقرير بشأن تقرير الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 28، 2002،

– عبد الستار عبد الجبار موسي، رحيق حكمة ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، عدد 34

– لزهاري زواويد، أ عبد الجليل طواهير، دور التنويع الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيق التنمية: التجربة الهندية نموذجا، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مجلد2، العدد،2، ديسمبر 2018

– محمود عوض الخطيب، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد25

– موسي باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5

– نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، 2018،

- ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية.

- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011

- جعجيع نبيلة، استراتيجية التنويع في المنتجات واثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2007،

- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2005.2006.

- عتروت عبد الرحيم وبوقري حمزة، التنويع الاقتصادي استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2016،

- رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية.

- شعيب شنوف ورمضاني العلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008.

- صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008.

- طبايبية سليمة ولرباعي الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008.

- خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية.

- https://www.noonpost.org/content/18727

-http://ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=1&doc_id=6345

-http://fcdrs.com/economical/998

-http://fcdrs.com/economical/998

-http://www.economie.gov.ae/arabic/doelib/

-http://www.fctrs.com/economical/988.

-http://www.shabacss.com/docs/eoil.2.pdf

-https://mawdoo3.com

-http://www.escwa.um.org/arabic/information/meeting/events/2004/11-12oct/lasfull.pdf

-https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

-http://www.neefnet.gov.sv/booksproject/fikr/17/9is/ar.pdf